جـــامـعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد اوباما

((2009م-2017م))

American Strategy Towards The Middle East During Obama Era(2017-2009)

إعداد الطالب

خالد عوض عقلة الدهام

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد القادر محمد فهمي الطائي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعه الشرق الأوسط

آب، 2018

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أنا الطالب: **خالد عوض الدهام** أفوض جامعه الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقيا والكترونيا للمكتبات، أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: خالد عوض الدهام.

التاريخ: 6 / 8 / 2018م

التوقيع :

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

نوقشت هذه الرسالة في جامعه الشرق الأوسط – عمان ، وعنوانها الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد اوباما (2009 م – 2017 م) .

وأجيزت بتاريخ : 6 / 8 / 2018م

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ. د. عبد القادر محمد فهمي الطائي	رئيسا ومشرفا	جامعة الشرق الأوسط	
د. ريما لطفي أبو حميدان	عضوا داخليا	جامعة الشرق الأوسط	
أ. د. محمود خلف	عضوا خارجيا	جامعة العلوم التطبيقية	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله

وأخص بالذكر مشرفي الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطائي الذي كان لتوجيهاته السديدة ولملاحظاته القيمة ومتابعته الحثيثة معي الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل وتوجيهه الوجهة العلمية المناسبة فله كل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين أتشرف بأن أضع هذا العمل بين أياديهم الكريمة وهم الدكتورة ريما لطفي أبو حميدان والأستاذ الدكتور محمود خلف المشرف الخارجي والذي تكبد عناء وجهد في الحضور إلى المناقشة فلهم مني كل الشكر والتقدير.

كما أعرب عن شكري وتقديري لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب والعلوم الذين استفدت من علمهم.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى من بذل فأعطى وضحى فأوفى

(رحمه والدي)

إلى من كانت الجنة تحت أقدامها وكان نجاحي مرهونا برضاها

(والدتي الحبيبة)

إلى زوجتي ورفيقة دربي في هذه الحياة

إلى أخواتي وأخواني التي لا تحلو الحياة إلا بهم

وجميع الأهل والأصدقاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

التفويض ..... ب
قرار لجنة المناقشة ..... ج
شكر وتقدير ..... د
الإهداء ..... هـ
فهرس المحتويات ..... و
الملخص ..... ح
Abstract ..... ط
الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها 1
المقدمة: 2
مشكلة الدراسة: 3
أسئلة الدراسة: 4
أهداف الدراسة: 4
أهمية الدراسة: 4
فرضية الدراسة: 5
حدود الدراسة: 5
محددات الدراسة: 5
مصطلحات الدراسة: 6
الأدب النظري والدراسات السابقة 7
منهجية الدراسة: 15
الفصل الثاني الإستراتيجية الأمريكية وجذورها التاريخية في منطقة الشرق الأوسط 16
المبحث الأول التعريف بالإستراتيجية وماهية الإستراتيجية الأمريكية 18
المبحث الثاني بدايات التفكير الاستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط 27
المبحث الثالث الثوابت المتحكمة في الإستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط 38
الفصل الثالث الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما حيال منطقة الشرق الأوسط 47
المبحث الأول الشرق الأوسط في الإدراك الاستراتيجي للرئيس اوباما 49
المبحث الثاني موقف الإستراتيجية الأمريكية حيال القوى الدولية في الشرق الأوسط 60
المبحث الثالث موقف الإستراتيجية الأمريكية حيال القوى الإقليمية في الشرق الأوسط 69

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس اوباما حيال الصراعات والأزمات في المنطقة العربية 81
المبحث الأول الموقف من القضية الفلسطينية 83
المبحث الثاني الموقف من الأزمة السورية 90
المبحث الثالث الموقف من الإرهاب والتطرف الإسلامي 98
المبحث الرابع احتمالات تحول الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي عن منطقة الشرق الأوسط 106
الفصل الخامس الخاتمة الاستنتاجات التوصيات 117
أولا: الخاتمة: 118
ثانيا: الاستنتاجات: 120
ثالثا: التوصيات: 121
المصادر والمراجع 122

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد اوباما (2009م -2017م)

إعداد: خالد عوض الدهام

إشراف: الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطائي

الملخص

هدفت الدراسة إلى توضيح الإستراتيجية التي انتهجها الرئيس باراك اوباما في منطقة الشرق الأوسط طيلة سنوات حكمه (2009م -2017م) والتركيز على المتغيرات التي افتتح بها عهده مبشرا بتبني استراتيجية مد يد التعاون لأكثر من طرف دولي، في مقدمتها دول الشرق الأوسط، لذا تطلعت دول المنطقة أن يطال شعار التغيير دولهم والمنطقة بشكل عام

إن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط مثلت سلسلة من الأهداف سعت إدارة الرئيس أوباما لتحقيقها نتيجة للتراجع في نفوذ وتأثير الولايات المتحدة بسبب السياسات الخاطئة التي اتبعت خلال إدارة الرئيس بوش الابن، والتي فرضت على اوباما أن يبادر للتعامل في سياق استراتيجية متكاملة تقوم على مواجهة عدد من القضايا الجوهرية التي حدثت في المنطقة. تتلخص هذه القضايا في عدة أمور أهمها: إنهاء التواجد العسكري في منطقة الشرق الأوسط واستبداله بترتيبات أمنية وسياسية تبقي على قدر معقول من المصالح المتبادلة بين الطرفين لا سيما بتنامي القوة الإسرائيلية وقدرتها على الدفاع عن نفسها في ظل الخلافات العربية، وتحسين صوره الولايات المتحدة بالحد من ربط الإرهاب والتطرف بالإسلام وإحياء عملية السلام الشرق أوسطية مع توجه الإستراتيجية الأمريكية تجاه شرق أسيا وفقا لما تتطلبه المصالح القومية الأمريكية.

وخلصت الدراسة إلى إن للاستراتيجية الأمريكية موقفا ثابتا تجاه الشرق الأوسط ولن يتغير هذا الموقف تغيرا جذريا في ضوء تغير الإدارات الأمريكية، سواء الذي يسيطر على البيت الأبيض الحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية الأمريكية، الشرق الأوسط، عهد اوباما.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The American Strategy Towards The Middle East In Obama Reign

(2017-2009)

Prepared by Khaled Awad Al-Daham

Supervised By Prof. Dr. Abdel Gader Fahmi Al –Tai

Abstract

The Study aimed at illustrating the strategy led by president Barak Obama in the Middle East Region during years of his government (2009-2017) and concentration on the changes by which he commenced his regin optimisting the strategy of lending a hand of cooperation to more than one international party introduced by the Middle East, therefore the states of the region aspired that change will touch their states and the region in general .

The new American strategy in the middle East represented a series of objectives, the president obama's administration sought to achieve them in the as a result of retreat in sovereignty and influence of the united states because of the mistaken policies followed during president Bosh or, that were imposed on Obama to initiate. Dealing in the context of integrated strategy performed on confronting a number of essential issues occurred in the region .

These issues are summarized in numerous things, the most important of which are termination of military existence in the Middle East region replacing it with security and political arrangements remaining a sensible sum of mutual interests between both parties, especially the growing of the Israeli power and its ability to defend itself in the shadow of the Arab disputes, and improving the picture of USA by limiting connection of terrorism and extremism with Islam, and a living the Middle East peace Process and trending the American strategy towards East Asia in accordance with requirements of the National American interests .

www.manaraa.com

The study deduced that the American strategy has a firm stand towards the Middle East and this stand will not change rootly in light of American Administrations change, either who dominates the White House the Republican faction or the Democratic one .

Key Words: American Strategy The Middle East Obama Regin .

www.manaraa.com

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

تميزت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بالارتباط الوثيق بأحداث الشرق الأوسط، لما شهدته دول المنطقة من أحداث متتالية ومتسارعة في السنوات الأخيرة، إلا أن الإستراتيجية التي انتهجها الرئيس الأمريكي السابق (باراك اوباما) اتجاه المنطقة كان لها الأثر الكبير في أحداث ومتغيرات المنطقة بشكل عام.

تسلم باراك اوباما رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية من سلفه جورج بوش الابن مع تركة ثقيلة تمثلت في أزمة اقتصادية خانقة، نتيجة ما سمي بالحرب على الإرهاب والتدخل العسكري الأمريكي في مناطق متعددة في الشرق الأوسط كأفغانستان والعراق، إضافة إلى علاقات خارجية كانت موضع انتقاد وخصوصا من العالمين العربي والإسلامي. لهذا عمل الرئيس اوباما على إحداث تغييرات في ملامح الإستراتيجية الأمريكية، لعل أبرز ملامحها إصدار قانوني الإنعاش الاقتصادي وأعاده الاستثمار، وقام بالتقليل من النفقات العسكرية، والعمل على تعزيز السلام في الشرق الأوسط، والعمل على تحسين صوره الولايات المتحدة أمام العالمين العربي والإسلامي.

الإستراتيجية الأمريكية لا يرسمها الرئيس وحده، فهي محصلة تضافر جهود النخب السياسية المؤثرة على الكونغرس والفريق الرئاسي في البيت الأبيض ، ومراكز البحوث والدراسات الأمريكية، إلا أن الرئيس يملك مساحة واسعة من حرية الحركة، خصوصا في كيفية تطبيق التوجهات العامة التي تتأثر إلى حد بعيد بطبيعة شخصيته وأسلوبه في الحكم، وباعتقاد الرئيس باراك أوباما بأن الإستراتيجية الأمريكية لم تكن متوازنة ، لذا سعى إلى استعادة التوازن على عدّة جبهات ، فاتجه بالسياسة الأمريكية من الشرق الأوسط والدول العربية إلى شرق آسيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأصبح هناك تقارب أمريكي - إيراني من خلال التفاوض حول الملف النووي ، الذي كان موضع طعن وعدم رضا الدول العربية حلفاء الولايات المتحدة ، كما تعتقد دول الخليج العربي إلا أن اوباما استمر بتعزيز العلاقات بين واشنطن ودول المنطقة فهو يدرك جيداً أن التخلي الكامل عنها سيفضي إلى اختلال في التوازنات القائمة ، وهذا ما أرغمه على أن يكون أكثر اهتماما بالمنطقة مع نهاية الفترة الأولى له في البيت الأبيض ، هذا التحول في إستراتيجية اوباما نحو شرق أسيا وباتجاه إيران ، لم يرق للكثيرين في الولايات المتحدة ولا لدول المنطقة وخصوصا الدول الخليجية منها ، إذ ولد لديهم شعورا بأن الولايات المتحدة بدأت بتخفيف التزاماتها معهم الأمر الذي يجعلهم بدون غطاء أو حليف دولي .

اعتمدت عقيدة اوباما على مبدأ عدم التورط عسكريا في النزاعات أو الأزمات التي تعيشها المنطقة العربية تحديدا، ومنطقة الشرق الأوسط على وجه العموم، وفضلت الخيار الدبلوماسي على العمل العسكري إلى جانب رؤيته أن تلجأ أطراف الصراعات والأزمات إلى أن تحل مشاكلها بالاعتماد على النفس، وإذا كان ثمة ضرورة لدور أمريكي فأنه ينبغي أن يقتصر على العمل الدبلوماسي بعيدا عن الالتزامات الأمنية التي تدعو إلى التدخل عسكريا. كما إن عقيدة اوباما أخذت تنظر لاعتبار الاحتمالات القوية لبروز الصين في الشرق، مما اعتبر تهديدا يفرض الانتباه إلى معالجته بدلا من اقتصار تركيز الجهد الأمني على منطقة الخليج العربي.

ومع ذلك، تبقى هناك جبهة النفط التي تمثل واحدة من قضايا الانشغال الأمريكي في المنطقة، رغم انصراف جهود الطاقة إلى البحث عن بدائل للنفط المستورد من الخارج، حيث يعول على اكتشاف حقول جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية والمخزون الاستراتيجي إضافة إلى النفط الأحفوري.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في طبيعة الإستراتيجية الأمريكية التي اتبعها اوباما وخصوصا في فترة رئاسته الثانية، والتي مثلت خروجا عن السياق التقليدي للإستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط، ما أثار ردود أفعال وتساؤلات حول مستقبل هذه الإستراتيجية وماهية توجهاتها الجديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسئلة الدراسة:

تثير الدراسة جملة تساؤلات تحاول الإجابة عليها وهي:

1. ما طبيعة الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؟

2. ما طبيعة الإستراتيجية التي اتبعها باراك اوباما حيال منطقة الشرق الأوسط وحيال المنطقة العربية على وجه التحديد؟

3 . ما الآثار المترتبة على إستراتيجية باراك اوباما على منطقة الشرق الأوسط خلال فترة رئاسته؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف منها:

1. فهم طبيعة الإستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط.

2. الوقوف على طبيعة التفكير الإستراتيجي لباراك اوباما حيال منطقة الشرق الأوسط.

3. الوقوف على النتائج التي ترتبت على الإستراتيجية التي اتبعها اوباما في منطقة الشرق الأوسط.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في جانبين:

الأهمية العملية: يتمثل الجانب العملي للدراسة في الوقوف على طبيعة الإستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط والخصائص التي تميزت بها إدارة الرئيس باراك اوباما في التعامل مع قضايا المنطقة والنتائج التي ترتبت على الإستراتيجية التي اتبعها اوباما مع دول المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهمية العلمية: يؤمل أن تقدم هذه الدراسة للدارسين والباحثين والمهتمين، في مجال الإستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط، معلومات وحقائق هامة توضح طبيعة الإستراتيجية التي اتبعها اوباما اتجاه المنطقة خلال فترته الرئاسية التي حددت ما بين عامي 2009م -2017م .

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من افتراض تحاول التثبت من صحته مفاده: أن الإستراتيجية الأمريكية أخذت تتحول نسبيا في اهتماماتها نحو مناطق ترتقي بأهميتها الإستراتيجية بما يدفع إلى التركيز عليها، بالمقارنة مع المنطقة العربية وخصوصا منطقة الخليج العربي.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

الحدود المكانية: دول منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية.

الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة منذ عام (2009 م- 2017م) فتره ولاية الرئيس الأمريكي باراك اوباما .

محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة فيما يأتي:

1. صعوبة الوصول أو الحصول على الدراسات التي تتعلق بالموضوع والتي ما زالت تتصف بالسرية ولم يتم تداولها أو الإعلان عنها بعد، كونها تمس الإستراتيجية والسياسة الخارجية الأمريكية.

2. ضعف الدراسات العربية بهذا المجال واتسام اغلب المتوفر منها بالانحياز وعدم الموضوعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصطلحات الدراسة:

1. الإستراتيجية (strategy the).

- الإستراتيجية لغة: تشير المعاجم اللغوية لمعنى كلمة الإستراتيجية، بأنه يعود أصلها للكلمة الإغريقية Stratigos)) ، والتي تعني القائد (المعجم الكبير،1970: حرف الهمزة) . وتعتبر كلمه الإستراتيجية مشتقة من الكلمة اليونانية (Strato) بمعنى جيش أو حشد، ومن مشتقاتها (Stratego) وتعنى فن القيادة (فهمي ،17:2011) .

- الإستراتيجية اصطلاحا: تشير بعض المصادر بان كلمة (الإستراتيجية) تعنى فن القيادة الذي مارسه القادة العسكريون القدماء، ألا أن كلمة إستراتيجية في الوقت الحاضر أطلقت أيضا على كثير من الأمور مثل: قرار استراتيجي، دراسات استراتيجية، موارد استراتيجية، أسلحه إستراتيجية ... الخ ونذكر من تعاريفها اصطلاحا ما يأتي:

. تعريف الجنرال الفرنسي (بوفر) بأنها تعني فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة ، مع استخدام الوسائل المتوفرة أفضل استخدام (مهنا ،2002:614) .

. تعريف (سعد شبلي) في كتاب " الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط " أن الإستراتيجية هي واحدة في جوهرها، إلا أنها تنقسم عند التطبيق إلى عدد من الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية المتخصصة تسعى للوصول إلى ذات الهدف (شبلي، 16:2013).

. وخلص عبد القادر محمد فهمي إلى أن الإستراتيجية كلمة تسري على جميع المواقف والحالات بغض النظر عن توصيفها فيما إذا كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية وعرفها بأنها علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف السياسة العليا في أوقات السلم والحرب (فهمي، 25:2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

. التعريف الإجرائي للاستراتيجية: هي مجموعه من الإجراءات والقرارات السياسية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية التي تقوم بها الدولة اتجاه الدول الأخرى لتحقيق مصالحها القومية.

2. الشرق الأوسط: هو مصطلح سياسي وجغرافي شاع استخدامه من قبل العديد من المفكرين والسياسيين والعسكريين، كان يقصد به تقسيم الشرق إلى أقاليم حسب البعد والقرب الجغرافي من أوروبا، استخدم هذا المصطلح من طرف البريطانيين في السابق للدلالة على الإمبراطورية العثمانية، واستخدم من وزاره الخارجية الأمريكية للدلالة على المنطقة وشملت على مصر والسودان وشبة الجزيرة العربية والمشرق العربي وإيران وتركيا أي المنطقة الواقعة بين إيران والمغرب وتركيا واليمن (الكعكي ،24:2004) .

ظهرت فكرة بديلة للشرق الأوسط سميت بالشرق الأوسط الجديد، والتي صيغت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وذلك لإعادة ترسيم حدود الشرق الأوسط من جديد وتشكيل دول الشرق الأوسط خدمة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية (حسين، 14:2012).

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولا : الأدب النظري .

تمتاز منطقة الشرق الأوسط بمكانة بالغة الأهمية في حسابات كثير من دول العالم في مقدمه هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية لان معظم المصالح الأمريكية تتركز في هذه المنطقة الحيوية من العالم والتي لا يمكن الاستغناء عنها من وجه نظر الولايات المتحدة بأي شكل من الإشكال، حتى لو تطلب ذلك تدخلا عسكريا مباشرا لحماية مصالحها في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك اتجهت الاستراتيجيات الأمريكية جميعها ومن زمن بعيد حيال الشرق الأوسط من منطلق مرتكزات تخدم المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة، وهي ثلاثة مرتكزات تعتبر أساسية للاستراتيجية الأمريكية تتمثل: بالنفط وإسرائيل ومحاربة " الإرهاب "، فهي تسعى دوما لضمان استمرارية تدفق النفط لها بأسعار رخيصة، وضمان وجود إسرائيل واستقرارها في المنطقة ويتمثل المرتكز الأخير بمنع هجوم إرهابي على الأراضي الأمريكية من خلال محاربة الإرهاب القادم من الشرق في عقر دارة (قحطان، 61:2010).

ظهرت ملامح التغيير في الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس السابق باراك أوباما ، من خلال طرح مجموعه من السياسات التي تعمل على خدمتها ، الأمر الذي دفع إلى إعادة قراءة أية تعديلات قد تطرأ على الإستراتيجية وفقا للمستجدات والمتغيرات في المنطقة ، منها الحقائق المستجدة في الصراع العربي الإسرائيلي ، والحرب على الإرهاب ومواجهة الفكر المتطرف وتحويل الاهتمام إلى الصين ، من هذا الإطار بدا اوباما إعادة ترتيب أولويات استراتيجياته في المنطقة ، فركز ومنذ تولية مهام إدارته الأولى على أربع قضايا رئيسية هي : الصراع العربي الإسرائيلي والعراق وأفغانستان والملف النووي الإيراني ، وعلى علاقات بلاده بالعالم الإسلامي بالإضافة للتنمية السياسية في المنطقة (شبلي ، 2013 : 93- 94) .

من أهم أهداف استراتيجيات إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما منع هجوم إرهابي على الأراضي الأمريكية ، والتقليل من خطر الإرهاب المناهض للولايات المتحدة قدر الإمكان ، ومحاربة الإرهاب القادم من الشرق بشتى الطرق ، والوصول مع إيران إلى اتفاق نووي لخدمة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، مرورا بالخلاف الخليجي الإيراني واستمرار التوسط في عملية السلام بين العرب وإسرائيل وأخيرا إيجاد توازن في السياسة الأمريكية من خلال الاتجاه شرقا للصين واليابان، والاهتمام بالصين تحديدا باعتبارها قوة دولية أخذت تثير تحديات أمنيه في منطقة شرق أسيا وخصوصا في بحر الصين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الأولويات هي تعبير عن مصالح إستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط التي تقوم بالدرجة الأولى على ضمان بقاء إسرائيل واهتمامها النسبي بتدفق إمدادات النفط والغاز-بعد اكتشاف النفط الأحفوري-للحفاظ على سلامة الاقتصاد الأمريكي، وهنالك مصلحة إستراتيجية معنوية تقوم على تعزيز حقوق الإنسان من خلال نشر الديمقراطيات الغربية في دول الشرق الأوسط، تمثلت هذه المتغيرات في الإستراتيجية الأمريكية من خلال تطبيق السياسات التالية (احمد ،2016: 62):

أولا : سياسة رد الفعل : تمثلت هذه السياسة في خبرة الإدارة الأمريكية في التعامل مع الانتفاضات العربية ، خاصة في تونس ، ومصر، وليبيا ، واليمن ، وسوريا وسعت الإدارة الأمريكية لتحقيق توازن من خلال دعم الديمقراطية الواقعية ، ودعم ثورات الربيع العربي ، هذا الأمر تتطلب ظهور إشكالية في التوازن بين المصالح والقيم برز من خلالها تحديات للإدارة الأمريكية .

ثانيا : تزايد في تأثير الرأي العام العربي . بدأ الرأي العام العربي بالتغير مع بدايات الربيع العربي وأصبح عاملا حاكما في السياسة الخارجية لدول المنطقة، فلم تعد السياسة الأمريكية مقتصرة فقط على التحالف مع الأنظمة العربية وبما يحقق مصالحها وأهدافها، بل أصبحت تراعي الرأي العام العربي خدمة لمصالحها وأهدافها في المنطقة.

ثالثا : بروز دور فاعلين آخرين في المنطقة . اعتبرت الولايات المتحدة لفترة ما بعد الحرب الباردة الفاعل الرئيسي في أحداث وقضايا الشرق الأوسط، والآن ومع بروز تصاعد قوي دولية أخري مثل روسيا العائدة بقوة، حيث أصبح لها دور بارز ومتشابك في العديد من قضايا المنطقة أهمها الأزمة السورية بالإضافة لصعود دول أخرى كالصين واليابان والبرازيل والهند.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشهد العالم اليوم موجات إرهابية متنوعة، من الممكن أن تتحمل تبعاته سياسات الولايات المتحدة الأمريكية المتبعة في المنطقة، بعد احتلال أفغانستان والعراق اتضح حجم الآثار السلبية لهذه السياسات ومدى الدمار الشامل الذي طال هاتين المنطقتين على مختلف الأصعدة. كما أن اوباما اتجه باستراتيجيته لمكافحة الإرهاب في سوريا بعدم التدخل عسكريا بشكل مباشر إلا من خلال بعض العمليات المحدودة، وعمل على إيجاد تعاون وشراكة مع بعض الدول الإقليمية لمواجهة التنظيمات الإرهابية على الأراضي السورية. كما اعتبر باراك اوباما الحرب على الإرهاب والتنظيمات الإرهابية جزءا رئيسيا من استراتيجيته، بتكثيف العمليات العسكرية ضد الجماعات المتشددة فقام بمنح وزارة الدفاع (البنتاغون) سلطة أكبر لضرب تلك الجماعات في مناطقها في اليمن والصومال وأفغانستان وغيرها من الدول، وقام بإنشاء صندوق لمكافحه الإرهاب ودعمت بلاده هذا الصندوق بخمسة مليارات دولار لدعم جهود مواجهة التطرف حول العالم وقام بتفعيل أدوات أخرى من بينها الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية وفرض العزلة واللجوء إلى القانون الدولي.

ثانيا: الدراسات السابقة.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من بينها ما يأتي:

الدراسات العربية:

- دراسة احمد علي سالم (2009)، بعنوان: " السياسة الخارجية لاوباما بين المثالية والواقعية ". سعت هذه الدراسة لتوضيح الجدل حول السياسة الخارجية التي انتهجتها إدارة اوباما، وحول مدى واقعيتها أو مثاليتها ومدى تمايزها عن سياسة الإدارة السابقة، وكيف تميزت في تحقيق أهداف مثالية كنشر الديمقراطية في العالم والتصريح بذلك علنا. ويرى المعارضون أن نهج اوباما المثالي الجديد يعرض المصالح الأمريكية لسلسلة طويلة من التحديات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحدثت الدراسة عن التغيير الذي انتهجه باراك اوباما في مخالفته نهج الذي سبقه ، من خلال تبريره لدبلوماسيته الهادئة مع إيران بزعم إن الإدارة السابقة لم تجرب نهج التحاور معها ، كان ذلك رغبه من اوباما الدائمة في التغيير والتعامل مع الملفات بطريقة مختلفة ، بالرغم من اتفاقهما في تعريف المصالح الوطنية الأمريكية ، في العالم وان اختلفا في آلية تنفيذ السياسة الخارجية لتحقيق تلك المصالح .

- دراسة سعد شاكر شبلي (2013) ، بعنوان :" الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط " أوضحت هذه الدراسة مواقف الرئيس الأمريكي باراك اوباما تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط ، بعد تردي صورة الولايات المتحدة خلال الحقبة الماضية لعهد اوباما بسبب السياسات التي اتبعتها إدارة الرئيس جورج بوش الأب ، ثم أصبح تعامل الولايات المتحدة مع دول الشرق الأوسط وفق مصالحها التي تقتضى الاستقرار بعد أن كانت تقتضي سياساتها التوتر الدائم الذي تتطلبه الحرب الباردة .

تناولت الدراسة أربع محاور رئيسه في استراتيجية إدارة اوباما اتجاه الشرق الأوسط فتحدث في المحور الأول عن الإطار النظري للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط فيما تناول المحور الثاني الجانب السياسي للإستراتيجية الأمريكية، وركز في المحور الثالث من الكتاب على الجانب الاقتصادي، وتناول في المحور الرابع الجانب الأمني للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

- دراسة سمية متولي السيد (2017) ، بعنوان : " تقييم السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء إستراتيجية التوجه نحو أسيا ". جاءت الدراسة لتبحث عدة محاور ففي المحور الأول حاولت الكاتبة توضيح كيف تبنت إدارة الرئيس بارك اوباما إستراتيجية التوجه نحو أسيا مع تحديد التوجه في منطقة الشرق الأوسط لخلق توازن في سياساتها، وارتباط هذه السياسة بالرئيس الأمريكي باراك اوباما، وفي المحور الثاني بينت الكاتبة إن هدف الإستراتيجية الأمريكية احتواء الصين إقليميا وعالميا في ظل التنافس الروسي الأمريكي على التفرد بقيادة العالم وتحدثت عن توافق بين الصين وروسيا ووصفتها بالقريبة وإنها بدت تلوح في الأفق.

أما في المحور الأخير خلصت الكاتبة إلى انه لن يكون هناك انسحاب كامل للولايات المتحدة من الشرق الأوسط، وإنما جاءت هذه الإستراتيجية من منطلق التزامات ومسؤولية عالمية تجاه دول العالم اجمع، تحسبا للتهديدات الأمنية التي من الممكن أن تهدد المصالح الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة صفاء عبد الوهاب علي (2017)، بعنوان: " اوباما والشرق الأوسط نهاية العصر الأمريكي". تحدثت الدراسة عن إعادة توزيع عالمي للقوة بعيدا عن عالم أحادي القطبية، وان العالم يسير نحو عالم متغير متعدد الأقطاب اقتصاديا وسياسيا، وإن هناك قوى إقليمية في الشرق الأوسط نجحت في فرض نفسها كإيران وتركيا كلاعبين محوريين لهما أجندة خاصة تنافس وتصطدم بأجندة الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة. كما تحدثت الدراسة عن تجنب باراك اوباما الخوض في مغامرات غير ضرورية في النظام العالمي وهو ما ميز الإستراتيجية الأمريكية في عهدة، وبأنه لم يكن له دورا فاعلا في موضوع عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وان استراتيجيته نحو المنطقة اتجهت نحو إنعاش اقتصاد الولايات المتحدة والعمل على الإصلاح الضريبي فيها، هذا الأمر اظهر تراجع نسبي في دور الولايات المتحدة في المنطقة من ضمنها صحوة الرأي العام بالإضافة إلى بروز قوي سياسية واقتصادية إقليمية ودوليه.

الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Bensahel ، 2004) بعنوان : The Future Security Environment In The Middle East ، البيئة الأمنية المستقبلية في الشرق الأوسط . ركزت الدراسة على العديد من التهديدات الأمنية، وعلى عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية والإنسانية في المنطقة، وعلى الفوضى السياسة التي تلت حرب الخليج الثانية عام 1991م، إلى أن تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هجوم في 11 أيلول 2001م جراء ذلك.

- دراسة (Terry ، 2006) بعنوان : U . S . Foreign Policy In The Middle East السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط . تناولت الدراسة التفاعل المعقد بين عدد من الدوائر الحكومية التي تشمل الرئيس الأمريكي ووزارة الخارجية والبنتاغون والسي أي أية والكونغرس ومجلس الأمن القومي وعن النفوذ الكبير الذي يتمتع به الكونغرس إلا أن الرؤساء ومستشاريهم اعتبروا السياسة الخارجية منطقه تخضع لسلطتهم ونشاطهم بشكل حصري هذا يعني إن مجموعة نخبوية صغيرة هي من تصنع الإستراتيجية الأمريكية وغالبا ما يعلن الرؤساء الجدد ، أنهم يعيدون تقييم السياسة الخارجية والسلام في الشرق الأوسط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطرقت الدراسة لدور وسائل الأعلام الأمريكية المحوري وتأثيره السلبي على السياسة الخارجية الأمريكية، ووصفت التغطية الإعلامية والانطباعات الشعبية وأثرها على صانعي القرار اتجاه المنطقة. وتحدثت الدراسة أيضا عن الإستراتيجية الأميركية ومصلحتها في تأييد إسرائيل باستمرار وأن هذا الدعم هو مدار جدل من البعض، وعلى الولايات المتحدة إيجاد حل عادل وغير متحيز للنزاع العربي الإسرائيلي وباقي القضايا في المنطقة.

- دراسة (Chomsky ، 2010) بعنوان: U.S Policy Toward The Middle East Under Obama Is It Turning Appoint ، سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الوسط في حقبة اوباما هل هي نقطة تحول . تحدثت الدراسة عن السياسة التي انتهجها اوباما اتجاه قضايا الشرق الأوسط واعتبر خطابة في القاهرة الذي وجهه إلى العالم الإسلامي نقطة تحول للسياسة الأمريكية وبدا بترويج لمبادرة سلام إقليمية في الشرق الأوسط وامتدح المبادرة العربية والتي تنص على وجوب انسحاب إسرائيل للحدود الدولية. وفي محور الملف النووي الإيراني أطلق اوباما عبارة أن لكل أمه حق في امتلاك الطاقة النووية السلمية بشرط الالتزام بمسؤوليات الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأخيرا أشارت الدراسة إلى مبادرة واشنطن الجديدة لسلام الشرق الأوسط من خلال دمج إسرائيل بالدول العربية المعتدلة بوصفها حضنا للسيطرة الأمريكية على المناطق الحيوية لإنتاج الطاقة، فإسرائيل تواصل تزويد الولايات المتحدة بقاعدة عسكرية إستراتيجية من وراء البحار من اجل شحن الأسلحة ومهمات أخرى.

- دراسة (Berger ، 2015) بعنوان : Key Elements Of Astrategy For The United States In The Middle East ، العناصر الرئيسية لإستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . تناولت الدراسة حاجة الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، اتخاذ إجراءات لمنع انهيار نظام الدول، ومواجه نفوذ التطرف السني والشيعي المتزايد في المنطقة حيث أشارت الدراسة لضرورة قيام إستراتيجية تحافظ على نظام الدولة في الشرق الأوسط، أيضا مواجهة التنظيمات الإرهابية ودحرها للحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعتبرت الدراسة انه من المنطق عقد اتفاق نووي شامل مع إيران ولكن يحظر عليها امتلاك القدرة التي تخولها أن تصبح دولة تمتلك أسلحة نووية، والعمل على الحد من نفوذ المليشيات الشيعية المدعومة من إيران، شملت الدراسة أيضا على عده توصيات تمثلت بالتركيز على إلحاق الهزائم بتنظيم" داعش " والعمل مع شركاء محليين لإيجاد ملاذ امن من داخل سوريا، وتعزيز العلاقات مع الحلفاء الرئيسين في المنطقة مثل مصر والسعودية، والعمل بهدوء مع إسرائيل لمنع التآكل في العلاقات الثنائية

تناولت الدراسة أيضا، التغييرات التي طرأت على بعض الحكام في المنطقة واحتمالية ضعف التعاون مع الولايات المتحدة نتيجة الضغط الشعبي على الحكام وحاجة زعماء دول المنطقة على دعم شعوبهم أكثر من حاجة دعم الجهود الأمريكية بالحرب على الإرهاب، ووصلت الدراسة إلى أن ظهور الأزمات في منطقة الشرق الأوسط تدفع الولايات المتحدة التعامل بحذر شديد مع الاستراتيجيات والسياسات المحتملة بهدف الوصول لاستقرار أمنى وسياسي في المنطقة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ، أنها تحاول التركيز على توضيح الاستراتيجيات التي تبناها الرئيس السابق باراك اوباما حيال الشرق الأوسط ، المبنية على النظرية الواقعية والتي تبدو في بعض جوانبها أنها مغايرة للنهج الذي اعتمدته الإستراتيجية الأمريكية في عهد رؤساء سابقين ، من خلال توجهها نحو شرق أسيا ، وإيجاد توافق مع إيران حول ملفها النووي ، والحد في الانخراط العسكري بمنطقة الشرق الأوسط ، مع محاولة الاحتفاظ بعلاقات جيدة من خلال تقديم كامل الدعم ما عدا الدعم العسكري البشري ، كأحد حلول تراجع موقع الولايات المتحدة كقوة منفردة عظمى تسيطر على النظام الدولي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

للتثبت من صحة فرضية هذا البحث تم اعتماد الدراسة على المناهج التالية:

المنهج التحليلي التاريخي: يحدد طبيعة هذا المنهج العلاقة القائمة ما بين التاريخ والسياسة ولا يمكن لأي باحث سياسي الاستغناء عن المادة التاريخية لاختبار صحة فرضية البحث من عدمها. وتم استخدم هذا المنهج، في الكشف عن الجذور التاريخية في العلاقات الإستراتيجية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية بدول منطقة الشرق الأوسط، والمراحل التي مرت بها ومراحل تطورها والمرتكزات التي قامت عليها.

المنهج التحليلي الوصفي: تم استخدام هذا المنهج في وصف الاستراتيجيات الأمريكية تجاه المنطقة مع تحليل في السياسات التي انتهجت في عهد الرئيس السابق باراك اوباما اتجاه منطقة الشرق الأوسط.

نظرية صنع القرار: أن معظم الاستراتيجيات القائمة والعلاقات ما بين وحدات النظام الدولي، ما هي إلا نتاج قرارات شخص أو مجموعه أشخاص أو مجموعه من المؤسسات، مخولين سياسيا وقانونيا من الدولة نفسها، لرسم السياسة العليا للدولة وعلاقاتها الأخرى مع باقي الدول.

النظرية الواقعية (الواقعية السياسية): اعتمدت في هذه الدراسة على منهج الواقعية السياسية والتي تعتمد على القوة والمصلحة ما بين الدول وتستند بشكل أساسي إلى الاعتبارات العملية والمادية، بدلاً من المفاهيم العقائدية أو الأخلاقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإستراتيجية الأمريكية وجذورها التاريخية

في منطقة الشرق الأوسط

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإستراتيجية الأمريكية وجذورها التاريخية في منطقة الشرق الأوسط

جاءت بدايات الاهتمام الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ، متواضعة ومتأخرة نسبيا ، ولعل مرد ذلك يعود إلى ما عرف بسياسة العزلة ، أو مبدأ الحياد في الشؤون الخارجية ، التي انتهجتها الولايات المتحدة ، من خلال مبدأ مونرو عام 1823م ، الذي حدد السياسة الخارجية الأمريكية بالابتعاد عن مشكلات تكون القارة الأوروبية طرفا فيها ومنع الأوروبيين من التدخل في شؤون العالم الجديد ، إلا أن الإستراتيجية الأمريكية بما تميزت به ، من مظاهر الانغماس في الشؤون الدولية ، واتخذت صفة الشمول والتمدد جغرافيا على الصعيد العالمي ، بدأت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما ظهرت الحاجة الملحة لحماية مصالحها ومصالح حلفائها في العالم، وتحديدا في منطقة الشرق الأوسط ، بعد ظهور المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي كقوة دوليه منافسة للولايات المتحدة الأمريكية .

لقد جاء الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط، هذه المنطقة الحيوية من العالم، التي ستبقى ولعقود قادمة، منطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لموقعها الاستراتيجي وثرواتها النفطية والمالية بعد اكتشاف النفط في منطقة الوطن العربي والخليج العربي، في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، أيضا للحفاظ على أسواقها التجارية في الشرق الأوسط، والتزامها بأمن ووجود وسلامة إسرائيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

التعريف بالإستراتيجية وماهية الإستراتيجية الأمريكية

يعود مصطلح الإستراتيجية إلى الفكر اليوناني القديم، والاستراتيجية كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية (Strato) ويعد هذا المصطلح ذو دلاله عسكرية بمعنى جيش أو حشد. ومن مشتقات هذه الكلمة (Stratego) والتي تعني فن القيادة، ومن مشتقاتها أيضا(Stratagem) وتعني الخدعة الحربية (فهمي، 2006: 17). ويعد مصطلح الإستراتيجية من المصطلحات الحديثة إلا أن جذوره التاريخية تعود إلى حقبة زمنيه بعيدة، عرفتها جميع الشعوب القديمة التي عرفت القتال والحروب من اجل وضع الخطط العسكرية المناسبة للحرب، قبل وقوعها ومن اجل حماية المعسكرات أو الدولة من أي هجوم معادي محتمل، لهذا صنف مصطلح الإستراتيجية فن من فنون الحرب الذي خرج عن إطاره العسكري الضيق فيما بعد وأصبح يشمل جميع مناحي الحياة السياسية في الدولة.

يعد ميكافيلي من الاستراتيجيين الأوائل الذين وضعوا أسس عريضة للدراسات الإستراتيجية التقليدية، عندما ربط بين السياسة والحرب كون الحرب إحدى وسائل الدولة في تحقيق أهدافها السياسية (شبلي، 2013 : 13) .

ظهرت الدراسات الإستراتيجية بشكلها الفلسفي في كتابات المؤرخ العسكري الألماني (كارل فون كلاوز فيتز، 1780م - 1831م) . الذي عرف الإستراتيجية بأنها " نظرية استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب "، فالإستراتيجية إذا من وجهه نظر (كلاوز فيتز) هي استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب ، أو إلى الأهداف التي شنت الحرب من اجلها ، وهذا يفرض على الإستراتيجية ، أن تضع خطة للحرب ، وان تحدد ، وفقا لهدف الحرب (فهمي ، 200: 19) . ويغلب على هذا التعريف الطابع العسكري، والذي يعنى حتمية وضع خطة وتخطيط جيد لإدارة المعركة وفق الهدف المرجو من الحرب.

ثم عبر(ليدل هارت) عن الإستراتيجية بأنها : " فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة " (فهمي ، 2006 : 19) . وتحدث بأن للجانب السياسي تأثيرا على الإستراتيجية حيث أنها هي من تحدد الهدف من الحرب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء مفهوم الإستراتيجية بشكل موسع في كتابات الجنرال الفرنسي (اندريه بوفر) الذي اعتبر إن مفهوم الإستراتيجية عند (كلاوز فيتز) وعند (ليدل هارت) ارتبط بالجانب العسكري فقط . وعرفها (بوفر) بأنها " فن استخدام القوة للوصول إلى الأهداف السياسية "(بوفر، 29:1968) . ويبدو، إن القصد الذي كان يتوخاه (بوفر) من مصطلح القوة، هو القوة الشاملة بكل أبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، لتحقيق هدف الدولة السياسي.

في حين يرى (فهمي) بان الإستراتيجية كلمة تسري على جميع المواقف والحالات بغض النظر عن توصيفها فيما إذا كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية. وهي ترتبط بالعقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم المجتمع. وان لكل دولة إستراتيجية تعبر عن سياستها بكل مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا تكون الإستراتيجية كما يذهب (فهمي) بأنها تابعه للسياسة ونابعة منها ، فالسياسة هي الوسيط الذي ينشأ فيه الفعل الاستراتيجي، هدفا وتخطيطا ووسيلة (فهمي ، 2006 : 25) .

يتضح مما تقدم، أن مفهوم الإستراتيجية هي مجموع القوة الشاملة، بمضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والدبلوماسية، التي تستخدم ضمن خطة توضع مسبقا لتحقيق المصلحة القومية للدولة، والتي قد تنقسم عند التطبيق لاستراتيجيات ثانوية، متخصصة تصلح كل واحدة لجانب معين. ومن الممكن أن تنقسم الثانوية إلى فرعية أخرى، فالإستراتيجية العسكرية تنقسم إلى بريه وبحريه وجوية، والسياسية إلى خارجية وداخلية، والاقتصادية إلى إنتاج وتمويل وتصدير واستيراد وهكذا.

وبخصوص الإستراتيجية الأمريكية، فان استخدامها أتسع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وأصبح أكثر تداولا عند المهتمين والمفكرين، بعد أن عرفتها رئاسة هيئة الأركان الأمريكية المشتركة عام 1964م بأنها " فن وعلم وتطور واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية والدعائية كلما كان ذلك ضروريا، خلال السلم والحرب، لتقديم أقصى درجه من المساندة لسياسات الدولة بغرض زيادة الإمكانات والنتائج المرغوبة للنصر، ولتقليل فرص الهزيمة " (التميمي، 2006: 161).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانطلاقا من هذه الرؤية لما ينبغي أن تكون علية الإستراتيجية الأمريكية، انشغلت المؤسسات الرسمية ومراكز البحث، بصياغة رؤى وتصورات تكون بمثابة المرتكزات الفكرية لأي عملية تخطيط استراتيجي يتطلع إلى وضع إستراتيجية شاملة، تتناسب مع المكانة المتقدمة التي تشغلها الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها واحده من القوى العظمى التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية إلى جانب الاتحاد السوفييتي.

مؤسسات صنع الإستراتيجية الأمريكية

أولا. مؤسسة الرئاسة.

تعتبر مؤسسه الرئاسة الجهة الرسمية الأولى، في صنع وإدارة الإستراتيجية الأمريكية، والتي تضم إلى جانب الرئيس المكتب التنفيذي له، ومجموعة من المستشارين والوكالات، وفي العموم يتمتع الرئيس المنتخب بصلاحيات مهمة منحها له الدستور الاتحادي، منها تنظيم مؤسسات الرئاسة باختيار المستشارين والمسئولين الحكوميين، واقتراح موازنة الدولة، وإدارة السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية، ومع هذا كله فان دور الرئيس يعتمد على الشخص نفسه، فأن كان الشخص ذو شخصية سياسية وسلطه فعالة فأن دوره يكون ذا سلطه وفعالية.

إن المدى الواسع من الصلاحيات، هو الذي يضفي على الرئيس الدور المهم في صنع الإستراتيجية، وهو الذي يميز بالتالي السلطة التنفيذية عن باقي السلطات، بوصف السلطة التنفيذية مؤسسة ذات دور فاعل في صنع الإستراتيجية الأمريكية (عواد، 2010: 118).

مما سبق، يتبين أن الرئيس يتمتع بدور فعال ورئيس في تنفيذ الأهداف والخطط والبرامج التي تعتمدها الإستراتيجية الأمريكية ولكنه لا يقوم بصياغتها، لذا من النادر رؤية معارضة الكونغرس لقرارات الرئيس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا . الكونغرس الأمريكي.

هو المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية في مؤسسات صنع السياسة، ويعتبر هو المشرع في النظام السياسي ويتألف من مجلسي الشيوخ والنواب ويملك الكونغرس سلطة الإشراف والرقابة على المصالح العامة (خليل، 1997: 80).

يزداد دور الكونغرس في المجال الداخلي من خلال السيطرة على الشؤون الداخلية للدولة وفي مجال الشؤون الخارجية يمارس الكونغرس صلاحيات رصد وإصدار الاعتمادات المالية والتخصيص المالي للشؤون الخارجية، والتصديق على المعاهدات وتعديل الاتفاقيات الدولية التي تعرض علية.

بالرغم مما يتمتع به الكونغرس من صلاحيات واسعة في صنع الإستراتيجية، بموجب الدستور، إلا انه يعاني من نقاط ضعف، انعكست على دوره في صنع الإستراتيجية وهي (خليل،1997: 80):

أ . ضعف القرار الحزبي داخل الكونغرس، فالمرونة وعدم الانضباط الحزبي انعكست بشكل سلبي خلال تشتت القوى وضعف الولاء داخل الكونغرس.

ب . زيادة عدد اللجان الدائمة والمؤقتة وهو ما يعني عقبة في طريق الوصول إلى قرارات سريعة على عكس مؤسسات الرئاسة.

ج . تداخل قضايا الشؤون الداخلية والخارجية، أدى إلى صعوبة الإجماع على قضية معينة.

د . خضوع الكونغرس لمصالح قوى مؤثرة، كجماعات الضغط الموالية لإسرائيل، واللوبي الصهيوني وجماعات أخرى.

ثالثا . وزاره الخارجية الأمريكية.

وهي الجهاز التنفيذي الذي يقوم بترجمة سياسة الدولة وتنسيقها على الصعيد الخارجي. وتعد وزاره الخارجية من أهم الوزارات في الحكومة الأمريكية وتأتي قوتها من دور وزير الخارجية فهو المستشار الأساسي والناصح للرئيس، وهو مسئول أمامه في مجال الشؤون الخارجية، ويعد وزير الخارجية ارفع مسئول تنفيذي بعد الرئيس وذلك بموجب الدستور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى الواجبات السابقة، يعتبر وزير الخارجية عضو في مجلس الأمن القومي، أحد أهم مؤسسات صنع الإستراتيجية الأمريكية، وهو عضو في الحكومة المركزية.

تضم وزاره الخارجية بهيكلها التنظيمي، رجال سياسة ورجال قانون وخبراء مختصين يقوموا بخدمة الإستراتيجية الأمريكية، من الناحية السياسية والقانونية، بما يضمن ويحقق مصالح الدولة، وهذا ما يجعل لوزارة الخارجية دورا وتأثيرا واضحا في صنع الإستراتيجية الأمريكية إلى جانب صنع السياسة الخارجية التي هي مهمتها الأساسية.

رابعا . وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون).

أنشئت وزارة الدفاع عام 1949م، وتنفرد هذه المؤسسة من بين وزارات الدفاع في العالم بان لها دورا بارزا في صنع السياسات والاستراتيجيات الأمنية، وسبب ذلك ظهور الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى تنافسها قوة عظمى أخرى وهذا يحتاج ويتطلب عمل عسكري ميداني والتخطيط لاستراتيجيات المواجهة مستقبلا (شبلي، 2013: 22).

يتولى وزير الدفاع الإشراف على الوزارة، وهو أحد أعضاء الحكومة، وعضو في مجلس الأمن القومي ويعتبر المستشار الشخصي العسكري للرئيس، وله مسؤوليات الإشراف والتوجيه للقوات المسلحة الأمريكية فضلا عن التنسيق بين القوات البرية والبحرية والجوية مع المحافظة على بقاء الولايات المتحدة في مكانتها على قمة الهرم الدولي، من خلال الاحتفاظ بفاعلية قوتها العسكرية التي تعدها الضمان الوحيد لأهداف ومصالح الولايات المتحدة وبالتالي تضاعف دور هذه المؤسسة وازدادت أهميتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا . مجلس الأمن القومي (National Security Council).

أسس هذا المجلس عام 1947م، ويعد من أهم المؤسسات ألقراريه التي لها دور فعال في صنع الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية، ويرتبط بالرئاسة عن طريق المكتب التنفيذي ووظيفته الأساسية تقديم المشورة إلى الرئيس في كل ما يتعلق بالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، ويتكون من رئيس الدولة ونائبة ووزيري الخارجية والدفاع ومدير المخابرات.

يعتمد الرئيس في الواقع العملي باتخاذ قراره السياسي على مجلس الأمن القومي ويحتوي على عدد من الخبراء السياسيين، يعتمدوا على معلومات دقيقة تقدم لهم من أجهزة المخابرات المختلفة، وبشكل عام يعتبر مجلس الأمن القومي، غرفة العمليات التي تدار فيه الأزمات المختلفة، وتعد فيه الدراسات اللازمة من المختصين والخبراء، ورفعها للمستوى الأول لتتم عملية اتخاذ القرار (شبلي، 2013: 23).

سادسا . المؤسسات الأمنية.

تتألف المؤسسات الأمنية الأمريكية من عدة وكالات أمنية، واجبها الأصلي واجب أمنى بالإضافة إلى جمع المعلومات وتزويد المعنيين بها وتتكون من:

أ . وكالة المخابرات الأمريكية (Central Intelligence Agency).

تعتبر أهم الأجهزة الرئيسية للتجسس ومقاومة التجسس، وتمارس دورا رئيسيا في عملية صنع الإستراتيجية الأمريكية، ولها تأثير على صانع القرار. أنشأ هذا الجهاز خلال الحرب العالمية الثانية بأمر من الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) على أساس استقلالها عن أي وزارة وارتباطها مباشرة بالرئيس، إلا أنها أصبحت تتبع للكونغرس فيما بعد، من خلال لجان الكونغرس (شبلي، 2013: 24).

تتلخص مهمة الوكالة بالحصول على المعلومات الخارجية وتجميعها وتصنيفها على شكل بيانات ومعلومات وتقارير وتقديمها للرئيس، بالإضافة إلى تدبير العمليات السرية والعسكرية والمؤامرات التي تعتقد بأنها تخدم أهدافها إستراتيجيتها القومية من خلال موازنة، تفتقر له موازنة العديد من دول العالم الثالث، بعدد عاملين فيها يقدروا ب (250) ألف موظف بينهم مجموعه كبيرة من الخبراء والفنيين المختصين في مختلف المجالات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. وكالة الأمن القومي National Security Agency)).

هي هيئة مخابرات تابعة لحكومة الولايات المتحدة أسست عام 1952م، لم يكشف النقاب عنها إلا في عام 1985م، وتعد وكالة الأمن القومي مسئولة عن حماية اتصالات الحكومة ونظم معلوماتها ضد الاختراق وحرب الشبكات الالكترونية، وجمع المعلومات العسكرية بواسطة الأقمار الاصطناعية، وتنسيق العمل بين أجهزة الاستخبارات العسكرية، لذا فأنها أصبحت من أكبر المؤسسات الاستخبارية في الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث الميزانية وعدد الموظفين.

تتميز هذه الوكالة، بتقدمها العلمي الذي جعل منها بمثابة جاسوس الكتروني بتوظيف وسائل وأدوات تجسس الكتروني سواء على الطائرات والسفن والأقمار الصناعية والمحطات الأرضية وهذا كله أعطاها دورا كبيرا في رسم وصنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة وخصوصا الجوانب العسكرية (منذر، 2006: 35).

ج . وكالة استخبارات الدفاع D I A)) .

تأسست هذه الوكالة عام1961م، واجبها الأساسي المجال العسكري والدفاعي، وجمع المعلومات عن الأعداء وجيشه. وتضم الوكالة أجهزة الاستخبارات العسكرية البرية والجوية والبحرية والتي تعمل كل هيئة فرعية ضمن المعلومات الفنية والمتخصصة بفرعها، تختلف عن وكاله الأمن القومي، من حيث اعتمادها على مصادر المعلومات من العنصر البشري (منذر، 2006: 35).

سابعا. مراكز الفكر والدراسات والبحوث الأمريكية.

استخدمت مراكز الفكر والبحوث الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية وتجاوزت (2000) مركز ومنظمه لغاية ألان، بالإضافة إلى عدد مشابه لهذه المراكز حول العالم، يستطيع المفكرون والخبراء العسكريون من خلال بيئة أمنه، الاجتماع فيها لمناقشه الاستراتيجيات وتحليل السياسات المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحدى اكبر وأشهر هذه المؤسسات (راند) - سميت بهذا الاسم نسبة إلى احد رجال الأعمال الأمريكيين- إذ تعد اكبر مؤسسات الأبحاث الأمريكية الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاعية والشؤون الإستراتيجية التي يعمل بها أكثر من (1000) موظف ، لذلك تعد المؤسسات الفكرية ومراكز البحوث المختلفة ، نتاجا أمريكا خالصا وبامتياز ، فنجد لها تأثيرا واضحا في عملية صنع القرارات ، ورسم الاستراتيجيات الأمريكية عبر وسائل خمس رئيسية ، على وفق رأي (ريتشارد هاس) المدير السابق لدائرة التخطيط السياسي في وزاره الخارجية الأمريكية وهي (مردان ، 2014 : 80) :

أ . إنتاج أفكار خلاقة وجديدة، واقتراح خيارات للسياسة الأمريكية.

ب . توفير مخزون جاهز من الخبراء لتبوء مناصب رئيسة لدى كل إدارة.

ج . تقديم صيغ جديدة للحوارات حول القضايا الجوهرية.

د . تزويد المواطنين الأمريكيين بمعلومات وتحليلات عن الشؤون العالمية.

هـ . مساندة المساعي الرسمية في مجالات تعني بالتفاوض وحل النزاعات الإقليمية.

من الجدير بالذكر أن كثيرا من كبار رواد هذه المراكز على علاقة وطيدة بالسياسية الأمريكية حيث أن أغلبهم صناع قرار وسياسيين سابقين، وهذه الظاهرة ساعدت على تقوية التعاون بين هذه المراكز ومسئولين عملية صنع القرار في الدولة حيث يربط الاثنين علاقات شخصية قوية، وتتفاوت المراكز في قدرتها على التأثير على مسار السياسة الأمريكية، وهذه القدرة تتوقف على عدة عوامل أهمها التمويل ومتانة العلاقات الشخصية التي تربط المؤسسة والعاملين فيها بأهم صانعي القرار الأمريكي. ويعد عنصر التمويل والحصول على الأموال أحد المعايير المهمة في نجاح أي من هذه المراكز حيث يعتبر التمويل المالي تحديا أساسيا لمعظم هذه المراكز.

ولعل أهم ما تجدر الإشارة إلية، أن الكثير من هذه المؤسسات ومراكز البحوث، تخضع من حيث تمويلها، وتحديد مساراتها الفكرية والبحثية، بما يتوافق مع مصالح الكيان الصهيوني، وبالشكل الذي يؤثر على قرارات السياسية الأمريكية لخدمة إسرائيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عام 1985م أنشأ اللوبي الإسرائيلي " مؤسّسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى " وأصبحت المؤسّسة أكثر الأصوات بروزاً في الكونغرس وفي وسائل الإعلام الأميركية المختلفة. وأصبح مجلس مستشاريها يضمّ معظم وزراء الخارجيّة ومستشارين الأمن القومي في البيت الأبيض سابقا وحرصت المؤسّسة على تجميع ديمقراطيّين وجمهوريّين في صفوفها كي لا ينحصر تأثيرها بإدارة واحدة (لعريض ،2014: 3).

هذه المراكز والمؤسسات، تعيش في أحضان وكالة المخابرات الأمريكية والبنتاغون، حتى وإن تظاهرت بالاستقلالية والحيادية، ويعمل فيها خبراء ومختصين كبار مرتبطين بالإدارة الأمريكية والبنتاغون وبوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. منهم (دانيال بيمان) الخبير بشؤون الإرهاب في الشرق الأوسط من جامعة جورج واشنطن، ومنهم (كينيث آم بولاك) الخبير بشؤون الأمن القومي للشؤون العسكرية ومنطقة الخليج العربي، الذي عمل في مجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية، ومنهم (بروس ريدل) المختص في مكافحة الإرهاب الدولي، الذي شغل منصب كبير المستشارين لدى أربعة رؤساء أمريكيين وعمل لمدة 29عاماً في وكالة الاستخبارات المركزية، وغيرهم الكثير من عملاء الاستخبارات المركزية والبنتاغون (لعريض، 2014: 5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

بدايات التفكير الاستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط

تعود بدايات الاهتمام الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، إلى أواسط القرن التاسع عشر، حيث جاء هذا الاهتمام لشعور الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأهمية المنطقة، الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، فقامت بإرسال البعثات الاستكشافية والإرساليات التبشيرية البروتستانتية للمنطقة. وكانت بداية هذه الإرساليات، إرسالية أمريكية بروتستنتية في سوريا عام1830م، ثم تلاها ظهور إرساليات أخرى في بيروت، والعراق، وشبة الجزيرة العربية، والتي تركز اهتمامها على المجال الطبي والتعليمي، كوسيلتين للتقرب من الأهالي، إلا إنها لم تحقق أهدافها ونشاطاتها، سوى عقد بعض الاتفاقيات والمعاهدات ذات الطابع التجاري مع بعض مشايخ وزعماء الجزيرة العربية في ذلك الوقت (التميمي،2011: 14).

كان أول هذه الاتفاقيات والمعاهدات هي التي جرى توقيعها في 18 أيلول عام 1833م، ما بين الولايات المتحدة وسلطنة عمان، المسيطرة على مضيق هرمز الرابط بين دول أسيا الشرقية مع دول أسيا الغربية، وتضمنت هذه الاتفاقية تسهيل عملية التجارة بين الجانبين، وتسهيل حركة السفن التجارية الأمريكية باتجاه شرق أفريقيا، وتذليل العقبات التي تعترض السبيل التجاري (قاسم، 1968: 222).

عموما، لم تكن منطقة الشرق الأوسط خلال الحكم العثماني، تشكل أهمية قصوى للولايات المتحدة، واعتبرتها منطقة لا تعنيها كونها تخضع للسيطرة العثمانية، لحين افتتاح قناة السويس عام1869م، التي منحت المنطقة أهمية وميزة استراتيجية، على المستويين السياسي والاقتصادي. وبقت هذه الاهتمامات في حدها الأدنى، حتى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، وفيها دشنت الولايات المتحدة اهتمامها بمنطقة الجزيرة العربية، حيث بدأ التحول النوعي في الاهتمام الأمريكي، رغم سياسة العزلة التي انتهجتها الولايات المتحدة أعقاب الحرب العالمية الأولى. وفي ضوء ما تقدم، يحاول الباحث، الوقوف على بدايات الاهتمام الأمريكي حيال منطقة الشرق الأوسط، وكيف تطور هذا الاهتمام من خلال الوقوف على بعض الدول منها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المملكة العربية السعودية.

جاءت الاهتمامات الأمريكية بمنطقة الجزيرة العربية، في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي بعدما قامت شركة الزيت العربية -الأمريكية بحفر أول بئر للنفط، في شرق السعودية، ثم تلتها عمليات التنقيب عن النفط، في مختلف أراضي المملكة العربية السعودية. وجاءت مطالبات شركات التنقيب العاملة في المملكة العربية السعودية ، من واشنطن ممارسة دور اكبر لها في منطقة الخليج العربي ، لضمان حمايتها ، وضرورة إيجاد تمثيل دبلوماسي أمريكي لوجود معلومات عن شركات تنقيب ألمانية وبريطانية ويابانية قد تنافسها في المنطقة ، وخصوصا بعد أن تم اكتشاف وإنتاج النفط بكميات تجاريه عام 1938م. وهو ما دفع الرئيس الأمريكي آنذاك(روزفلت) للإعلان في 18 شباط من عام 1943م " بان المملكة العربية السعودية ، أصبحت من ألان فصاعدا ، ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية " ، هذا الاهتمام دفع الرئيس الأمريكي ، أن يلتقي بالملك عبدا لعزيز آل سعود عام 1945م على ظهر باخرة في قناة السويس ، وهو اللقاء الذي أسس لبداية علاقات أمريكية سعودية ، توجت في عهد الرئيس إيزنهاور بإعلانه بداية الشراكة السياسية بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية (البرزنجي، 2009: 16) .

تعاقبت الإدارات الأمريكية، وتولى رئاسة الولايات المتحدة رؤساء من الحزب الديمقراطي وآخرون من الحزب الجمهوري، ولم تتغير مبادئ الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. واستمرت الشراكة السياسية السعودية الأمريكية وهي تجتاز اختبارات صعبة وإقليمية ودولية كالحروب العربية - الإسرائيلية (1956م ، 1967م ، 1973م) ، وتداعياتهما ، كما إنها اجتازت حرب حظر النفط العربي للغرب بنجاح .

أيضا، جاء الاهتمام الأمريكي بالسعودية في ثمانينيات القرن الماضي من خلال عدة أزمات شهدتها منطقة الشرق الأوسط والتي أصبحت السعودية خلال تلك الفترة نقطة ارتكاز مهمة وزاد التعاون الأمريكي السعودي الداعم للعراق في حربة ضد إيران 1980م،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعزز الاهتمام الأمريكي بالسعودية ومنطقة الخليج العربي، ففي حرب تحرير الكويت عام 1990م انطلقت القوات الأمريكية من الأراضي السعودية. وأصبح الوجود الأمريكي بشقية السياسي والعسكري، أكثر وجودا ووضوحا من أي وقت مضى، حتى أصبحت الولايات المتحدة القوة الرئيسية في المنطقة، والتي تتولى مباشرة حماية مصالحها الحيوية بنفسها وأصبحت الإستراتيجية الأمريكية اشد ارتباطا بالنفط، وبتصديره وسلامة وصولة بالكميات والأسعار المقبولة. بالمقابل زاد اعتماد السعودية ودول الخليج العربي على الحماية الأمريكية لمواجهه خطر التصدي لتهديدات إيران والعراق آنذاك باعتبارهما أكبر قوتين إقليميتين في منطقة الشرق الأوسط (البرزنجي، 2009: 43).

من جانب أخر تبنت الإستراتيجية الأمريكية في فترة التسعينيات من القرن الماضي إستراتيجية الاعتماد المتبادل مع دول الخليج العربي ، أي الربط بين الصراع العربي- الإسرائيلي، وامن الخليج العربي لمحاولة التقليل من شأن وأهمية الصراع العربي الفلسطيني وإبراز مسالة أهمية امن الخليج وهذا الربط يخدم الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ويخدم مصالحها في عملية السلام التي تركز على تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية ، والمصالح الأخرى التي تتلخص في تامين الإمدادات النفطية وحرية الملاحة لناقلاتها النفطية عبر مضيق هرمز والحرص على عدم سيطرة القوى المضادة للمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة (البرزنجي ،2009: 45) .

ولم تتأثر العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث أيلول2001م ، رغم انتماء عدد كبير من منفذي الهجوم للجنسية السعودية ، إلا إن العلاقة بين الطرفين ، ما زالت قوية وما زالت الإدارات الأمريكية تنظر إلى السعودية كحليف استراتيجي مهم ، من خلال دورها في الحفاظ على أمن المنطقة وعلى استقرار الوضع الاقتصادي العالمي، وأقوى ما يجمع بينهما في السنوات الأخيرة هو التعاون في الحرب ضد الإرهاب وصفقات الأسلحة التي تحتاجها السعودية ، كذلك النفط الذي استغلته السعودية بإبقاء أسعاره منخفضة ما اعتبر استمرارا للعلاقات الجيدة فيما بين الطرفين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الجمهورية الاسلامية الإيرانية.

أما على صعيد الاهتمامات الأمريكية بإيران فان جذورها تعود إلى عام1944م ، عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال أول مبعوث دبلوماسي أمريكي إلى إيران ، ليتم إعلان العلاقات بينهما رسميا في نفس العام ، وجاء بعدها توقيع اتفاقية شراكه بينهما عام 1946م ، بعد رفض إيران تأسيس شركه بترول مع الاتحاد السوفييتي، وظلت هذه الاهتمامات تأخذ الطابع الاقتصادي والتجاري والدبلوماسي ، إلا أن العلاقات بينهما اتخذت منحى أخر عام 1953م ، عندما ساعدت المخابرات البريطانية والمخابرات المركزية الأمريكية، الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق بسبب قراراته بتأميم شركات النفط ، وأعادت الشاه محمد رضا بهلوي إلى السلطة (أمينه، 2015: 74) .

تضاعف الاهتمام الأمريكي بإيران، مند الإطاحة بحكم رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق، وتميزت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين طوال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بالتفاهم والنجاح. وقام كل من الرئيس الأمريكي إيزنهاور ونيكسون وكارتر بزيارة إيران أعوام 1959م و1972م و1977م بالإضافة إلى الزيارات المتكررة التي قام بها وزراء خارجية الولايات المتحدة لإيران طيلة العقود الثلاثة وبقي شاه إيران طوال تلك الفترة أهم حلفاء الولايات المتحدة، حتى أطلق علية لقب شرطي أمريكيا الأول في المنطقة.

وفي عام1979م، جاءت الثورة الإيرانية، بقيادة الخميني والتي أطاحت بحكم الشاه الحليف المهم لأمريكا، ورفعت شعار تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول المجاورة، بعد أن سيطرت على السلطة في إيران، إلى إحداث تغيير كبير في الإستراتيجية الأمريكية حيال إيران. حيث قطعت الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وأصبح اعتمادها على بعض القوى المحلية في المنطقة كالسعودية للمحافظة على امن الخليج بعد التغير الخطير في موازين القوة بالمنطقة، فكان همها ينصب على منع انتشار الثورة الإسلامية إلى دول المنطقة (المشاقبة، 2012: 25).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عندما اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في أيلول عام 1980م، مرت الإستراتيجية الأمريكية بتحول مفصلي اتجاه إيران. فبعد أن كانت إيران الشاة حليف استراتيجي للولايات المتحدة، أصبحت في زمن إيران الخميني العدو الأول من وجهه نظر القادة الإيرانيين الجدد. وعندما بدأت الحرب فأن ابرز ما اتسمت به الإستراتيجية الأمريكية هي أن تدوم الحرب بينهما أطول مدة ممكنة ، مع التأكيد على أن لا يحقق أي منهما التفوق الحاسم على الأخر، عن طريق مساعدة الطرف الأضعف لإعادة التوازن في الوضع العسكري ، كما إن هذه الإستراتيجية تكيفت مع حالة الارتياح في السوق النفطية ، جراء زيادة ضخ السعودية النفط إلى الأسواق العالمية نتيجة تناقص صادرات العراق وإيران ، بسبب مهاجمة الطرفان للناقلات البحري التي تحمل نفط الدولة الأخرى ، حتى تحرمها من الموارد ألناشئه عن تصدير النفط ، إلا إن تفوق الأداء العسكري العراقي مطلع عام 1988م باستخدامه للأسلحة الكيماوية ، اجبر إيران على قبول قرار مجلس الأمن رقم (598) القاضي بوقف إطلاق النار، وهو ما تم في 8 أب عام 1988م (المشاقبة ،2013: 26- 27) .

في بدايات التسعينيات شعرت الولايات المتحدة إن لإيران موقعا هاما وثقلا استراتيجيا في إطار علاقات التوازن الإقليمي في المنطقة، فقد طرحت نفسها كشرطي يحمي المصالح الغربية في المنطقة وهو ما جاء على لسان الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني بقولة: " إن إيران هي البلد الوحيد الذي يمكن للعالم الاعتماد علية، للدفاع عن منطقة الخليج العربي وموارده النفطية " (الضعيان ،2012: 237) .

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، دخلت العلاقات الأمريكية -الإيرانية نفقا مظلما بعد أن أعلن (بوش الابن) في خطابة يوم29 شباط 2002م واصفا حكومات كل من إيران والعراق وكوريا الشمالية بمحور الشر، واتهام طهران بإدارة برنامج سري للأسلحة النووية وبعدها بعام تقريبا قام الرئيس (بوش) بإرسال مسئولا من وزاره الخارجية الأمريكية (بيل بيرنز) إلى جنيف للمشاركة في المفاوضات النووية الإيرانية (الضعيان ،2012: 237).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاول الإيرانيون إقناع الغرب، بأنهم لا يحاولون صنع قنبلة نووية وجرى العديد من المفاوضات الأمريكية الإيرانية (2009م -2012م) في عهد اوباما، لم يتم من خلالها التوصل إلى حل سوى سريان قانون أمريكي، يتيح لاوباما فرض عقوبات على مجموعه بنوك لدول حليفة، إذا لم تنجح في تخفيض وارداتها من النفط الإيراني. وتم تخفيف العقوبات المفروضة عليها من الأمم المتحدة، والولايات المتحدة على أن توافق إيران بتقليص عدد أجهزة الطرد المركزي لمفاعل أراك النووي. ومن هنا يتضح إن الدبلوماسية الأمريكية في عهد اوباما اتجهت لخلق جبهة عالمية مناوئة لامتلاك إيران للسلاح النووي، لأن ذلك يصطدم مع أمنها القومي في المنطقة.

- جمهورية العراق.

احتل العراق مكانة هامة في الإستراتيجية الأمريكية، التي اعتبرت العراق بلدا أساسيا ومفتاحا مهما من مفاتيح الشرق الأوسط، وتعود بدايات هذا الاهتمام بظهور الإرساليات التبشيرية في العراق، وأسس لها أول مركز في مدينه الموصل عام1891م، ومن ثم مركزا أخر في البصرة متخذه منهما انطلاق نشاطهما التبشيري والتجاري (العلاف، 2006: 4).

وأما بالنسبة للاهتمام الأمريكي بنفط العراق ، كانت المصالح الأمريكية واضحة في هذا الاتجاه ، فبدأت المحاولة الأولى للتنقيب في مدينة الموصل عام 1908م ، صاحب ذلك تطوير للعلاقات التجارية بين البلدين في محاولة لدمج الاقتصادين معا، توجت باتفاقية البحر الأحمر عام 1928م التي جاءت احتجاجا على التسوية التي اتفقت عليها بين كل من بريطانيا وفرنسا على نفط الموصل، وجاءت المطالبات الأمريكية لإفساح المجال أمام الشركات الأمريكية للحصول على حصتها من نفط المنطقة بما أسمته " بسياسة الباب المفتوح " (وهيم ،1982: 8).

جاء الاهتمام الأمريكي بالعراق، نتيجة الثروة النفطية الكبيرة التي تمتع بها العراق، إلا أن عاملا رئيسيا لا يقل أهمية عن النفط، وهو ميل العراق للمعسكر الشيوعي تحديدا بعد ثوره عام 1958م، ضد النظام الملكي وتأثر الأفكار في تلك المرحلة السياسية بالشيوعية، فبدأت تخشى الولايات المتحدة من ذلك التوجه، خوفا من زيادة النفوذ السوفييتي في المنطقة والذي سيكون حتما على حساب الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (عواد ،2010: 181).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هذا المنطلق وجهت الولايات المتحدة، اهتماماتها للبحث عن أقامه أحلاف وتكتلات، وعقد اتفاقيات مع الدول التي تأمل أن تساند معسكرها الغربي كدول الخليج العربي مع تركيزها على الدول المنتجة للنفط لحاجتها المتزايدة إلية. وجاء الاهتمام الأمريكي بالعراق من خلال عقد اتفاقية عسكرية عام 1945م ، أطلق عليها اتفاقية الأمن المتبادل ، وضم العراق لحلف بغداد عام (1955م) ، الذي ضم العراق وتركيا والمملكة المتحدة وإيران وباكستان ، إلا أنها انضمت للجنة العسكرية عام 1957م ، وهدف الحلف إلى تحقيق التعاون وكفالة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ، وبالحقيقة فانه ما كان لحلف بغداد أن يرى النور لولا جهد وزارة الخارجية الأمريكية لرغبتها فيه لزيادة التعاون بين دول الشرق الأوسط لمقاومه أي عدوان شيوعي محتمل ومدعوم من الاتحاد السوفييتي، حيث اتجهت الإستراتيجية الأمريكية في تلك الفترة إلى سياسة (الاحتواء) أي تطويق الاتحاد السوفييتي بجدار عازل من الأحلاف والقواعد العسكرية (البياتي، 12:2016) .

أدت الثورة التي قادها الخميني في إيران عام 1979م، ثم بدء الحرب العراقية الإيرانية عام1980م إلى أحداث تغيير كبير في العلاقات الأمريكية العراقية ووصفت بأنها فتره تقارب وتعاون والتقاء، تهدف إلى كبح جماح الثورة الإسلامية الإيرانية كما تم توضيحها سابقا.

وفي فترة الثمانينيات من القرن الماضي ، بدأت الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتجه نحو السماح لاستخدام القوه في الصراعات الإقليمية ، على اعتبار إن الحرب هي استمرار للإستراتيجية الأمريكية بطريقة أخرى فسمحت باستخدام قواتها المسلحة في نزاعاتها الإقليمية ، فتوجهت هي الأخرى بشكل مباشر إلى منطقة الخليج العربي ، لمواجهه اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية عام 1990م ، وقامت بنقل السلاح والتكنولوجيا إلى بعض دول الخليج العربي كالبحرين وقطر وتمكنت من حشد قواتها مع تحالف30 دولة ، واعتبر الغزو العراقي للكويت هو الذي نبه الولايات المتحدة الأمريكي على ما توصلت له القدرة العسكرية العراقية في ظل ظروف المنطقة المتباينة، وجاء التصرف الأمريكي لتحقيق الأهداف في المنطقة العربية والتي تتلخص في حماية مصادر الطاقة، واستمرار تدفقها وحفظ امن إسرائيل وسلامتها وتامين الوجود العسكري في منطقة الخليج بما يضمن التدخل الفوري لحماية مصالحها من أي خطر أو عند تعرض الأنظمة الصديقة لما يهدد وجودها ، وضمان استمرار استهلاك أسواق المنطقة (المشاقبة ،2012: 43).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الجمهورية التركية.

تحتل تركيا مكانة مهمة بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية، بسبب من الأهمية الجيو-سياسية التي يتميز بها موقع تركيا، وخصوصا في مرحلة الحرب الباردة، وتعتبر بوابة للمشرقين الأدنى والأوسط معا، هذا الموقع يمثل ركيزة مهمة للولايات المتحدة، لتنفيذ أهدافها بالسيطرة على المناطق النفطية الغنية، في منطقة الشرق الأوسط والشرق الأدنى، كما إن موقعها يمثل أساسا لانطلاق أي لنشاط عسكري ضد الاتحاد السوفييتي (الزبيدي ،2012: 2).

تعود بدايات العلاقات الأمريكية التركية إلى القرن الثامن عشر بتوقيع أول معاهدة تجارية بين الجانبين وكانت في عام1830م التي مكنت الولايات المتحدة بالتغلغل التجاري والدبلوماسي في البلاد الواقعة آنذاك تحت الحكم العثماني ، ثم استمرت العلاقات الطبيعية الثنائية مع تركيا الجديدة التي قامت على بقايا الدولة العثمانية ، إلى أن شملت الولايات المتحدة تركيا بقانون الإعارة والتأجير الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية (1946م) ، من خلاله يتم منح القروض والمساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول الحليفة والصديقة ، حيث تم منح تركيا مساعدات خاصة في ضوء مقاومة نفوذ الاتحاد السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط (الربيعي ،2014: 3-4).

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبحت تركيا تشغل حيزا واسعا من إطار المجال الحيوي للولايات المتحدة، وأصبح موضوع استقرارها وأمنها يمثل ضرورة لاستقرار وامن الولايات المتحدة، لأنها وجدت فيها حليفا قويا وقاعدة قوية لها في المنطقة وخصوصا في مواجهه الاتحاد السوفييتي. ولم يقتصر الأمر على الجانب الدفاعي والعسكري وإنما امتد إلى الجانب الاقتصادي والتجاري فاحتلت تركيا الموقع الأول للصادرات الأمريكية فكان مجموع الصادرات عام 1949م ما قيمته 52,800 مليون دولار أمريكي (الزبيدي، 2012: 121).

حرصت الولايات المتحدة طيلة مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، على تحسين العلاقات مع تركيا ودعمها عسكريا واقتصاديا. وفي مرحلة ما بعد 2001م، زادت أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة كلاعب رئيسي في إطار ما سمي بالحرب على الإرهاب عندما سهلت استخدام أراضيها ومجالها الجوي، للقوات الأمريكية لبدء عملياتها العسكرية في حربها ضد أفغانستان عام 2001م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الجانب التركي، لخص رئيس الوزراء التركي آنذاك طيب رجب أردوغان رؤيته للعلاقات التركية -الأمريكية بالقول " أن علاقاتنا مع الولايات المتحدة تقوم على القيم السياسية المشتركة والشراكة الإستراتيجية " وتحدث بتفاصيل العلاقة قائلا ": إن العلاقات المتعددة البعد، بين تركيا والولايات المتحدة، تصبح أكثر عمقا وأكثر قوة يوم بعد يوم" (الربيعي، 2014: 9).

- جمهورية مصر العربية.

أما بالنسبة إلى مصر، كقوة إقليمية شرق أوسطية ، فالولايات المتحدة كانت وما تزال تنظر لها باعتبارها دولة قائدة في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عموما، وتتميز بأنها تحظى بثقة دول الجوار، وبالتالي اعتبرت أداه هامه لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة ، لذا سارعت الولايات المتحدة الأمريكية مبكرا ، بتمثيلها الدبلوماسي في المنطقة بفتح أول قنصلية أمريكية في المنطقة وكانت في مدينه الإسكندرية المصرية عام 1932م ، ومنذ ذلك الوقت تميزت العلاقات بين الطرفين بالتعاون الوثيق معظم الفترات ، إلا أن مواقف الولايات المتحدة من الصراع العربي - الإسرائيلي ، كان له اثر سلبي على هذه العلاقات (مرسي ، 2016: 3) .

جاءت أهمية مصر بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية من خلال الأدوار التي قامت بها مصر على المستوى الإقليمي منذ خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي، تجلى ذلك الاهتمام من خلال دعم الرئيس جمال عبد الناصر للحركات الوطنية من أجل الاستقلال للعديد من الشعوب العربية كاليمن وسوريا والعراق ومدهم بمساعدات اقتصاديه وخبرات فنيه، وعدت مصر مركزا ثقافيا لعدد من الدول العربية، عدا عن دعمها للقضية الفلسطينية ، كل ذلك وغيرة جعل من مصر وقيادتها دورا فاعلا في المنطقة ، مما أدى لاهتمام الولايات المتحدة بمصر باعتبارها أداة رئيسيه لتحقيق مصلحتها ومصلحة حليفتها إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط (مرسي ، 2016: 5) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء التوجه الأمريكي نحو مصر بداية السبعينيات من القرن الماضي ، مع تراجع العلاقات المصرية السوفيتية ، عندما قام الرئيس محمد أنور السادات بطرد الخبراء السوفييت وقام بتأميم المنشآت السوفيتية - المصرية لمماطلة السوفييت في تصدير السلاح لمصر ، ومساندتها في حربها عام 1973م ضد إسرائيل ، وقد استغلت الولايات المتحدة هذا التوجه المصري ، في حين أعرب السادات عن رغبة مصر في إقامة مؤتمر دولي للسلام ، وبدأت العلاقات الأمريكية - المصرية تعود بعد سنوات من القطيعة ، وقد ألقى (كارتر) كلمة أمام الكونغرس في أنه لم يكن لدى الولايات المتحدة سوى الاهتمام بالشرق الأوسط والتوجه لمصر لدفع عملية السلام ، واستخدام مصر لإقناع الدول العربية الأخرى بالسلام مع إسرائيل ، وجعلت من نفسها دورا لمتابعة تنفيذ اتفاقية السلام في المنطقة ، وسعت بشتى الطرق لإنجاح معاهدة كامب ديفيد عام 1978م، لإدراكها أن فشل عملية السلام سينتج عنه مخاطر كبيرة على المصالح الأمريكية في المنطقة ، وكل هذا مهد لتوقيع الاتفاقية عام 1979م ما بين مصر وإسرائيل بوساطة أمريكية ، وحصلت مصر على (750) مليون دولار في نفس العام من الولايات المتحدة الأمريكية ، وكل هذا دَّعم التواجد الأمريكي في المنطقة والتواجد العسكري في مصر ، واعتبرت المعاهدة السبب الرئيس في رجوع الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط (نافعه ، 1986: 82 -83) .

واعتبرت فترة الثمانينيات بأنها فتره شراكة بين الطرفين المصري-والأمريكي فكانت التوجهات الأمريكية بمد يد العون لمصر في مقابل تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة، لكن هذا لم يمنع من حدوث بعض التوترات بينهما والتي استطاع الطرفان من تجاوزها بنجاح.

ونظرت الولايات المتحدة خلال فترة التسعينيات لمصر إنها الحليف الأقوى في الشرق الأوسط فاعتبرت هذه الفترة هي ذروة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر ، مما جعل مصر تبحث عن دور اكبر في المنطقة ، وخاصة التأثير على موقف الدول العربية على ضرب العراق في حرب 1991م ، وعلى الرغم من أن المساعدات كان لها دور في حل المشكلات الاقتصادية المصرية إلا أنها مثلت تبعية الاقتصاد المصري للمساعدات الأمريكية ، وأداة ضاغطة على التوجهات المصرية ، وكان للتعاون العسكري والتدريبات العسكرية المشتركة بين البلدين وتدرب القوات الأمريكية على الحرب في أجواء الصحراء دور في انتصار الولايات المتحدة في حرب الخليج الأولى عام 1991م (مرسي ، 2016: 39) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطور الاهتمام الأمريكي بمصر، بعد أحداث أيلول عام 2001م، ففي عهد الرئيس جورج بوش الابن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتكثيف توجهها تجاه مصر، ووضعت مواقف الدول لمكافحة الإرهاب من أحد شروط تقديم المعونة، وكان الموقف المصري مطابق تماما لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الإرهاب ومساند لها في غزوها للعراق عام 2003م، وقد ساعدت مصر الولايات المتحدة من خلال إتاحة استخدام المجال الجوي المصري، والسماح للسفن الأمريكية المزودة بأسلحة نووية من المرور من قناة السويس (مرسي، 2016: 42).

نجد أن موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة كثيراً ما ينتهي إلى التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه مصر في العديد من القضايا والأزمات الشرق أوسطية والتأكيد على دورها في تهدئة الأوضاع على الصعيد الإقليمي ، كإعلان مصر رغبتها بعدم تقسيم السودان ، وتهدئة الأوضاع فيه ، والمساعدة في إحداث حوار أمريكي سوداني ، وبالتالي إعلان واشنطن أن السودان ليس لها صلة بالإرهاب ، بالإضافة إلى أن مصر قامت بالعديد من الأدوار في أزمات الشرق الأوسط ابتداءً من فلسطين إلى السودان إلى ليبيا وسوريا ولبنان والعراق وصولاً إلى اليمن ، ورفضت فرض عقوبات دولية عليهم ، وكان في كل مرة تُدرك الولايات المتحدة أهمية وذكاء المبادرة المصرية في النظر للأمور والتأثير على دول المنطقة .

يعتبر الشرق الأوسط بمجملة محل تركيز رئيسي للإستراتيجية الأمريكية ، ويعتبر مركزا تنطلق منه سياساتها وصولها لأهدافها ومصالحها القومية ، حيث ظهر الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بعد أن شاركت الولايات المتحدة الأمريكية بنفسها في الحرب العالمية الثانية 1939م- 1945م ، وحظيت المنطقة باهتمام كبير لدى صانع القرار السياسي الأمريكي أثناء مرحلة الحرب الباردة ، إذ تبلورت عده مصالح أمريكية في المنطقة منها: احتواء النفوذ السوفييتي في المنطقة الشرق وعدم تمدده ، وضمان استمرار تدفق النفط العربي بأسعار معقولة وتفضيلية ، مع الاحتفاظ بالأسواق ألتجاريه العربية ، ودعم المواقف السياسية لإسرائيل الحليف الرئيس لها في المنطقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الثوابت المتحكمة في الإستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط

هناك شبه إجماع لدى معظم الباحثين والدارسين في شأن الإستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط، مفاده أن لدى أمريكا ثلاثة ثوابت متحكمة لا يمكن أن تتخلى عنها أو أن تتساهل بها، ومستعدة من أجلها خوض حرب إذا تعرض أي منها للخطر، لأنها تمس المصالح الأمريكية الأساسية، بشكل مباشر أو غير مباشر ويمكن إجمال هذه الثوابت بما يلي:

- ضمان امن وسلامة إسرائيل ودعمها عسكريا.
- ضمان تدفق الإمدادات النفطية.
- ضمان أمن وسلامة الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية والمؤيدة لها.

أولا: ضمان امن وسلامة إسرائيل ودعمها عسكريا.

ولعل من أهم العوامل الضامنة لأمن إسرائيل، هو معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية التي أخرجت مصر من دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي باعتبارها أكبر قوة عربية مؤثرة فيه، وما ترتب على ذلك، من تداعيات في موقف الدول العربية من إسرائيل وبما يعزز من أمنها وإضعاف احتمالات الحرب ضدها.

ففي 26 آذار عام 1979م وعقب محادثات كامب ديفيد وقع الجانبان المصري والإسرائيلي على معاهدة السلام بينهما ، وكان الهدف من المعاهدة هو إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات ودية بين مصر وإسرائيل .

اقتصر الدور الأمريكي بداية على اعتباره وساطة بين الطرفين، وان لا مشاركة له سوى تشجيع الأطراف المعنية للوصول إلى تفاهمات بينهم، مع الاحتفاظ بالمساندة التنفيذية التقليدية القوية لإسرائيل. فقد أعرب المسئولين الأمريكيون عن رضاهم عن نتائج اللقاءات الأولية فيما بين الطرفين، وتشجيعهم على استمرار المباحثات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن إسرائيل هي الرابح في المعاهدة على صعيد الصراع العربي- الصهيوني ، من خلال حصولها على اعتراف مصر بوجودها كواقع جديد ، وبما ألت إلية المعاهدة من انقسام للعرب ، كما أنها ساعدت على تحسين وضع إسرائيل الدفاعي والهجومي على الجبهة الشرقية ، بعد أن قامت بتخفيف حجم قواتها على الجبهة المصرية بعد تأمينها ، واعتبرت الولايات المتحدة هي الرابح الأكبر ، على الصعيد الدولي والشرق أوسطي ، حينما أبقت الاتحاد السوفييتي خارج اللعبة ، واستطاعت من توجيه ضربة قوية إلى إستراتيجية الربط (بين القوه العسكرية والقوه الاقتصادية) التي أظهرها العرب في حرب عام 1973م ، كما أنها استطاعت فصل الدول العربية كل واحدة عن الأخرى ، الأمر الذي يتيح لها الانفراد بكل واحدة منها لفرض تنازلات ، سواء التي تتعلق بالصراع أو تتعلق بالنفط (منصور ، 3:1978) .

اعتبرت معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام 1979م ، والتي بدأت في كامب ديفيد ، إحدى ثوابت الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، فهي وضعت إطارا عاما غير محدد للسلام في الشرق الأوسط ، وضمن هذا الإطار دعت الولايات المتحدة أطراف النزاع العربي- الإسرائيلي ، للسعي إلي تسويــة عادلــة وشاملـة للصــراع الدائر في الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام ، تقوم على قراري مجلس الأمن رقم 242 و338 بكل فقراتهما، لهدف تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار، لذا فإن الولايات المتحدة ترى أن هذا الإطار مناسب ليشكل أساسا للسلام لا بين مصر وإسرائيل فحسب، بل بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعداداً للتفاوض على السلام مع إسرائيل. سعت إسرائيل كعادتها إلى ضمانات أمريكية لكل ما جاء في المعاهدة، ووجوب وضع التزامات على الجانب المصري لضمان حدود آمنة معها، ولم تكتف إسرائيل بقوات الأمم المتحدة وقوامها الأمريكي، ولا بتحديد عدد القوات المصرية في جزيرة سيناء وتحديد التسليح، بل أكدت على أهمية ارتباط المعاهدة بالولايات المتحدة، وضرورة تعهدها بالالتزامات المصرية، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان ذلك، لجانب الحصول على اعتراف دولي بالمعاهدة لتصبح أحد الثوابت في منطقة الشرق الأوسط. ويمكن تقسيم هذه الضمانات والثوابت إلى قسمين (حسين، 2012: 470-471):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: وهو ما ورد في صلب اتفاق الصلح بين المصريين والإسرائيليين، وهو إشراك الولايات المتحدة بشكل مباشر في المفاوضات التي سبقت المعاهدة، وقيامها بالتوقيع كشاهد على جميع الوثائق التي أبرمت بين مصر وإسرائيل، وجاء ذلك على شكل التزامات واضحة وصريحة التزمت بها الولايات المتحدة بالخطابين الذي وجههما الرئيس الأمريكي (كارتر) إلى كل من (السادات)

و(بيغن) ولم يعترض عليهما أحد.

ثانيا : هو ما نصت علية مذكره التفاهم بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة إسرائيل ، وكان الهدف منها هو تدعيم امن وموقع إسرائيل في الشرق الأوسط ، والتي جاء في مقدمتها تقديم الولايات المتحدة الأمريكية التأييد اللازم والمناسب لصالح إسرائيل عندما ترى إن مصر قامت بخرق المعاهدة ، أو هددت بأمن إسرائيل ، من خلال فرض حصار عليها أو منعها من استخدام الممرات المائية الدولية ، هذه الإجراءات إن حصلت تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تقف سياسيا وعسكريا واقتصاديا إلى جانب إسرائيل ، مما يشكل في النهاية خطرا على البلدان العربية والأمن والسلم الدوليين في المنطقة .

ومن الملاحظ، ان دعم أمريكا لإسرائيل هذه الأيام هو أهم من أي وقت مضى، حيث ان الدولة اليهودية تقدّم خدمات كبيرة للولايات المتحدة ومصالحها القومية، وتبرّر القيادات الأمريكية أسس العلاقة الأميركية - الإسرائيلية، على أنها تستند على بعدين مهمين هما: القيم المشتركة بين البلدين (الديمقراطية، والعمل لأجل الحرية) والبعد الأخر يبرر عمق العلاقة بينهما، وهو المسؤولية الأخلاقية التي تلتزم بها الولايات المتحدة الأمريكية، لحماية الدولة القومية الصغيرة للشعب اليهودي هذين المبدأين - القيم المشتركة والمسؤولية الأخلاقية - كانا الأعمدة التي بنت عليهما الولايات المتحدة الأمريكية ، العلاقة الثنائية المميزة مع إسرائيل، والتي حظيت بالدعم العميق والتاريخي من " الشعب الأمريكي "، وهناك بعدا ثالثاً مهمّاً وحسّاساً وهو المصالح القومية المشتركة والعمل يداً بيد لتدعيم تلك المصالح (الزين ، 2016: 9).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن حفظ أمن إسرائيل يمثل مصلحة أمريكية خالصة، ويعتبر التزام سياسي من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة للوبي الصهيوني، ولجماعات الضغط الموالية لإسرائيل. فإسرائيل تربطها علاقات قوية مع جماعات الضغط الصهيونية، والمسيحية المتطرفة وشخصيات مؤثرة في عملية صنع القرار الأمريكية، مما جعل أمن إسرائيل وبقائها ليس أولوية أمريكية فقط، وإنما تفوقها على كافة الدول المحيطة بها في جميع الجوانب، خصوصا العسكرية.

ترتبط إسرائيل ألان ببعض الدول المحيطة والمؤثرة في المنطقة، بعلاقات جيدة وتبدو بعيدة كل البعد عن خطر وجودي يستلزم تدخلا أمريكيا كما حدث عام 1973م. لكن إسرائيل تواصل الادعاء بأنها مهددة من قبل جيرانها، حتى لا يتوقف الدعم الأمريكي لها، ومن أجل تعزيز موقف داعيميها داخل الولايات المتحدة وأوروبا (جتكر،2006: 4).

إن السمة الغالبة لمواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، منذ الاعتراف بدولة الكيان الصهيوني، كان يقوم على الدعم الدائم لإسرائيل في صراعها مع العرب، وتشديد الضغوط على الدول العربية. هذا الموقف دفع العرب أن يخطو بفكرهم نحو السلام بخطوات جريئة، دفعت بالنظام الإقليمي العربي للتصدع في أكثر من مرة ، كان أولها زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات للقدس المحتلة عام 1978م . وقد مرت عملية تسوية الصراع بمراحل عديدة بعد أن شهد النظام العالمي والنظام الإقليمي العربي تطورات وتحولات واضحة أهمها: مؤتمر مدريد عام1991م، والذي شكل بداية للمفاوضات العربية -الإسرائيلية على أساس " الأرض مقابل السلام " واتفاقية أوسلو الأولى عام 1993م والتي نصت على منح الفلسطينيين حق الحكم الذاتي في غزة وأريحا، واتفاقية أوسلو الثانية عام 1995م والتي منحت الفلسطينيين حق الحكم الذاتي في الضفة الغربية (شبلي، 2013: 42).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : ضمان تدفق الإمدادات النفطية .

يعد النفط من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمة، ويعتبر شريان الحياة لاقتصاد العالم، فالنمو السكاني المستمر، وارتفاع مستوى المعيشة في الدول الصناعية المتقدمة، وتطور البلدان النامية، كل ذلك يتطلب مزيدا من الطاقة التي تدخل في جميع مجالات الحياة. وليس غريبا أن يشكل النفط ثابتا متحكما في استراتيجيات الدول المستوردة له، لاعتباره سلعة من أهم العوامل التي لعبت دورا خطيرا في صناعة الاستراتيجيات خلال القرن العشرين ولغاية الان، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لمستقبل علاقاتها على أساس استمرار تامين الحصول على النفط ومشتقاته للمدى الطويل وبأقل الأسعار (البر زنجي، 2009: 56).

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية على أنها تمتلك طاقة إنتاجية فائضة من النفط، وهي وحدها قادرة على تخفيف زيادة الأسعار من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية، للتقليل من الخطر الذي قد يصيب الاقتصاد الغربي (الأعظمي ،1992: 100).

على أثر الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973م، وحظر تصدير النفط العربي إلى الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة بسبب إمدادها لإسرائيل بالسلاح، أدى هذا الحظر إلى ضرر واضح في الاقتصاد الغربي نتيجة رفع قيمة النفط من 3 دولارات إلى 12 دولار للبرميل، ومن ذلك الوقت ما زالت الولايات المتحدة تعمل على تحييد النفط كسلاح قد يستخدم ضدها أو ضد حلفائها من الدول الأوروبية مستقبلا. وتجددت القناعة لدى صانع القرار الأمريكي على اثر أزمة النفط الثانية التي واكبت الثورة الإيرانية عام 1979م ، بأن أي اضطراب في أي دولة رئيسية من الدول المصدرة للنفط ستكون له نتائج سلبية على الاقتصاد العالمي ، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الأمريكي سلبا ، مما دعا الحكومة الأمريكية ممثلة بوزير خارجيتها (هنري كيسنجر) لبذل جهود استثنائية ، للتوصل لإنهاء الحرب بين جميع أطراف الصراع (مصر ، سوريا ، إسرائيل) من اجل رفع الحظر النفطي ، والذي تم فعلا في 14 آذار 1974م ، ومع نهاية الحظر أقامت الولايات المتحدة الأمريكية علاقات اقتصادية ودفاعية اقوي من ذي قبل مع الدول العربية المصدرة للنفط (الأعظمي ، 1992: 101).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن السبب الرئيس في اهتمام الولايات المتحدة بنفط المنطقة يعود إلى زيادة الحاجة الأمريكية إلى استهلاك الطاقة والتي دخلت في معظم المجالات، وهناك ثلاثة نقاط رئيسة تجعل من منطقة الشرق الأوسط مرتكزا جيو-اقتصاديا بالغ الخطورة على الاقتصاد الأمريكي التي تفرض العمل على ما يلي (وهيب، 2013 :62):

- حماية الاقتصاد الأمريكي من أي هزة قد يتعرض لها، نتيجة انقطاع تدفق النفط أو حتى ارتفاع أسعاره بشكل كبير، بسبب الطلب المتزايد عليه من قبل الصين وأوربا واليابان وبقية الدول الأخرى.

- الحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة القائمين على الاستهلاك المتزايد والكبير للطاقة مهما كانت الكلفة.

- التحكم بأسعار النفط عالميا وتوزيعه، وبالتالي التحكم باقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة كالصين واليابان وأوروبا.

إن التعاون النفطي بين دول الخليج العربي والدول الغربية، له هدف استراتيجي، وليس تجاريا فحسب. ففكره الاستغناء عن النفط العربي مسالة مستبعدة، حيث ان الولايات المتحدة تستورد يومي (2،5) مليون برميل منها (5،1) مليون برميل يوميا من السعودية وحدها والبقية من العراق والكويت والجزائر، وتخسر بعض من هذه الدول المصدرة للنفط معدل دولارين في كل برميل يصدر لأمريكا فيما لو تم تصديره لشرق أسيا، وهذا ما يؤكد أن الهدف استراتيجيا بحتا وليس تجاريا، مما جعل النفط محددا للإستراتيجية الأمريكية حيال المنطقة (البرزنجي، 2009: 66).

ولهذا جاءت الإستراتيجية الأمريكية لتأمين هذه الغاية، وأوصت بتواجد للقوات العسكرية الأمريكية (البرية والبحرية والجوية) على شكل قواعد عسكرية في منطقة الخليج العربي، وفي العديد من دول الشرق الأوسط، والتي لن تتوانى عن التدخل العسكري ضد أي دولة، أو جماعة تحاول إعاقة تدفق النفط إلى الدول المستهلكة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : الحفاظ على استقرار الدول الصديقة في المنطقة .

اعتبر امن منطقة الشرق الأوسط قضيه محورية من قضايا الإستراتيجية الدولية لا سيما الأمريكية، في أية مواجهه محتملة، لذلك فان الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أعطت لمنطقة الخليج العربي أهميه قصوى مما جعلها تأخذ نمطا تفاعليا خاصا في تعاملها مع دول المنطقة، ولهذا كانت منطقة الخليج العربي وستبقى، تحت مظلة النفوذ الأمريكي، ومنع أية قوة إقليمية أو دولية من السيطرة عليها. وهذا المبدأ حكم الإستراتيجية الأمريكية وباختلاف إداراتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقت كتابة هذه الدراسة (الكيلاني، 1988: 52).

ولضمان هذا الهدف، كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة حريصة على تطوير علاقات صداقة وثيقة مع عدد من دول منطقة الشرق الأوسط والتي وصفتها بالمعتدلة ومنها، مصر ودول الخليج العربي، والتي تتوافق مع المصالح والأهداف الأمريكية. وبعد ثورات الربيع العربي عام 2011م، وتصاعد خطر الإرهاب، أصبحت الإدارة الأمريكية في حاجة إلى بناء تحالفات إستراتيجية مع دول ترى إنها محورية في المنطقة، لاحتواء خطر التنظيمات الإرهابية المتصاعدة كتنظيم القاعدة، وداعش، وجبهة النصرة، وغيرها من التنظيمات الإرهابية الأخرى، بمقابل أن تتراجع الولايات المتحدة عن دعم الديمقراطية وتخفيف الضغوط على الأنظمة في المنطقة لتحقيق الإصلاح السياسي، وإعطاء محاربة الإرهاب أولوية أولى في الإستراتيجية الأمريكية (احمدي، 2016: 62).

تستند العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة على رؤية إستراتيجية مشتركة، تمثل فيها مصر دور إقليمي مهم بالنسبة للولايات المتحدة. وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية في إطار علاقاتها المتميزة مع مصر ، دفع جهود السلام في المنطقة العربية ، وإقناع الدول العربية الأخرى بجدوى الانخراط في العملية السلمية والتطبيع مع دولة إسرائيل ، حيث ظلت العلاقات المصرية الأمريكية على المستوى السياسي تدور في إطار معاهدة السلام ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ توقيع معاهدة كامب ديفيد عام 1979م وحتى عهد أوباما ، وهي الإطار الذي تدور فيه العلاقات الأمريكية المصرية وتحاول الولايات المتحدة الاستفادة من الدور الإقليمي الرائد لجمهورية مصر العربية ، وهذا يفسر سبب اهتمام الولايات المتحدة بكل ما يحدث في المنطقة العربية بما فيها مصر .وتمثل التعاون المصري بين الولايات المتحدة ومصر في ثلاث محاور رئيسية يلخص العلاقة بين الدولتين (احمدي، 2016: 63):

- المحور الأول: التعاون العسكري ، وفية تلتزم واشنطن بتقديم مساعدات عسكرية لمصر ، وتم تنفيذ هذا الالتزام منذ التوقيع على معاهدة السلام (1979م) ، حيث يتم تنظيم مناورات دورية مشتركه بين الدولتين ، وفي المقابل تحصل الولايات المتحدة على مزايا عسكرية ولوجيستيه منها استخدام الأجواء المصرية وقناة السويس .

- المحور الثاني: يتمثل في التعاون ألاستخباراتي، وذلك منذ أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001م.

- المحور الثالث: تمثل بفكرة الأمن الإقليمي ومدي قدرة النظام المصري علي تشكيل محور الاعتدال في منطقة الشرق الأوسط.

منذ اندلاع ثورة 25 يناير عام 2011م، أدركت الإدارة الأمريكية مدي التغير البارز في الداخل المصري مما لا يسمح بتبني وضع الترقب والحذر والدعم المباشر، وجاء دور الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة الجيش المصري لضمان عملية الانتقال السلمي للسلطة.

وفي منطقة الخليج العربي، والتي تحتل المملكة العربية السعودية فيه، وكما سبقت الإشارة، مكانة محورية ومتقدمة في قائمة الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي وصفت العلاقات فيما بينهما وبين الولايات المتحدة الأمريكية، بأنها علاقات وطيدة ووثيقة منذ قبل ما يزيد على80 عاما، كل ذلك ساعد على تبادل المصالح المهمة بين الطرفين. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، حليفان لهما تاريخ طويل من الصداقة الجيدة بدأت في عهد الملك عبد العزيز آل سعود، في ثلاثينيات القرن الماضي، وحظيت العلاقات المشتركة بأهمية مميزة ضمن علاقات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذ لعدة عقود كانت السعودية نقطة ارتكاز في السياسات الأميركية. ومنذ بداية عصر النفط في القرن الماضي. جاء الاهتمام الأمريكي بالسعودية مبكرا، وكان ذلك واضحا في إعلان الرئيس الأمريكي (روزفلت) في 2 شباط 1943م، إن السعودية من ألان وصاعدا أصبحت ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة ولم تؤثر بعض التوترات التي حدثت فيما بعد، على الصداقة والعلاقات بينهما (البرزنجي، 2009: 16).

مع تزايد التطرف في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما في بعض الدول العربية ، التي وصلت فيها " التنظيمات الإرهابية" إلى مناطق إستراتيجية تعززت العلاقات بين البلدين واستمرت بنهج واحد حتى منتصف عام 2012م ودخول تنظيم داعش خريطة الصراع الإقليمي ، تحولت العلاقة إلى شراكة إستراتيجية وباتت أمتن من ذي قبل، إذ أصبحت الولايات المتحدة والسعودية ودول الخليج العربي في حينها ، في أمس الحاجة إلى التعاون بينهما، في ظل انعدام الاستقرار الأمني الذي تمر به منطقة الشرق الأوسط ، من سوريا إلى العراق واليمن وغيرها من الدول.

ولم تكن قضايا الشرق الأوسط غائبة في سباق الانتخابات الأمريكية عام 2017م. فقد ذكرت (هيلارى كلينتون) في حملاتها الانتخابية المنافسة مع (رونالد ترامب)، في صدد العلاقات مع دول الخليج العربي، بأنها شريك مهم للولايات المتحدة الأمريكية، من النواحي الأمنية والتجارية والدفاعية ، وشددت أيضا على انه يجب التزام الولايات المتحدة الأمريكية، بالدفاع عن أصدقائها (دول مجلس التعاون الخليجي) ضد أي اعتداء أو تدخل إيراني في الشئون الخليجية، ورأت بأن للسعودية دور أساسي من اجل التغلب على الدولة الإسلامية، سواء بالدعم المالي أو الدعم العسكري ، وتحييد إيران ، وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط (احمدي ، 60:2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما

حيال منطقة الشرق الأوسط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الإستراتيجية الأمريكية في عهد أوباما حيال منطقة الشرق الأوسط

من الواضح إن تعامل الولايات المتحدة مع دول منطقة الشرق الأوسط، يسير وفق الحاجات والمصالح لتحقيق سلسلة من الأهداف، التي تسعى لها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والتي فرضت على الرئيس (أوباما) من بداية توليه الرئاسة، أن يبادر لطرح مجموعه من السياسات والأولويات لتخدم الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وتحديدا في هذه المنطقة الحيوية من العالم، والتي رغبت إدارة اوباما مواجهتها والتعامل معها، في سياق إستراتيجية واقعية متكاملة، بدءا من الصراع العربي- الإسرائيلي ، والوضع الأمني الهش في العراق ، والخلاف الخليجي- الإيراني وقضية البرنامج النووي الإيراني ، وصولا إلى ربيع الثورات العربية ، في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وأخيرا التعامل مع الأزمة السورية .

ويرى اوباما، إن القضاء على الإرهاب لا يتم ما لم يكن هناك تحالف وتعاون، وخاصة مع الدول الإسلامية التي تلعب دورا في الحرب ضد الإرهاب. فإدارة الرئيس باراك أوباما لا تتهم الإسلام، ولكنها تؤكد على وجود عناصر متطرفة أسلاميه تميل إلى استخدام العنف لتحقيق أهدافها غير الشرعية.

وعلى هذا، ستعالج الإستراتيجية الأمريكية في عهد اوباما حيال منطقة الشرق الأوسط في ثلاثة مباحث، الأول ينصرف إلى الوقوف على طبيعة إدراك الرئيس اوباما لمنطقة الشرق الأوسط، ويتناول المبحث الثاني والثالث إلى موقف الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس اوباما من القوى الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الشرق الأوسط في الإدراك الاستراتيجي للرئيس اوباما

إن قوة الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، تقوم على طبيعة السلوك الاستراتيجي الأمريكي الفعلي في هذه المنطقة، والذي يمكن إدراكه وتحديد ملامحه من خلال الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها، في ضوء المصالح الحيوية لهذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، نظرا لما تتمتع به من مميزات، حيث المصالح والأهداف الأمريكية، تنبع من هدفها الرئيسي المتمثل بضمان وتأكيد الهيمنة على العالم بأسره. وقد بررت الولايات المتحدة مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، بالتأكيد أن لها عددًا من الأهداف الإستراتيجية ضمن الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، بحيث وضعت هذه الأهداف من خلال المؤسسات المسئولة عن صنع الإستراتيجية الأمريكية، وصناع القرار فيها التي يمكن تقسيمها إلى: مؤسسة الرئيس، الكونجرس، مجلس الأمن القومي، وزاره الخارجية، وزارة الدفاع، المؤسسات الأمنية، وزارة الخارجية، ومراكز البحوث المختصة.

في ظل البيئة الدولية ، والتوجه الأمريكي فيها للهيمنة على العالم ، كان من الطبيعي أن تتأثر الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية ، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط ، ذات الحساسية العالية لأي تأثيرات بالتحولات الإستراتيجية في هيكلة المنظومة الدولية باختفاء أحد أقطابها الرئيسيين، إذ لا بد أن يؤثر ذلك على المنطقة التي تحوى الكثير من القضايا والأزمات، والتي أصبحت قضاياها مهمشة دوليا، لفقدان عنصر التوازن الدولي الذي كان يمثل أحد البدائل أمام بعض الدول العربية ، لتقليص مساحة الهيمنة الغربية ، فضلًا عن تراجع الدور العربي، والقدرة العربية في التأثير على النظام الدولي ، مما أدى إلى التراجع في مدى الاهتمام بقضاياها ، بسبب زيادة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية (عطية ، 2016: 16) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينظر (غرايم بانيرمان)، وهو عضو سابق في لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس ومتخصص في قضايا الشرق الأوسط، ومستشار سابق في وزارة الخارجية الأمريكية في قضايا المنطقة، إلى الديمقراطيين بأنهم أضعف من الجمهوريين فيما يتعلق بالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ويرى بأنه لن يصدر عن باراك اوباما أية قرارات أو مواقف قوية في دعم إسرائيل أو الحرب على الإرهاب. وأكد (غرايم) بأن الأمور التي تقال في الحملات الانتخابية، ستكون مختلفة عن الأمور التي تفعل حين يصل المرشح إلى الرئاسة (شبلي، 2013 :60).

ويرى الباحث في هذا الصدد مدى التباين الواضح ما بين الوعود والأفعال التي قطعها الرئيس اوباما على نفسه، كالسعي الجاد لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس حل عادل يرضى الطرفين إلا أن إدارته سعت لحل الصراع وفق ما يخدم المصالح الأمريكية فقط، ولم تأتي النتائج لتتوافق مع ما بدء به نهجه حيال إسرائيل والعرب بما فيهم الفلسطينيون.

كتب باراك اوباما مقالا في مجلة الشئون الخارجية (فورين افيرز)، في بداية حملته الانتخابية، دعا فيه إلى ضرورة امتلاك الولايات المتحدة، لرؤية قيادية جديدة في القرن الحادي والعشرين، محددا مصادر التهديد التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية، في عدد من القضايا ذات أهمية أهمها: أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب الدولي، والقوى الصاعدة التي من الممكن أن تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية، والديمقراطية الليبرالية، وغيرها من القضايا العالمية (سالم، 2009: 138).

وتتضح رؤية (باراك اوباما) عن الشرق الأوسط أثناء حملته الانتخابية، من خلال وعوده التي قطعها على نفسه، حال فوزه بالانتخابات الرئاسية، كأن يقوم بمراجعة استراتيجية الأمن القومي الأمريكية بشكل كامل ، والسير في عملية السلام العربية - الإسرائيلية ، وسحب القوات الأمريكية بشكل تدريجي ، من العراق وأفغانستان ، وغلق معتقل (غوانتانامو) ، والتركيز على القضايا الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية (حشود ،2013 :293) . بالإضافة إلى إنه رفع شعار التغيير، ودافع عنه طوال فترته الانتخابية، ليس فقط في أزاله أثار إدارتي جورج بوش أو السنوات الثماني الأخيرة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكد أن هذا فعلا ما تحتاجه الولايات المتحدة إلى جانب مقومات على صعيد السياسات العامة، ومقومات القيادة التاريخية كقيادة (ابراهام لينكولن1861 م-1865م) أو (فرانكلين روزفلت 1933م-1945م). وتحدث بان أمريكا في حاجة فعلا إلى عهد جديد، يستلهم المتطلبات من حاجات المستقبل (عبد المجيد،2009: 20). وبناء على ما تقدم يمكن تصور إدراك اوباما للشرق الأوسط حيث يرتكز على ثلاثة اتجاهات رئيسة وهي:

الاتجاه الأول: عملية السلام في الشرق الأوسط، وإيجاد مسار لعملية السلام العربي-الإسرائيلي لتصبح هدفا من أهداف الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

الاتجاه الثاني: الازمه العراقية، والملف النووي الإيراني، وقلق باراك اوباما من النفوذ الإيراني الذي امتد إلى العراق وفيما بعد إلى الإقليم المحيط واعتبار البرنامج النووي أحد فروع هذا النفوذ.

الاتجاه الثالث: تحسين العلاقات بين بلاده والعالم العربي والإسلامي بعد إن ساءت العلاقات بينهما بسبب السياسات الخاطئة، التي اتبعت خلال إدارة الرئيس جورج بوش الابن، من خلال ما سمي بسياسة الحرب على الإرهاب والتي ربطها بالإسلام.

عملية السلام في الشرق الأوسط.

مرت عملية السلام العربية -الإسرائيلية بمراحل مهمة تخللتها حالة المواجهة المسلحة بين الطرفين في ثلاثة حروب كبرى امتدت من عام 1948م، مرورا بحرب عام 1967م، ووصولا لحرب عام 1973م، فضلا عن اعتداءات الكيان الصهيوني على الفلسطينيين، ومشاركتها في اعتداءات أخرى ضد الدول العربية المحيطة وغيرها (شبلي، 2013: 58).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان باراك اوباما، وهو المرشح الديمقراطي لمنصب رئاسة الولايات المتحدة، يدرك جيدا، من خلال تصريحاته المتكررة، وعلى مدى عام كامل تقريبا أثناء فترة الدعاية الانتخابية، بان الصراع العربي – الإسرائيلي، والسير قدما نحو عملية السلام والوصول إلى اتفاق يرضى جميع الأطراف، هو الهدف الأول في الإستراتيجية الجديدة التي سيتبعها في حال فوزه بمنصب الرئاسة. حيث بدأ وكأنه يطمئن إسرائيل والمجتمع اليهودي في الولايات المتحدة من اجل الحصول على تأييدهم في الانتخابات الرئاسية ضد منافسة (جون مكين). فنظم لقاءات مع قادة الطوائف اليهودية، ومع جاليات يهودية في ولايات مختلفة، أكد لهم أن دعمه لإسرائيل غير قابل للجدل، وان القدس عاصمة إسرائيل، وانه لم يكن مسلما يوما وان الشائعات والحملات المركزة التي تشيع انه مسلم، هدفها ترويع الأميركيين اليهود. إن هذا الموقف ليس موقف اوباما وحده من القضية وإنما هو موقف للولايات المتحدة بغض النظر عن رئيسها ولأي حزب ينتمي (بنهام، 2008: 10).

ثم جاء تأكيد الرئيس (باراك اوباما)، في خطابة الشهير في جامعه القاهرة يوم 4 حزيران عام 2009م. على حق كل من إسرائيل والشعب الفلسطيني في الوجود، وأكد على إن الحل الوحيد هو إقامة دولتين، يعيش فيهما الفلسطينيين والإسرائيليون في سلام وامن دائمين، وان على إسرائيل أن تعترف بحق الشعب الفلسطيني في الوجود. مشددا وداعيا حركة حماس أن تنهي العنف وتعترف بإسرائيل وبالاتفاقيات السابقة بحق إسرائيل في الوجود، كما أكد من خلال خطابة على قوة الروابط والصلات بين أمريكيا وإسرائيل، والتي لا يمكن زعزعتها، معتبرا أقامه دولة فلسطينية مصلحة إسرائيلية وفلسطينية وأمريكية، وأوضح بأنه سيتابع شخصيا الجهود من اجل تسوية النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، داعيا لضرورة العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين واليهود في القدس، وان استمرار الاستيطان الإسرائيلي امرأ غير شرعي (شبلي،2013 :61).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء دعم إدارة اوباما حول السلام في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل ، وإن الطرفين من المؤكد إنهما بحاجة للسلام وعليهما أن يتوصلا إلى اتفاق ، وأن لا يتوقعان من المجتمع الدولي المزيد من المبادرات ، وإن قرارات الأمم المتحدة تسهم فقط في الحل ، ولن تلزم الإطراف في حل يرضى الجميع ، وبرر اوباما إدراكه من قضية السلام في الشرق الأوسط ، بأن الإسلام يعتمد الحل الوسط للخلافات بين الناس ليعيشوا فتره طويلة بسلام ، وان الخصوم لا بد لهم من إقامة جسرا يتجاوز الخلافات بينهم ، واعتبر أقامه دوله مستقلة في السودان من خلال التفاوض بين الإطراف دليل على ذلك ، وهذا ما يأمله اوباما أن يكون هناك مفاوضات تجري بين الطرفين لأقامه دولة فلسطينية (حمودة ،2017: 53) .

وفي هذا المجال قامت إدارة اوباما بالتعاون مع حلفائها في المنطقة (السعودية ومصر) وغيرهم من الفاعلين العرب، من اجل الوصول لإنهاء الخلاف بين السلطة الفلسطينية وحركه حماس بموافقة قوية من حركه حماس، لقناعه الولايات المتحدة بان عمليه السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين غير ممكنه طالما ظل الانقسام في الجانب الفلسطيني قائما، وسيتسع نطاقه إذا لم تعترف حماس بشرعية الرئيس محمود عباس لا سيما وان حركة حماس تتمتع بقاعدة شعبيه مهمة بين الفلسطينيين (شبلي، 2013: 62).

جاءت محاوله اوباما السابقة لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط، إلا أنة واجه ضغوطا داخلية وإقليمية جعلته يبتعد عن أي تصرف يثير غضب إسرائيل، ويبتعد عن القضية، إلا إن العدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة وعلى الضفة الغربية، يرغم إدارة اوباما بين الحين والأخر على الانخراط من جديد بمحاولة تقريب وجهات النظر بين الطرفين، ولم تقدم إدارة اوباما أيه حلول للنزاع من خلال اللقاءات الثلاثية (الفلسطينية -الإسرائيلية – الأمريكية) سواء السرية أو العلنية، إلا مقترح حل الدولتين (مطاوع، 2013: 45).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعتبرت إدارة اوباما اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين دولة، مرفوض وهو مطلب أحادي من السلطة لان قيام الدولة الفلسطينية لا يأتي إلا من خلال المفاوضات الثنائية بين السلطة وإسرائيل، وفي 23 كانون أول 2016م، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت لصالح قرار يطلب وقف النشاط الاستيطاني. ويعتبر امتناع الولايات المتحدة عن التصويت تحولاً عن سياستها القائمة على حماية وامن إسرائيل (حمودة، 2017: 53).

الوضع الأمني في العراق.

بعد احتلالها للعراق عام 2003م ، وفي نهاية عام 2008م ، دخلت العلاقات الأمريكية - العراقية في منحى مهما وجديدا ، بتوقيعهما اتفاقيتي (انسحاب القوات الأمريكية من العراق والإطار الاستراتيجي) نهاية عام 2008م ، والتي وعدتا بإنهاء العقوبات الدولية والوصاية الأممية، واسترجاع كامل سيادة العراق ومكانته الدولية ، والحفاظ على أمنة وصيانة سلامته بوجه التهديدات الداخلية والخارجية ، والتي بموجبها لا يستطيع العراق المطالبة بأيه تعويضات ، بالرغم من إعلان بوش الابن عن خطأ هذا الاحتلال واعترافاته بأن الحرب على العراق اعتمدت على معلومات استخباريه خاطئة ، وبهذا فهو لم يتسبب لخلفه باراك اوباما بأي حرج أو مشكلات مع الجانب العراقي (عواد ، 2016 : 199) .

ومع ذلك، هناك اتجاه في الرأي يذهب إلى أن تدهور الأوضاع الأمنية في العراق جعل من مسالة النصر الأمريكي أمرا مستحيلا بالفعل، لان معظم العراقيين ودول المنطقة باتوا ينظرون إلى الجهود الأمريكية على إنها فاشلة، وهذا ما دفع رجل الإعمال الأمريكي المشهور (جورج سوروس) للقول عن الحرب على العراق: " لقد غرقنا في المستنقع العراقي. لقد كان الغرض من وجودنا في العراق، هو تهدئة روع شعوب الشرق الأوسط، وجعل العراق قاعدة عسكرية لممارسة الضغط على الدول المجاورة، ولكننا حققنا عكس كل هذا " (العلي، 2018: 432).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول أوباما في الفصل الثامن من كتابة (جرأة الأمل) عن الحرب على العراق " أنا لا أعارض جميع الحروب، أما الحرب التي لا أستطيع تأييدها فهي الحرب الخرقاء، الحرب المتهورة، الحرب التي تشن اعتمادا على الهوى لا على العقل، على السياسة لا على المبدأ "، ويضيف: " أعرف أنه حتى الحرب الناجحة على العراق سوف تتطلب احتلالا أمريكيا غير محدد المدة، وغير محدد الكلفة، وغير محدد العواقب. أعرف أن غزو العراق دون أساس منطقي واضح ودعم دولي كاسح سوف يسعر لهيب الحرائق في الشرق الأوسط، ويشجع أسوأ، لا أفضل، الدوافع في العالم العربي ويقوي الذراع التجنيديه للقاعدة "(الإمام ، 2009 : 300) . ويتساءل اوباما أيضا: " هل يستحق الحصول على نفط رخيص الثمن دفع تكاليف الحرب من دماء ومال؟ هل يؤدي تدخلنا العسكري في نزاع اثني معين، إلى تسوية سياسة دائمة أم إلى التزام غير محدد المدة من جانب القوات الأمريكية " (الإمام، 2009: 301).

مثل هذا التصور، الذي يحمله باراك اوباما يعطي انطباع إن الإحداث في العراق عصيه على الإستراتيجية الأمريكية لعدة أسباب نذكر منها: المقاومة الشرسة التي تعلن عن نفسها يوميا، مع ارتفاع أعداد القتلى من الجنود الأمريكيين، وتفكك التحالف مع الولايات المتحدة بحربها ضد العراق، وعدم العثور على أسلحة الدمار الشامل وتصاعد موجة الإرهاب بشكل اكبر مما كان علية في السابق، كل ذلك جعله يفكر سلفا بضرورة أن تنسحب جميع القوات الأمريكية من جميع الأراضي العراقية في موعد لا يتعدى كانون أول عام 2011م. وبالفعل تم ذلك حسب الجدول الزمني المتفق علية غير أنها تركت خلفها جيشا من العاملين بالبعثة الدبلوماسية الأمريكية في بغداد والتي عدت من اكبر البعثات على مستوى العالم.

كما وان الانسحاب الأمريكي من العراق لم يؤدي إلى إعادة بناء الدولة العراقية ، وإعادة اللحمة للمجتمع العراقي ، الذي أسهم (بوش الابن) بتفكيكه ، وبمعنى أخر إن إدارة اوباما ولفترتين رئاسيتين ، لم تتمكن من إعادة بناء ما دمرته حرب بوش الابن عام 2003م ، سواء على مستوى الديمقراطية التي وعد بها ، أو إصلاح البنية التحتية والمؤسساتية ، أو القضاء على الفتنة الطائفية ، وليس من المبالغة بشيء القول إن إدارة اوباما تركت الشأن العراقي يواجه مصيره المأساوي في مواضع عدة ، ومنها التمدد الإيراني في داخل العراق ، والتردد في اتخاذ سياسة صارمة في مواجهه الإرهاب المتمثل (بالقاعدة) و (داعش) داخل العراق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملف النووي الإيراني.

شكلت إيران بطموحاتها التوسعية، وأحلامها الإمبراطورية، مصدر قلق لكل أقطار الخليج العربي. وهذه الأطماع لم تكن نتيجة التبعية للولايات المتحدة وخضوعها لها، ومنحها دور الشرطي في الخليج العربي، بل تمثل أطماعا توسعية تاريخية لدى إيران في التوسع على حساب الدول الخليجية، وجدت مسندا في الأهداف والمصالح الامبريالية والصهيونية في محاولتها ضرب وإضعاف الأمة العربية، حتى صار هذا العداء، أحد ثوابت الإستراتيجية الإيرانية تجاه الوطن العربي (ألحديثي، 1982: 58).

تسعي إيران إلى أن تصبح قوة إقليمية معترف فيها، زاد من ذلك إدراكها لأهمية موقعها الذي يتطلب سيرا أكيدا ومضمونا لامتلاك رادع نووي تقوى به عمليات انفتاح استراتيجيتها، وتحقق من خلاله تفوق دائم تعتبره أساسا لتحقيق أمنها القومي (شبلي، 2013: 170).

جاءت إستراتيجية استخدام إيران لبرنامجها النووي، لردع الخصم ومنعه من تهديد أمنها القومي، وتجعله يتردد عن اتخاذ أمر ما، فاعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية بناء القدرة النووية الإيرانية، هو تهديد ورادع مستمر لها ولحلفائها في المنطقة، لذا تغيرت طبيعة المواجهة الأمريكية لإيران منذ الثمانينيات من القرن الماضي.

في كانون الثاني من عام 2006م، جاءت المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران بعد أن رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وكانت تصر إيران على أن سعيها لتطوير الطاقة النووية هو فقط لإغراض سلمية. ويبدوا إن ما شجع إيران للسير قدما في برنامجها النووي، ما صرح به اوباما أثناء حملته الانتخابية بالقول: " إن أية امة، بما في ذلك إيران، يجب أن يكون لديها الحق في الحصول على الطاقة النووية السلمية، إذا التزمت بمسؤولياتها تجاه معاهدة عدم الانتشار النووي " (ونوس ،2010: 58). معتبرا أن هذا التوجه هو حق أي عضو في هذه الاتفاقية، وهو الحق الثابت لكل الإطراف في المعاهدة في بحث وتطوير الطاقة النووية وإنتاجها لأغراض سلمية، وفقا للمادة الأولى والثانية من المعاهدة. أما الحصول على النووي وهذا ما أكده ويرغب به اوباما ويقصد بذلك الحصول عليه من الخارج وهذا هو جوهر الخلاف (ونوس ،2010: 58).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما لا شك فيه، إن باراك اوباما كان قلقا من النفوذ الإيراني، الذي امتد إلى العراق وفيما بعد إلى الإقليم المحيط، معتبرا إن البرنامج النووي الإيراني هو أحد فروع هذا النفوذ. وفي حالة امتلاك إيران للسلاح النووي الذي سيكون ذو عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها ، لأنها ستتعامل مع خصومها بعنجهية ، وسيكون سببا في انطلاق سباقا إقليما للتسلح النووي ، والذي يبدوا معه إن أيا من الدول العربية ليست قادرة على الدخول فيه قبل عقد من الزمن ، وان استطاعت الدول العربية في الحصول علية ، سيقع ذلك في معضلة التعامل مع الترسانة النووية الإسرائيلية وانه لن يوجد أمام الإستراتيجية الأمريكية إلا أن تشمل كل أو بعض الدول العربية بمظله الدفاع النووي الأمريكي من اجل ردع القوة النووية الإيرانية والحفاظ على حالة التوازن في المنطقة (شبلي ، 2013: 179) .

وفي العديد من تصريحات اوباما التي جاءت عقب الاتفاق النووي مع إيران، ومجملها إن هذا الاتفاق يقيد برنامجها النووي، ومن دون اتفاق لن يكون هناك قيود عليه، وبالتالي ستقترب من صنع قنبلة نووية، وان هذا الاتفاق يقطع كل الطرق أمامها ليكون لديها برنامج تسلح نووي.

تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي والإسلامي.

أدرك المجتمع الدولي، إن حجم الإرهاب الذي مارسته الولايات المتحدة وإسرائيل، على شعوب العالم الإسلامي وصل لمستوى خطير جدا، وخاصة الجرائم التي ارتكبتها في العراق وأفغانستان وضد الفلسطينيين. أدى ذلك لحصول عمليات عنف في الولايات المتحدة وفي البلدان التي كانت متعاونة معها. من هنا تطلبت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية مراجعة موضوعية، لتلافي ظاهرة عدم الاستقرار الدولي، وإعادة النظر في مجمل الدوافع التي تقف وراء تصاعد حدة التناقض بين الغرب من جهة، والعالم الإسلامي من جهة أخرى (وهيب، 2013: 72).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هنا جاءت رؤية (باراك اوباما) العالمية وكيف ينظر لدور بلادة في العالم، ولعل أهم المفاهيم التي نلمسها في رؤيته العالمية، تكمن في أنه على عكس سلفه بوش الابن في أن بلادة ليس بمقدورها حل جميع المشاكل في العالم. وفي أثناء حملته الانتخابية وعد اوباما بمراجعة الإستراتيجية الأمريكية بشكل كامل وتحدث عن الأمن القومي الأمريكي بأنه يبدأ من الداخل الأمريكي، وعن التزامه بالتقارب مع العرب والمسلمين، وضرورة تغيير مواقفهم السلبية تجاه الولايات المتحدة. وكرر مرة بعد أخرى أن الولايات المتحدة ليست، ولن تكون أبدا، في صراع مع الإسلام (جرجس، 2013 :14).

وفي بدايات تنصيبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، أدرك باراك اوباما خطورة الإرهاب العالمي واخذ يعمل مع إدارته الجديدة، في ظل العجز الحقيقي وعدم القدرة في الحفاظ على امن وطني أمريكي راسخ وحقيقي. فبادرت الإدارة الجديدة إلى وضع إطار للتعامل مع الإرهاب بوصفه ظاهرة عالمية لا يمكن أن تتعلق بديانة دون سواها، فبادرت إدارة اوباما إلى وضع وإعلان وثيقة إستراتيجية للأمن القومي الأمريكي جديدة، في شهر آذار عام 2010م، والتي جاءت رد على فشل إدارة بوش في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وغرقها في حروب أفغانستان والعراق وتعد الوثيقة محاولة للخروج من الأزمات التي خلفتها إدارة (بوش الابن). أول ملامح التغيير في هذه الوثيقة يؤشر الرغبة في تحسين العلاقات مع العرب والإسلام ، بقيام الرئيس الأمريكي باراك اوباما حذف مصطلح " الجهاد والتطرف" من وثيقة الأمن القومي في خطوة تعد أهم تغيير في عقيدة الأمن القومي الأمريكي الجديدة ، في ضوء المعطيات على الساحتين السياسية والأمنية ، ولغرض التأكيد على إن الولايات المتحدة الأمريكية ، لا تنظر إلى الدول الإسلامية من منظور الإرهاب وإيذانا بنهاية عصر ، وبداية عصر أخر ملامحه الأساسية هو أقامه علاقات جديدة مع العالم الإسلامي ، على غرار ما ابتدأ بطرحه في خطاب التنصيب (وهيب ، 2013 : 73) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعل أهم ما يتم لمسه في رؤية الرئيس باراك اوباما للشرق الوسط ، تكمن في انه على عكس سلفه بوش الابن الذي سعى لإستراتيجية توسعية في المنطقة ، فباراك اوباما فضل الإمساك بالاعتبارات الواقعية والظروف الدولية المتغيرة ، وركز على إعادة الثقة بالولايات المتحدة من خلال إقامة العلاقات والمصالح المشتركة ما بينها ودول الشرق الأوسط ، ويدرك اوباما إن إسرائيل هي قاعدة إستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة ولا يمكن مقارنه العلاقة معها بالدول العربية بأي حال من الأحوال ، ويؤمن بأن أمنها وسلامتها هو الضامن لاستقرار المنطقة ، ولاستقرار المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

موقف الإستراتيجية الأمريكية حيال القوى الدولية في الشرق الأوسط

منذ أن تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية العالم، عقب انتهاء فترة الحرب الباردة جاءت الاستراتيجيات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط خدمة لمصالحها القومية، على حساب مصالح الدول الأخرى التي أصبح لها تواجد قوي في المنطقة كروسيا والصين واليابان والدول الأوروبية مما زاد من حالات التنافس والتوتر مع هذه الدول. فخلال النصف الثاني من القرن العشرين واجهت الولايات المتحدة نوعين من التنافس، الأول له طبيعة اقتصادية ومحورة ألمانيا واليابان والصين والثاني له خصائص سياسية في التمدد وبسط النفوذ. الأمر الذي دفع هذه الدول جميعا للتفكير بجدية بتعظيم قدراتها العسكرية، والاقتصادية للتصدي للهيمنة الأمريكية وتفردها بقيادة العالم، وإصرارها على زعامته.

ولتوضيح موقف الإستراتيجية الأمريكية، حيال القوى الدولية في الشرق الأوسط، سيعالج الباحث نموذجين فرضتا وجودهما وبقوة في المنطقة، هما روسيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية.

- روسيا الاتحادية.

تاريخياً، كان الاتحاد السوفييتي هو المُتحدي الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وقد نجحت في مواجهه القوة الأميركية في المنطقة، فترة الحرب الباردة. إلا أن طموحاتها وقدراتها في حقبة التسعينات من القرن الماضي تراجعت وأصبحت أكثر محدودية. ومنذ تولى (فلاديمير بوتين) الرئاسة عام 2000م، بدأ يعمل جاهدا على إعادة روسيا الاتحادية إلى الساحة الدولية من جديد، وعلى إعادة بناء النظام السياسي الداخلي والخارجي معا، معلنا بذلك عودتها بقوة إلى الشرق الأوسط وأوروبا واسيا. خصوصا في منطقة الشرق الأوسط، ساعدها على ذلك المتغيرات التي باتت تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ الحرب على العراق في عام 2003م، والتي اعتبرت قاعدة انطلقت منها قواعد النظام العالمي الجديد وفق تنافس ومصالح الدول الكبرى، وأصبح السباق فيما بينها لممارسة الدور الأبرز في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط (الراهب، 2017: 185).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استطاع (بوتين) أن يعيد لروسيا الاتحادية مكانتها في الشرق الأوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين، من خلال بناء علاقات واسعة مع الكثير من دول المنطقة منها: إيران وتركيا وليبيا ولبنان وإسرائيل، هذا فضلا عن زيارته للعديد من الدول العربية مثل مصر وفلسطين والسعودية وقطر والأردن في عامي 2005م و2007م، وفيما يخص الأزمة السورية قام (بوتين) بتجديد دعمه العسكري لها. وسعى أيضا لإعادة سيطرة النفوذ الروسي في الشرق الأوسط من جديد إلا إن الطموحات الروسية في هذا الصدد، لم تصل لدرجة تحدي الوجود الأميركي، ولا ينكر أنها تشارك الولايات المتحدة الخوف من التطرّف الإسلامي وامتداده لهما، وتخشى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط الذي حتما سيؤثر على استقرارهما.

في ظل عودة روسيا ومحاولة بسط نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، جاء اوباما بمنهجه الجديد في إدارة علاقات أمريكيا مع العالم الخارجي، وحرص على محاولة تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا تحت شعار " إعادة الضبط " بعيداً عن التوتر المتصاعد الذي شهدته فترة حكم (بوش الابن) والذي وصل ذروته إثر الغزو الروسي لجورجيا عام 2008م. من هنا اتجهت إستراتيجية اوباما في فترة حكمه الأولي لمبدأ ضبط نفسها في الصراعات والأزمات القائمة، والنأي عن التدخل المباشر في أزمات الشرق الأوسط، لهذا السبب قامت بسحب قواتها من العراق في نهاية عام 2011م، ومن أفغانستان نهاية عام 2014م، من دون مغادرتها كليا، مما فتح المجال لروسيا بالحصول على موطئ قدم لها، مع محاولة استعادة دورها السابق في المنطقة وتعزيز مكانتها في بنية النظام العالمي. من هنا رأت الإستراتيجية الأمريكية إن هناك عده سبل وأهداف لاتخاذ روسيا شريكا لها في المنطقة، وتتمثل هذه السبل فيما يلي (غيث، 146:2009):

1. منع إعادة إحياء التهديد التقليدي لها في المنطقة وإقحام وتوريط روسيا في حروب جانبية، لتشتيت القوات الروسية في جبهات متباعدة ما من شانه تبديد وهدر فاعلية تلك القوات. وكذلك استنزاف روسيا مادياً أمام تكاليف لوجستية وإدارية باهظة، يتطلبها تدخل قواتها في عمليات حربية في أزمات المنطقة وخصوصا ألازمه السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، لوجود مصالح مشتركة كثيرة، والتصميم على العمل المشترك من اجل تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن والمواجهة المشتركة للتحديات الشاملة وتسوية الخلافات بروح الاحترام المتبادل والاعتراف بمصالح بعضهما البعض.

3. التعاون مع روسيا الاتحادية فيما يخص فرض العقوبات الاقتصادية على الدول التي تحاول الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو وسائل نقلها.

4. العمل على نشر القيم الديمقراطية، وتشجيع شعوب المنطقة على الأخذ بها.

ورغم تباين نمط التفكير الاستراتيجي لأوباما في فترة رئاسته الأولى عن سلفه (بوش الابن) التي جاءت بمتغيرات جديدة شكلت إطارا لكيفية التعامل مع قضايا وأزمات منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا بعد ثورات الربيع العربي، حيث سعت الإدارة الأمريكية للتعامل مع هذه الأزمات باستراتيجية تقوم على تحقيق التوازن بين المثالية بدعم ثورات الربيع العربي المطالبة بالديمقراطية، وبين الواقعية المتمثلة بالمحافظة على المصالح الإستراتيجية في المنطقة. هذه القضايا والأزمات جعلت من الولايات المتحدة لم تعد الفاعل الرئيس فيها، خصوصا مع تصاعد ادوار قوى دوليه أخرى، مثل روسيا، حيث أصبح للدور الروسي حضورا بارزا ومتشابكا في العديد من القضايا والأزمات، وخاصة في الأزمة السورية، فبعد التدخل العسكري الروسي في عام 2015م، إلى جانب النظام السوري انقلبت موازين القوى لصالح النظام السوري في صراعه مع المعارضة المسلحة، والتنظيمات الإرهابية الأخرى، كتنظيم داعش (احمد، 2016،62).

ومع هذا ترى الولايات المتحدة إن روسيا بوضعها الحالي، لا تشكل تهديدا عسكريا للتفوق الأمريكي وخصوصا في المجال العسكري، أو لجيرانها، إلا أن تطور الأوضاع في روسيا لا بد أن يؤثر على المنطقة، فهي تؤكد على ضرورة الاهتمام والانتباه المستمرين لروسيا، والتعاون معها في مرحلة تحولها وتوجهها نحو الشرق الأوسط، بما فيه منع بروز سيطرة أو هيمنه إقليمية كإيران أو تركيا، وترى أن تحقيق الرخاء الاقتصادي والأمن لروسيا، يسهم في تحقيق امن المنطقة بأسرها (غيث، 2009: 146).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسهم الانسحاب الأمريكي التدريجي من بعض أزمات وقضايا الشرق الأوسط، وتخبط إدارة اوباما إزاء التعامل معها، في إحداث فراغ كبير سعت روسيا إلى ملئه، وذلك في مساعيها لتوسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط في إطار الحرب الباردة الجديدة مع الولايات المتحدة. كما إن توجه مصر إلى التحالف مع روسيا، بعد فتور العلاقات مع الولايات المتحدة، نتيجة لمواقف إدارة اوباما من النظام المصري بعد ثورة 30 يونيو2013م، هذه المتغيرات تمثلت بتحذير اوباما للجيش المصري من القيام بأية عملية انقلاب على الحكم وان الجيش المصري سيخاطر بخسارة المساعدات الأمريكية، إذا ما قام بانقلاب عسكري (احمد، 2016: 63).

ومع تفهم الإدارة الأمريكية في عهد اوباما للمكانة الجديدة لروسيا إلا أن مظاهر التوتر بقيت قائمة، ويرجع البعض ذلك، إلى سببين أولهما: اتجاه الإستراتيجية الروسية إلى المزيد من الواقعية، وثانيهما إن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر لروسيا إنها منافس وليس شريك لها في المنطقة، يمكن إحيائه بأي وقت، بل يجب استغلال كل فرصة لإضعافه، ويتضح هذا من خلال عدم توقف الولايات المتحدة من بناء قدراتها العسكرية، وتكثيف جهودها لتطوير نظام دفاع صاروخي عالمي، فضلا عن تشجيعها لحلف الناتو وزيادة توسعها شرقا. في حين تسعى روسيا لتكوين جبهة دبلوماسية مضادة للولايات المتحدة بالاشتراك مع الصين، الأمر الذي يحمل الكثير من دلالات التوازن الإقليمي بل والعالمي، خاصة في ضوء تشجيع روسيا على السعي لإيجاد قوى منافسة للهيمنة والسيطرة الأمريكية كإيران (غيث، 2009: 146).

مما سبق ، يرى الباحث إن هناك إرادة دافعة في إستراتيجية اوباما لتحسين العلاقات الأمريكية الروسية وتقاسم الأدوار في منطقة الشرق الأوسط عندما انسحبت الولايات المتحدة من العراق، ومن خلال التفاهمات بخصوص الأزمة السورية ، بعد أن تأكد للقوتين إن العداء بينهم لا يتفق مع مصالحهما في المنطقة ، وخاصة في ظل الظروف الأمنية الغير تقليدية التي تهدد العالم بشكل عام ، فجاء أمل الولايات المتحدة في المشاركة والمساعدة الروسية في حل بعض أزمات المنطقة كالوضع القائم في سوريا، التي أصبحت تشكل عبئا عليها لوحدها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، بينما تأمل روسيا في إعادة العلاقات من تخفيف توتر العلاقات المتأثرة نتيجة الخلافات بين روسيا وجورجيا عام 2008م . ويأمل الطرفان أن يكون هناك تعاون في القضايا، التي تمس أمنهما مباشرة كمسالة مكافحة الإرهاب، ومسألة التعاون الاقتصادي بين الجانبين، في ظل ألازمه المالية العالمية.

ويمكن أن يلاحظ أيضا، بأنه لم يكن هناك تطابق في الأهداف تماما، فيما بين الولايات المتحدة وروسيا، فهدف الإستراتيجية الروسية هو الحفاظ على مكانه متساوية مع الولايات المتحدة كدولة كبرى لها مكانة دوليه كما كان علية الاتحاد السوفييتي أثناء مرحلة الحرب الباردة، هذا الشيء يصعب على الولايات المتحدة أن تتقبله بسهولة وهي ترى نفسها سيدة العالم.

- الصين.

أما على صعيد الجبهة الصينية، فأن الصين كقوة صاعدة، بدأ نشاطها يتجه نحو منطقة الشرق الأوسط من خلال الجانب الاقتصادي، أكثر منه في الجانب السياسي أو العسكري. وقد ارتكز بشكل أساسي على تجارة السلع مقابل استيراد النفط العربي ، واظهر احدث بيان لوزارة التجارة الصينية أواخر عام 2016م ، بأن قيمة الصادرات الصينية إلى الدول العربية خلال عام 2016م بلغت (84,100) مليار دولار أمريكي ، بينما بلغت الواردات الصينية من الدول العربية ما قيمته (3,70) مليار دولار أمريكي بما فيها (150) مليون طن من النفط الخام بزيادة سنوية قدرها (7,3) بالمئة (صلاح ، 2017) الأمر الذي يشير إلى بداية توسع في التعاون العربي الصيني ، ونتيجة لذلك أصبح الشرق الأوسط موقعا هاما في الرؤية الصينية الاقتصادية العالمية ، وأخذت بتطوير هذه العلاقة بشكل ثابت ، وتطوير استثماراتها في المنطقة بشكل متزايد . سياسيا لم تحاول الصين في أي وقت من الأوقات منافسة اللاعبين الرئيسيين في المنطقة، وكانت تقر بمحدودية دورها أو تتهرب من القيام به. ولا بد من الإشارة إلى أن سياسة بكين تجاه الشرق الأوسط، خلال السنوات السابقة، كانت تتجه إلى التعاون مع واشنطن، وليس إلى التصادم معها أو حتى منافستها، وإن الكثير من مواقفها يتوافق مع الرؤية الأميركية لقضايا المنطقة، فالصين وقفت ولا تزال إلى جانب واشنطن في حربها على ما يسمى بالإرهاب، ولم تعارض بشدة الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003م، واعترفت مباشرة بنتائجه وإفرازاته، وساهمت إلى حد كبير في مشاريع إعادة الأعمار في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدأت الصين بعدما امتدت مصالحها وانتشرت مشاريعها الاقتصادية تنافس الولايات المتحدة بتوسيع علاقاتها بمختلف دول العالم، مع التركيز بعلاقاتها السياسية والاقتصادية على دول الشرق الأوسط وتحديدا المنتجة للنفط. ومنذ عام 1993م تعاظمت الحاجة الصينية إلى النفط، بعد أن كانت مكتفية ذاتيا قبل هذا التاريخ لتصل إلى ثلاثة أضعاف، إذ أصبحت تستورد (4,12) مليون برميل نفط يوميا لعام 2016م، علما إن حصة الصين من السوق النفطية العالمية هي نحو 8 في المئة (نعمان، 2007: 249).

وينظر الصينيون إلى الشرق الأوسط على انه بؤره إنتاج النفط، محرك عجلة البلاد الاقتصادية، وانه يحتل موقعا رئيسيا على خارطة المبادرة الصينية " الحزام والطريق " وسيتم العمل على توسيع استثماراتها التجارية وتدشين طريق الحرير التجاري ما بينها وبين البلدان العربية، على أن يكون لها رؤية استراتيجية أكبر من ذلك مستقبلا، تتضمن الدفاع عن المصالح الإستراتيجية في المنطقة العربية، والمتمثلة في الحاجة للثروات النفطية والغازية المتصاعدة من هذه المنطقة. والسعي لإقامة عالم متعدد الأطراف بعد الهيمنة الأمريكية على العالم والتركيز على إقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع الدول العربية، بعد الإدراك العربي لأهمية الدور الصيني في الشرق الأوسط (شبلي، 2013: 104-105).

تركز الحضور الاقتصادي الأكبر للصين في منطقة الخليج العربي، واستحوذت السعودية على النصيب الأكبر من إجمالي التجارة الصينية قدرت ب (52) مليار دولار عام 2016م. وفي المرتبة الثانية جاءت الإمارات العربية بإجمالي(48) مليار دولار، تلتها إيران بإجمالي (34) مليار دولار ، وتشارك الصين أيضا في بعض مبادرات البنية التحتية واسعة النطاق في منطقة الشرق الأوسط ، مثل المحطات النووية التي تساعد في تشييدها بإيران ، ونظام قطارات الأنفاق الجدي بالرياض، والعديد من المشاريع التنموية والاقتصادية في المنطقة (أسامه :2017: 14) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التحول الصيني إلى نظام السوق الاشتراكي بالطريقة الصينية (الشراكة بين القطاعين الخاص والعام) وأقامه خمس مدن صناعية كبيرة ، غزت منجاتها جميع الأسواق العالمية بما فيها الأوروبية والأمريكية والتي لا يكاد يخلو أي بيت في العالم من المنتج الصيني ، وحقق الاقتصاد الصيني قفزات كبيرة ووصلت نسبة النمو 13 بالمائة بحيث زرعت الخوف والرعب في الدول الغربية الصناعية ، ودفعت إدارة الرئيس باراك اوباما لمنح الصين الاهتمام الخاص لمنعها من التطور ، حتى لا تصبح قوة عالمية تقف بوجهه الولايات المتحدة ، وهي تسعى لتطويقها وجعلها تسير في الفلك الأمريكي (شبلي ،2013: 108) .

هذا التطور في توجهات الصين الإستراتيجية نحو العديد من دول منطقة الشرق الأوسط لم يكن بعيدا عما يمكن أن يحدث من انعكاسات على الإستراتيجية الأمريكية فيها. لذا كان الإدراك الاستراتيجي للإدارة الأمريكية في عهد اوباما أن تحقيق المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار الدور المتنامي للصين فيها. وعلية أخذت الرؤية الأمريكية بفكرة التعاون مع الصين وجعلها شريكا في قضايا وأزمات المنطقة، وفي مقدمتها قضية مكافحة الإرهاب.

ومن المحاور الخلافية الأخرى بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، هو محور بيع السلاح، لما تمثله من أهمية اقتصادية بالغة للدولتين. فتحقق مبيعات الأسلحة الصينية عائدا ضخما من العملة الأجنبية، فقد زادت مبيعات الصين من الأسلحة 88 في المائة من 2011م إلى 2015م بالمقارنة مع السنوات الخمس السابقة، في حين زادت المبيعات الأمريكية 28 في المائة فقط في الفترة نفسها، وهذا يتيح للصين استيراد ما تحتاج إلية من منتجات وسلع ضرورية لعملية التنمية الاقتصادية. وتتركز مبيعات السلاح الصيني في معظم دول منطقة الشرق الأوسط أهمها سوريا وإيران، في حين وجهه إدارة الرئيس اوباما ترى بأن ضبط التسلح ومنع انتشارها يتماشى مع الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، من خلال خفض نفقات التسليح والتدخل العسكري خارج الولايات المتحدة (غيث 2009: 145).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبسبب التلاقي في وجهات النظر الصينية والأمريكية حيال العديد من القضايا الشرق أوسطية، فأن العديد من الدارسين يذهبون إلى الفكرة التي ترى إن من الصعوبة بمكان نشوب حرب باردة بين الولايات المتحدة والصين، لان هناك الكثير من نقاط الالتقاء حول مصالحهما في الشرق الأوسط، مما يجعل من احتمالية الصدام بينهما مستبعدا، وان حالة الاعتماد المتبادل ما بين الدول العالم في ظل العولمة، تجعل التصور الأكثر واقعية هو توسيع مجالات التعاون وتحديد مجالات التنافس والصراع (السيد، 2017: 173). ولم تظهر الإستراتيجية الأمريكية والصينية على حد سواء، أي بوادر للمنافسة بينهما في منطقة الشرق الأوسط من خلال ما يلي:

أولا. لم تظهر الصين في الفترات السابقة أي تحد للهيمنة الأمريكية العسكرية بشكل كبير، لقناعتها بالدور الأمريكي كضامن للأمن في منطقة الشرق الأوسط، من دون أن تتحمل الصين تكلفة مالية أو سياسة محتملة، وتعتقد الصين إن التواجد العسكري الأمريكي الضخم في الخليج العربي والمنطقة المحيطة، يحيل اهتمام الولايات المتحدة بعيداً عن شرق آسيا، المنطقة ذات الأولوية الجيو-استراتيجية العليا بالنسبة للصين (الحسيني، 2017: 3).

ثانيا. الإستراتيجية التي ابتدأتها إدارة اوباما، المبنية على الحوار لبناء علاقات مستقرة مع الصين، جاءت من خلال أول زيارة لوزيرة الخارجية (هيلاري كلينتون) للصين عام 2012م، أعلنت " انه يجب علينا أن نجري حوارا يقود إلى تفاهما وتعاونا حول كل القضايا الخلافية بيننا "، مع مؤشرات إن هذا التقارب لا ينفي احتمال وجود خلافات بين القوتين وثمة قلق صيني من أن تتعرض الصين لضغوط من أداراه اوباما حول قضايا المنطقة (شلبي، 2012: 143).

ثالثا. إن هناك توافقا في معظم المصالح الأمريكية الصينية المشتركة في منطقة الشرق الأوسط ، بداية من التصدي للإرهاب والإفادة من الأسواق التجارية الشرق أوسطية والمصلحة المشتركة الأهم في استمرار تدفق النفط الخليجي ، لا سيما إن الصين تدرك أن سيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط وطرق نقله ، وقدرتها على التحكم في هذا المصدر الهام ، والذي تتزايد حاجة القوتين له ، وهو ما قد تستثمره الولايات المتحدة في حالة وقوع أية مواجهة أميركية صينية مستقبلية حول تايوان بشكل خاص، أو لتعطيل استمرار النهوض الاقتصادي الصيني بشكل عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

. رابعا. لا تمثل الدعوات التي يوجهها أصدقاء الصين-الشرق أوسطيون-للاطلاع بدور صيني أكبر في المنطقة، رغبة لديهم في استبدال الهيمنة الأميركية بالصين، فأصدقاء أميركا العرب التقليديون -مهما كان حجم اعتراضهم على سياسات واشنطن أو فقدانهم الثقة في عزيمتها والتزاماتها تجاه المنطقة -يستمرون مع ذلك في اعتبار الولايات المتحدة شريكاً أمنياً ضرورياً وتشكل دعواتهم إلى الصين جهداً لتنويع تعاونهم الأمني، وليس للتقليل من أهمية أو قطع العلاقات مع الولايات المتحدة (الحسيني، 2017: 6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

موقف الإستراتيجية الأمريكية حيال القوى الإقليمية في الشرق الأوسط

لا يخفى على المتابع والمحلل لشؤون الشرق الأوسط، ازدياد نفوذ قوى إقليمية صاعده بشكل ملحوظ، وأصبحت هذه القوى تشكل تحديات أمنية لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ولا شك أن لها حيزا واسعا في اهتمامات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة هما: إسرائيل وإيران وتركيا، حيث تسعي هذه الدول إلى صوغ التفاعلات الإقليمية بما يخدم مصالحها، بغض النظر عن أسس حُسن الجوار. وقد يكون هذا تعميماً تختلف مشروعية انطباقه من دولة إلى أخرى من هذه الدول، لكن القاسم المشترك بينهما أنهما يسعيان إلى تعزيز نفوذهما ودورهما الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط على حساب الدور العربي.

اولا: اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.

تعتبر إسرائيل الحليف الرئيسي والاستراتيجي للولايات المتحدة ، وهي بمثابة قاعدة متقدمة لها في المنطقة ، كما إنها تشكل حدا للنفوذ الشيوعي من امتداده خاصة بعد أن استطاع أن يكسب بعض الحلفاء في المنطقة على رأسهم سوريا وإيران ، عدا إن إسرائيل تمتلك موقعا جغرافيا يخدم النفوذ الأمريكي في المنطقة ، ويمتاز موقعها ببنيه تحتية وقدرات لوجستية تميزها عن بقية الحلفاء من الدول العربية ، إضافة إلى أنها تمثل قوة قادرة على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة من خلال تمكين القوات الأمريكية من التدخل العسكري المباشر في المنطقة لموقعها المميز .

يرجع موقف الإستراتيجية الأمريكية اتجاه إسرائيل منذ نشأتها كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، على الإعجاب الشديد بالجهود اليهودية بتأسيس دولتهم (إسرائيل) ، فقامت بتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وبترسيخ العلاقات معها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والدبلوماسية ، وقد تجلى ذلك بالدعم الأميركي لإسرائيل في أروقة الأمم المتحدة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستخدام قرار النقض الفيتو ضد أي محاولة لاستصدار قرار يدين ممارسات إسرائيل العدوانية والتعسفية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ، وجاء تطوير هذه العلاقات لتكون إسرائيل أداة لها لتحقيق إستراتيجيتها ، حيث كان لإسرائيل عدة ادوار لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة ، عدا إن إسرائيل اعتبرت قاعدة عسكريه أمريكية احتلت مركزا استراتيجيا في قلب المنطقة العربية .

ففي المجال السياسي يأتي الموقف الأمريكي من إسرائيل باعتبارها الحليف الرئيسي لها في المنطقة، وان التعاون السياسي والأمني بينهما يعود إلى ذروة الحرب الباردة، عندما كانت تنظر واشنطن إلى إسرائيل بأنها حائط صد ضد النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط. وبالرغم من التغير الذي حدث في العالم وطبيعة التحالفات الدولية، إلا أن المنطق الاستراتيجي للتحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة لم يتغير. ولا تزال إسرائيل تشكل ثقل ضد التطرف العنيف في المنطقة. كما أنها حالت دون الانتشار الإضافي لأسلحة الدمار الشامل في المنطقة عن طريق إحباط البرامج النووية لكل من إيران والعراق وسوريا (ايزنشتات ،2012: 12).

وعلى الصعيد الاقتصادي تقدم الولايات المتحدة سنويا لإسرائيل 3 مليارات دولار دعما مباشرا ، وتوفر لها ضمانات قروض بحوالي (10) مليارات دولار ، وتوفير حوالي (14) مليار دولار دعما صهيونيا غير حكومي يقدم لإسرائيل بشكل مباشر من الولايات المتحدة وحدها ، وتوفر لها كذلك الكثير من أسرار التكنولوجيا العسكرية وأسباب التجارة الحرة ، كما توفر لها دعما عسكريا منقطع النظير لإبقائها متفوقة في كل المجالات على كل دول العالم الإسلام وعلى الدول العربية مجتمعة ، بما في ذلك توفير غطاء سياسي لحماية برنامجها النووي العسكري (الحمد ،2010 : 3) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبما يخص امن إسرائيل أدركت الولايات المتحدة إن حرب الخليج (1990م-1991م) يشكل تهديدا لأمن منطقه الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل ، لا سيما إذا استمرت الولايات المتحدة في تجاهل القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي ، مع الأخذ بعين الاعتبار إن صواريخ سكود التي أطلقها العراق على تل أبيب جعلت من اللازم أن تتحرك الولايات المتحدة لإيجاد حل سلمي لتضمن فيه امن إسرائيل ومصالح العرب ، فجاء دورها في إقناع إسرائيل بالاشتراك في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م تحت رعايتها هي والاتحاد السوفييتي السابق ، حيث انفردت الولايات المتحدة بمرحلة الإعداد للمفاوضات التي سبقت المؤتمر، وتهيئه البيئة الإقليمية والدولية لقبول المفاوضات وفق الصيغة التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية (التونسي ،2002: 2) .

وفيما يخص موقف الولايات المتحدة من إسرائيل تجاه التهديدات الأمنية، فأن إسرائيل تساعد الولايات المتحدة على التعامل مع التهديدات في المنطقة والعالم بشكل عام. فالدولتان تشاركان بعضهما البعض المعلومات الاستخبارية بشأن الإرهاب والتهديدات الأمنية والانتشار النووي والوضع السياسي في الشرق الأوسط. وتتشارك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة إسرائيل في تطوير تقنيات عسكرية متطورة، مثل نظم (ديفيدز سلينغ) للصواريخ المضادة ونظم الدفاع الصاروخية (آرو) التي أصبحت تدر على إسرائيل مليارات الدولارات، عدا عن دعم الولايات المتحدة للصناعات العسكرية الإسرائيلية بمليارات الدولارات، واعتبرت إسرائيل مورد هام ورئيس لمعدات دفاع الجيش الأمريكي، حيث زادت المبيعات من (300) مليون دولار سنوياً قبل أحداث 11 أيلول2001م إلى (1,1) مليار دولار عام 2011م، وذلك بسبب الحروب في أفغانستان والعراق. إلا إن النسبة أصبحت اقل بعد هذه الحروب (ايزنشتات، 2012: 13).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : إيران والولايات المتحدة الأمريكية .

وفيما يخص إيران فأنها أصبحت عاملا مساعدا في زعزعه استقرار العديد من الدول بسبب مطامعها وطموحاتها الإقليمية، فمنذ الثورة الإيرانية عام 1979م اخذ العامل الديني-الأيدلوجي بأبعاده الطائفية متداخلا مع الاعتبارات القومية الفارسية يشكل المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الإيرانية، ووسيلة فاعلة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية التوسعية. فأخذت إيران تسعى للتمدد في مناطق الجوار العربي، من خلال سياسة الميليشيات العسكرية ودعم الأقليات المذهبية، لترسيخ نفوذها وتأثيرها في المناطق الإستراتيجية بالنسبة لها وخصوصا في العراق وسوريا، الأمر الذي يدفع إلى القول إن إيران تسير وفق إستراتيجية مدروسة نحو توسيع نفوذها في اتجاهات جغرافية مختلفة في معظم مناطق الشرق الأوسط (العراق، السعودية، اليمن، البحرين، لبنان، سوريا) الأمر الذي جعلها تمسك بأوراق ضغط كثيرة تستخدمها في علاقاتها الإقليمية والدولية.

تنظر الولايات المتحدة إلى تزايد النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، من عدة زوايا فهي التي أنهت حكومة طالبان في أفغانستان نهاية عام2001م بتدمير تنظيم القاعدة كليا، وبذلك تكون خلصت إيران من الحكم الأفغاني المزعج لطهران، كما إنها أسهمت في إسقاط نظام صدام حسين بدخول القوات الأمريكية واحتلال بغداد عام 2003م، فأراحت طهران من الضغط الذي يمثله لها العراق وطالبان. لهذا تحمل إدارة اوباما مسؤولية ذلك سياسة (بوش الابن) التي اتبعها باستخدامه القوة في أفغانستان والعراق، والتي على أثرها أصبحت إيران معضلة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بحكم عدة عوامل أهمها (المشاقبة ،2012: 171).

1. ازدياد النفوذ الإيراني في تقرير الشأن العراقي، مما أعاق الترتيبات الأمريكية في العراق أثناء وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

2. سعي إيران لامتلاك الأسلحة النووية، ورفضها السماح لوكالة الطاقة الذرية بإجراء عمليات المراقبة على المنشآت النووية الإيرانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. دعم إيران للجماعات الأصولية والإرهابية، في كثير من دول الشرق الأوسط وتحديدا الدول العربية منها.

4. دعم حركات المقاومة الإسلامية للوجود الإسرائيلي في فلسطين، مما ساهم في عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط.

5. زيادة النفوذ الإيراني في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، وسوريا ولبنان وتهديد الاستقرار فيها.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، شكلت إيران احد الحلقات المهمة في الإستراتيجية الأمريكية ، إلا إن المتغيرات الإقليمية التي حدثت في نهايات القرن الماضي ، وتحديدا مع بداية نجاح الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني عام 1979م ، وما أعقبها الحرب العراقية الإيرانية 1980م - 1988م ، وحرب الخليج الثانية عام 1991م ، ومن ثم احتلال العراق عام 2003م ، كل ذلك جعل من السياسة الأمريكية اتجاه إيران تتراوح بين المهادنة من جانب والذهاب إلى المواجهة من جانب أخر ، لهذا فان إيران دائما تدخل ضمن إطار المعادلة الإستراتيجية للتوجهات الأمريكية (شبلي ، 2013 : 161) ، وخصوصا بعد أن نجحت إيران رغم أزيد من ثلاثة عقود من الحصار الخانق ، في تطوير قدراتها العسكرية (البرية والبحرية والجوية) بمنظومات دفاعية وهجومية وصاروخية هائلة ومتطورة ، توصلت إلى تطوير قدراتها النووية ، هذا كله جعلها تتمكن من بسط نفوذها في المنطقة فتحولت إلى قوة إقليمية ، يستحيل على الإدارة الأمريكية إزاحتها من معادلة القوة والسلطة والثروة أو حتى تجاهلها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر الولايات المتحدة إن انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية، هو تهديد خطير لأمنها القومي ولأمن حليفتها إسرائيل، خاصة إذا ما امتلكتها دول معادية لمصالح الولايات المتحدة وان هذا التهديد يكون جديا إذا ما وقعت هذه الأسلحة بأيدي منظمات إرهابية. وجاء الإصرار الإيراني على امتلاك القدرات النووية بذاتها، واستئناف أنشطتها النووية، والتهديد بان المساس ببرنامجها النووي هو مساس بكرامتها الوطنية وأمنها الوطني، مما دفع الولايات المتحدة لوصف هذا الملف بأنه مقلق، واعتبرته تحديا خطيرا على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، فضلا عما يشكل من تهديد لأمن واستقرار دول المنطقة ومنها العراق ودول الخليج العربي (المشاقبة :2012: 169).

في حزيران عام 2010م ، تبنى مجلس الأمن الدولي قراره بالرقم (1929) المتمثل بفرض مجموعه من العقوبات الاقتصادية بحق إيران ، لرفضها تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم على خلفية برنامجها النووي ، وقد اقر المجلس هذه العقوبات بتأييد اثنا عشر دولة بما فيها الدول الخمس دائمة العضوية (روسيا ، الصين ، فرنسا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة) ورفض تركيا والبرازيل القرار ، وامتناع لبنان عن التصويت ، إلا إن هذه العقوبات لم تكن رادعا لإيران بالمعنى الحقيقي ، بسبب تردد موسكو وبكين بفرض مزيد من الضغط على طهران وهو ما اعتبرته ضررا بمصالحها الاقتصادية وعلاقاتها مع إيران .

جاءت خيارات إستراتيجية الرئيس اوباما، تجاه التعامل مع الملف النووي الإيراني منذ تولية الرئاسة في عام 2009م، بين الدبلوماسية والعقوبات والتهديد بضربة عسكرية لإيران. إلا إن الخيار الدبلوماسي حظي بأرجحيه عند اوباما باعتماد فكرة إشراك الخصوم واحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة بالطرق الدبلوماسية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حين أولت ملف إيران الأهمية اللازمة بعد أن تسلمته من إدارة بوش الابن. وعندما بدأت إيران تطوير قدراتها النووية بشكل مريب ومقلق، جاءت قناعات الرئيس اوباما بالتركيز على الملف النووي لان الوقت يمر وإيران تسير باتجاه انجاز برنامجها النووي. لهذا انخرط اوباما بشكل مباشر في التعامل مع الحكومة الإيرانية فيما يخص الملف النووي، مع الاحتفاظ بمجموعه من السياسات التي تضمن منع إيران من امتلاك القدرة على إنتاج السلاح النووي، حيث عملت إدارته على حشد التأييد الدولي خلف الجهود الأمريكية لتحقيق هذا الهدف (شبلي، 2013: 161).

وبالرغم من مخالفه الرئيس اوباما الواضحة لنهج أسلافه في التعامل مع إيران، إلا انه لم يتخلى عن هدف منعها من الحصول على السلاح النووي، ولكنه حرص على تحقيق هذا الهدف ضمن استراتيجية أشمل. وتترسم حدود إطار هذه الإستراتيجية بما يلي (عودة، 2017: 4):

1. إعادة تعريف الدور الأمريكي في صيانة أمن الخليج العربي لتفعيل إستراتيجية " التمحور الآسيوي "، الأمر الذي يقضي العمل على تفويض إدارة الشؤون الأمنية الإقليمية للدول المحلية ومن ضمنها إيران.

2. الاستمرار بسياسة منع انتشار السلاح النووي في العالم، الأمر الذي يقضي إعادة إحياء المفاوضات مع طهران حول برنامجها النووي.

3. إنهاء حروب أمريكا ضد الدول الإسلامية، الأمر الذي يقضي بانسحابها من العراق وأفغانستان وعدم التورط في حرب جديدة مع إيران.

ففي 14 تموز 2015م، توصلت الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق نووي شامل مع القوى الدولية (مجموعة 5 +1)، يقضي بتقليص قدرات البرنامج النووي الإيراني، بعد حوالي عامين من المفاوضات، مقابل رفع العقوبات المفروضة عليها. ووصف اوباما هذا الاتفاق بأنة يغلق كل السبل لامتلاك إيران السلاح النووي، وأنه يجنب الشرق الأوسط سباق تسلح خطير وأن غياب الاتفاق مع طهران، يعرض الشرق الأوسط لخطر نشوب حرب كبيرة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن الصفقة تتماشى مع مصالح أمن جميع الدول. وتناسب المصالح القومية للولايات المتحدة وحلفائها، مع أنه حتى بعد توقيع الاتفاق لا تزال هناك خلافات جدية قائمة بين الولايات المتحدة وإيران، ما يجعل من الاتصالات بين البلدين ستكون محدودة مستقبلا.

أما موقف إستراتيجية اوباما من النفوذ الإيراني في الأزمة السورية، فجاء على شكل عدة تصريحات باستحالة حل الأزمة السورية، من دون مشاركة من إيران وروسيا وتركيا واعتبر الرئيس الأمريكي، أن الوضع في سوريا شديد التعقيد، بسبب وجود عدد كبير من المجموعات المسلحة في البلاد (عودة، 2017: 4).

يلتزم الرئيس الأمريكي باراك أوباما الصمت حيال التدخل الإيراني في سوريا، كما أن تراخيه بمواجهه جرائم النظام السوري -الإيراني ضد المدنيين السوريين، وغياب ردة فعل إدارته حيال النظام السوري وإيران وحزب الله الذين دمروا المدن السورية الشهيرة كحلب وحمص وغيرها من المدن، قبل فترة طويلة من ظهور داعش وجبهة النصرة، كان موضع جدل ونقد لإستراتيجية اوباما، ما اعتبره البعض زيادة في التعاون مع إيران في مسائل الأمن الإقليمي، مع رفض إدارة أوباما-كما هو متوقع -مزاعم التنسيق مع إيران (العمري، 2015: 6).

ثالثا: تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى نحو مماثل بالتوجه، تسعى تركيا هي الأخرى لأن تصبح قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة في الشؤون الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا المنطقة العربية. وهذا الأمر واضح من استخدام النطاق الجغرافي في توجيه دفة السياسة الخارجية التركية، حتى وإنْ سعت في مرحلة من المراحل إلى سياسة تصغير المشاكل مع جيرانها لتوسيع سلة علاقاتها ومصالحها بما يمنحها النفوذ السياسي ويعود عليها بالنفع الاقتصادي . لكنها سرعان ما تخلت عن تلك السياسة وأصبحت تنتهج سياسة تدخليه من خلال توظيف الإسلام السياسي، من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر الذي جلب لها بعض المصاعب مع محيطها العربي. ومع احتفاظ تركيا بعلاقات تعاون واضحة مع عدد من الدول العربية، وهو أيضاً أمر حتمه تقلب مسار علاقاتها الإقليمية والدولية، مع روسيا والقوى الغربية، وأحياناً أخرى مع إيران، فإن العلاقات العربية -التركية هي الأخرى عرضة للتقلبات، التي أصبحت سمة من سمات السياسة الخارجية التركية في الآونة الأخيرة. ينبع موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا، من أهمية حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وهذه المصالح تتعلق في الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية في المنطقة لهذا عمل الرئيس اوباما بعد تسلمه منصبة خلفا لبوش الابن، بتغيير واضح لسياسته من خلال الجهود التي قام بها محاولا تصحيح أخطاء سلفه وتحسين صورة أمريكا التي ساءت علاقاتها مع دول العالم، وفتح صفحات جديدة في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق. وبالنسبة لتركيا فقد حاولت الولايات المتحدة أن تعزز علاقاتها الثنائية معها، خاصة بعد أن كان لتركيا موقفا واضحا من احتلال العراق عام 2003م، ورفضها الصريح للحرب عليه.

وفق الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، التي اعتمدتها إدارة اوباما اتجاه منطقة الشرق الأوسط برزت الحاجة إلى دور الأصدقاء والحلفاء الأساسيين في المنطقة وضرورة منحهم فرصا كافية للقيام بمهام أصبح من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية القيام بها، نتيجة ما لحق بالدور الأمريكي من إضرار في المنطقة، فبرزت حاجة الإستراتيجية الأمريكية للدور التركي الفاعل في معظم ملفات الشرق الأوسط والذي سيسهم في الوصول إلى نقاط التقاء بين الفرقاء الإقليميين أنفسهم وبينهم وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

من هنا جاءت زيارة اوباما لتركيا بعد فوزه مباشرة، محاولة في إعادة تركيا لحضنها الغربي السابق والسعي لإعادة الدور التركي في الشرق الأوسط، بعد أن تعرض للتهميش في عهد بوش الابن وإدارته. وقد يكون الهدف من الزيارة إيصال رسالة إلى محور التشدد عامة وإيران خاصة بان تركيا يمكنها استعادة دور القيادة في العالمين العربي والإسلامي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طالما إنها تسير بثبات نحو الاعتدال السياسي، وتحقيق التنمية والمشاركة الفاعلة في الميدان الاقتصادي، ولها القدرة على ترميم التصدعات التي أصابت العلاقات الأمريكية، والعالمين العربي والإسلامي بعد أحداث11 أيلول عام 2001م (أمين، 80:2011). من هنا جاء موقف الإستراتيجية الأمريكية تجاه تركيا كقوة إقليمية في الشرق الأوسط للاستفادة من حركتها في محيطها الإقليمي الذي يغطي جزءا واسعا ومهما من الشرق الأوسط من خلال جملة من الأهداف:

1. إن استمرار الشراكة التركية-الأمريكية ضروري لحل الإشكالات الإقليمية التي يمكن أن تسهم تركيا في حلها، لذلك كانت مساهمة تركيا ضرورية لتأمين انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وضرورية لتكون تركيا وسيطاً في أي عملية تسوية نهائية للصراع العربي-الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك في مفاوضات الملف النووي الإيراني، وزادت أهمية تركيا ودورها الفاعل في أي تصور مستقبلي لأية حلول تتعلق بتدخل أمريكي أو دولي في سوريا أياً كان شكله (الخضيرات ،2016: 517).

2. رؤية اوباما بتوافق إستراتيجيته الجديدة في حل المشكلات بالحوار مع الرؤية التركية، وان حزب العدالة والتنمية التركي اكبر معين له، لان سياسية تركيا ارتكزت في سنواتها الأخيرة في ظل هذا الحزب ، على عامل التواصل مع الجميع واكتساب تركيا صفة الوسيط المقبول في كثير من ملفات الشرق الأوسط ، فهي الوحيدة التي على صله قوية وجيدة مع جميع إطراف نزاعات الشرق الأوسط من فلسطين وإسرائيل وإيران وسوريا وأفغانستان وحتى روسيا وعلى اوباما أن ينطلق من الدور التركي لا أن يبدأ من الصفر (أمين ،80:2011) .

3. إن تركيا لا تزال تمثل لواشنطن عنصرا حيويا في تنفيذ الاستراتيجيات الأمريكية والغربية في منطقة الشرق الأوسط كالعراق وسوريا، فجاءت إدارة اوباما لدشين عملية واسعة من العلاقات، وإعادة التموضع في مناطق التوتر من الشرق الأوسط إلى البلقان إلى وسط أسيا، وفي هذا الامتداد الواسع ترى إدارة اوباما، إن تركيا تؤدي دورا مؤثرا في عمليه إعادة التموضع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. جاءت زيارة اوباما إلى تركيا كأول بلد مسلم بعد فوزه بسباق الرئاسة الأمريكية -وثاني زيارة خارجية بعد كندا -تأكيدا على الموقف الأمريكي تجاه تركيا، كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، لها أهمية ومكانة في العالم الإسلامي وجاءت الزيارة لتوجيه رسالة ايجابية للعالم الإسلامي، بوصف تركيا دولة ديمقراطية توازن بين القيم الإسلامية المعتدلة ومبادئ العلمانية باعتبارها نموذج مهم للاعتدال السياسي الإسلامي في المنطقة.

5. جاءت إستراتيجية اوباما ، تجاه تركيا من قناعتها بقبول الدور التركي ، في المنطقة لأسباب عدة منها ما ينتسب إلى الصلات والروابط التاريخية والدينية والثقافية ، التي تشد دول المنطقة إليها من ناحية ، وعدم توافر بدائل لهذا الدور، فإيران كقوة إقليمية تربطها علاقات غير جيدة مع دول المنطقة ، ولا يمكن لمصر البعيدة عن خط التماس مع إيران والمحاصرة بمحددات كامب ديفيد أن تملا فراغ القوة القائم ، ولا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل أن تلعب هذا الدور لعدم قبولها من جميع دول المنطقة ، فضلا عن أن احتمالية قيامها بمثل هذا الدور، قد تعطي مصداقية كبيرة للطروحات الإيرانية المضادة لإسرائيل ، على نحو يدفع حتى معارضي الدور الإيراني في المنطقة إلى القبول به بحكم الضرورة . وجاء هذا الدور التركي في القمة العربية التي عقدت مدينة سرت الليبية عام 2009م، حينما طرح الأمين العام لجامعه الدول العربية، فكرة إنشاء رابطة دول الجوار العربية لتضم إلى جانب تركيا كلا من إيران وتشاد (أمين ،2011: 79).

6. جاءت الإستراتيجية الأمريكية باستعادة تركيا إلى المعسكر الغربي هو ضمان عدم تحولها إلى طرف سالب في علاقتها ضد إسرائيل، لا سيما بعد أحداث غزة الأخيرة بعدما كانت تركيا ولا تزال تمثل إلى حد كبير، أكبر اختراق غربي إسرائيلي للعالم الإسلامي.

وهناك اتجاه في الرأي يذهب إلى إن التوجه الأمريكي الجديد، تجاه تركيا يمنح الحكومة التركية، حرية المناورة والحركة، نحو انتهاج سياسات إقليمية فاعلة ومؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، طالما إن تلك السياسات تتناسب وتتوافق مع التوجهات الأمريكية، حيت تتوخي الإدارة الأمريكية في عهد اوباما إنه سيكون لتركيا دورا رئيسيا في منطقة الشرق الأوسط، وفي مختلف الجوانب والقضايا والتحديات التي تخص الولايات المتحدة (الرحاحلة، 2014: 75).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الكثير من قضايا منطقة الشرق الأوسط ، تلتقي فيها مصالح الإستراتيجية الأمريكية مع مصالح الإستراتيجية التركية أهمها : تطبيع العلاقات ما بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ، وإعادة الاستقرار في العراق وأفغانستان ، واستمالة الولايات المتحدة لتركيا بعيدا عن تعاونها مع روسيا ، والعمل على حماية وتأمين خطوط إمدادات النفط التي تمر من تركيا ، إلى الأسواق الأوروبية والعالمية والتأكيد على الحل السلمي ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبالتالي أن يكون لتركيا نفوذا في منطقة الشرق الأوسط ، لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وتركيا على حد سواء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس

اوباما حيال الصراعات والأزمات في المنطقة العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الإستراتيجية لأمريكية في عهد الرئيس اوباما حيال الصراعات والأزمات في المنطقة العربية

ركز باراك اوباما في فترته الرئاسية الأولى، على إعادة بناء شراكة وصداقة جديدة مع البلدان العربية والإسلامية. بدا ذلك واضحا من خلال خطابة الموجه للعالم العربي والإسلامي عام 2009م في القاهرة، مع الاحتفاظ بالحد الأدنى من الانخراط في قضاياها وأزماتها، باستثناء القضية الفلسطينية، التي حاول تحريكها من خلال تعيين مبعوثا خاصا للسلام في الشرق الأوسط. جاء ذلك مقابل التركيز على الداخل الأمريكي، للتخلص من أثار الأزمة المالية والاقتصادية التي عانت منها الولايات المتحدة عام 2008م والتركيز على إنعاش الاقتصاد الأمريكي، حتى إنها لم تقدم الدعم الكافي لبعض أنظمة الحكم من حلفائها التقليديين، التي خدمت مصالحها لعقود عديدة عندما قامت الثورات العربية في بلدانهم، مما جعل بعض الأنظمة العربية تعيد النظر في تحالفها مع الولايات المتحدة.

جاءت الفترة الرئاسية الثانية، مع تغيير في توجهات الإستراتيجية الأمريكية تجاه بعض قضايا وأزمات المنطقة، وفق أولويات وضعتها، بداية من محاربة انتشار الإرهاب ومحاربة ظهور أنظمة دينية متطرفة، وعدم التورط في حروب أو مواجهات عسكرية جديدة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، والتأكيد على الحل السياسي اتجاه الملف السوري وضمان وصول جماعات معتدلة إلى سدة الحكم في سوريا، بالإضافة إلى مواجهة الطموحات الإيرانية في مد نفوذ إيران، وحصولها على السلاح النووي مع الاستمرار في إصلاح الشأن الأمريكي الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الموقف من القضية الفلسطينية

تعتبر منطقه الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم توترا نتيجة الصراع العربي- الإسرائيلي والذي لا يزال مستمرا إلى الوقت الحالي ، وقد مرت هذه الفترة بالعديد من مبادرات الحل السلمي والتسوية ما بين أطراف النزاع ، إلا أن هذه المبادرات لم تتوافق مع ما تريده إسرائيل والمتمثل باعتراف الدول العربية بحق وجودها على الأراضي الفلسطينية ، ولعل المبادرة العربية في قمة بيروت عام 2002م ، كانت من أهم المبادرات العربية في هذا المجال ، والتي اجمع العرب بالاتفاق عليها ومحورها : انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية قبل حرب عام 1967م ، وأقامه الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزه مقابل أن يكون هناك تطبيعا للعلاقات العربية مع إسرائيل . على النقيض مما سبق، فأن حكومة حزب الليكود بزعامة نتنياهو كانت قد أعلنت عام 1999م، عن خطتها والتي وصفتها بأنها لن تتغير ومضمونها: " الرفض الصريح لأقامه دولة عربيه -فلسطينية غرب نهر الأردن " مع إن مصطلح -دولة فلسطينية -أطلق لأول مره من قبل حكومة نتنياهو عام 1996م، ووافقت وقتها على إنه بإمكان الفلسطينيين تسمية الأجزاء المتبقية من فلسطين بدولة إن رغبوا الفلسطينيين في ذلك (ونوس، 2010، 46).

وجاء موقف الرئيس الأمريكي اوباما، من عملية السلام في الشرق الأوسط، منذ حملته الانتخابية كمرشح عن الحزب الديمقراطي، وكأنة يمهد لطمأنة إسرائيل واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة للحصول على دعمهم في الانتخابات الرئاسية. فقام بتنظيم لقاءات مع الطوائف والجاليات اليهودية في الولايات الأمريكية المختلفة مؤكدا لهم بأن دعمه لإسرائيل غير قابل للجدال، وان القدس عاصمة إسرائيل هذه الرؤيا اتجاه القضية الفلسطينية تتفق مع مواقف الولايات المتحدة بشكل عام ، بغض النظر عن رئيسها وعن الحزب الذي يحكمها ، فبين موقف بوش والجمهوريين وموقف اوباما والديمقراطيين ، لا يوجد اختلافات كثيرة في السياسة العامة للإستراتيجية الأمريكية نحو القضية الفلسطينية (شبلي ،2013، 59) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منذ أن فاز باراك اوباما، في الانتخابات الرئاسية عام 2009م، أحاط نفسه بمجموعه من المستشارين للشرق الأوسط، عرف عنهم التأييد والانحياز التام لإسرائيل، يأتي على رأسهم (دينس مكدونغ) و(وتوم داشيل) و(ودان شبيرو). إلا إن إستراتيجية اوباما من خلال خطابه الشهير في القاهرة عام 2009م، اتجهت لتحسين صورة واشنطن في العالم، وخصوصا مع العالم الإسلامي والعربي، ووصفت بالخطاب ألتصالحي معهما، والذي تعهد فيه أن يتم التوصل لحل نهائي يضمن إقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام مع دولة إسرائيل، وتجميد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، مع ضمان حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها إن تعرضت للهجوم، باعتبارها أقوى حليف للولايات المتحدة في المنطقة (أبو ختله، 2014: 235).

بنيت تصورات الرئيس الأمريكي اوباما لحل الصراع العربي الإسرائيلي على ثلاث مرتكزات رئيسية وهي: الالتزام بأمن إسرائيل، وتنفيذ حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية، والمساعدة في أقامه علاقات عربية إسرائيلية بتطبيع العلاقات بينهما، وشكلت هذه الركائز المنطلقات الحاكمة لإستراتيجية اوباما وموقفة حيال القضية الفلسطينية (أبو ختله، 2014: 242).

إلا انه وقبل انتهاء عام 2009م، تراجعت الإدارة الأمريكية عما سبق من خلال ما صرح به الرئيس اوباما، معلنا قبول إدارته بمشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) الذي تضمن تجميدًا جزئيًّا للاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وبموافقته الدخول بالمفاوضات مع الفلسطينيين دون أية شروط. هذا التغير في الموقف الأمريكي نتيجة للقبول بالمشروع الإسرائيلي شكك الفلسطينيين والعرب بقدرة الرئيس أوباما، وبمصداقيته والتزامه بالمواقف التي سبق وان أعلنها. ويعتقد الكثير من المعنيين إن هذا التغيير جاء نتيجة عدم قدرة اوباما ومناصريه على ممارسة الضغوط على (نتنياهو) المدعوم بقوة من اللوبي الصهيوني المتواجد في الولايات المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدوا إن موقف الرئيس اوباما خلال العشرة شهور الأولى من رئاسته، جاء لطمأنة الفلسطينيين-والإسرائيليين في محاولة خلق بيئة مناسبة للاستمرار بعملية السلام، من خلال ضغط أدارته لإحراز تقدم في العملية، إلا جميع المساعي في هذه الفترة اصطدمت بالتعنت الإسرائيلي ببناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية مما ولد شعورا لدى الفلسطينيين بالخذلان والتوتر والترقب، وهذا مردة إلى التوقعات الكبيرة التي أطلقها اوباما أثناء حملته الانتخابية.

من هنا ركزت المساعي الأمريكية على تحريك عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، فقام اوباما بتعيين مبعوث سلام للشرق الأوسط (جورج ميتشل) في نهاية عام 2009م، للإشراف المباشر على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ولبحث قضايا الوضع النهائي بينهما، وتحديد فترة انتقالية من المفاوضات غير المباشرة والمباشرة إلى أربعه أشهر فقط، وبعد نهاية هذه الفترة جاء إعلان اوباما ببدء المفاوضات الرسمية المباشرة في 2 أيلول 2010م. بالرغم من عدم وجود تقارب بين الطرفين فيما يخص العديد من القضايا كالتهويد والاستيطان، غير إن هذه المفاوضات انهارت بعد شهر من انطلاقها، لعجز الطرفين من التوصل لجدول أعمال توافقي بينهما، لتأكيد الفلسطينيين على الاتفاق على الحدود أولا، ومن ثم يتم التأكيد على الأمن ، في حين أصر الإسرائيليون على إعطاء الأولوية للأمن ، ومن ثم الاعتراف بإسرائيل دولة لليهود (حمودة ، 2017: 51) .

بعد فشل جهود المفاوضات الفلسطينية -الإسرائيلية، رأى اوباما أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع إحراز تقدم في عملية السلام لوحدها، بل يجب أن يكون هناك جهدا جماعيا من قبل الحلفاء الرئيسين في المنطقة كالسعودية ومصر والأردن، في التوسط في حل مشكلات الشرق الأوسط التي يرتبط بعضها ببعض وعلى رأسها عملية السلام الفلسطينية -الإسرائيلية، إلا إن الاستمرار ببناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل، أصبح عنوانا لتوتر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية (عياد ،2013: 65).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يعد خيار الوصول إلى اتفاق في المفاوضات الفلسطينية -الإسرائيلية، من أولويات الرئيس اوباما في ظل اندلاع الثورات العربية التي أصابت الدبلوماسية الأمريكية بالإرباك والقلق، فركزت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها على تحويل مسار الثورات العربية خدمة لمصالحها والتقليل من الإضرار التي من الممكن أن تؤثر عليها. فكان ذلك سببا في دخول المفاوضات في مرحلة جديدة من الجمود نتيجة غياب الدور الأمريكي في رعاية المفاوضات بين الطرفين (أبو ختله، 2014: 245).

وبعد فتره الجمود التي اعترت عملية السلام ، جاءت نظرة إدارة باراك اوباما لطبيعة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على انه شكل من أشكال إعادة الانتشار لمصالحها في منطقة الشرق الأوسط من خلال إدارة هذا الصراع وليس العمل على حله وإنهائه أو تغييب دورها ، فاعتبرت حل الدولتين ضرورة حيوية ، تفرضها مقتضيات مصلحتها السياسية والاقتصادية ، إذ صرح الجنرال (دافيد بترايوس) قائد القوات الأمريكية في آسيا أن حل الصراع ضروري لمساعدة القوات الأمريكية على إنجاز أهدافها في العراق وأفغانستان وباكستان ، وهذا يجعل رؤية أوباما مستندة إلى موقف الجيش الأمريكي .

حاول اوباما في الفترة الثانية من ولايته، الابتعاد قدر الإمكان عن القضية الفلسطينية، إلا أن تداعيات العدوان الإسرائيلي في شهر تشرين الأول عام 2012م على غزة، أرغم الولايات المتحدة على الانخراط فيها من جديد ، ولان إدارة اوباما مؤمنة بحل الدولتين ، بدأت في تقريب وجهات النظر بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وإيمانها أيضا بأنة لن يتم تقديم أي مبادرة للحل السلمي إلا باتفاق الطرفين من خلال لقاءات ثنائية يتم فيها تقريب وجهات النظر حول القضايا الخلافية بينهما (مطاوع، 2013 : 45) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع هذا، لم يطرأ أي تطور يذكر في بداية إدارة اوباما الثانية، تجاه عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بما يكسر الجمود ويجلب الطرفين إلى الاتفاق على المسائل العالقة بينهما، والتوصل للحل المرجو من المفاوضات، بالرغم من إمكانية المناورة والحرية التي يجب أن يتمتع بها اوباما بعيدا عن الضغوط الانتخابية مع فقدان الفلسطينيين والإسرائيليين الحماس والآمال في تحقيق صفقة تنتهي بحل الدولتين، والتوصل إلى اتفاق سلام شامل بينهما. ولعل خيار حل الدولتين ما زال هو الخيار الأمثل لجميع الأطراف، وهو ما يتطلب مزيدا من الضغط الأمريكي على الفلسطينيين والإسرائيليين للقبول بحلول وسط في القضايا الأساسية.

وفي محاوله من اوباما لإحياء عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين جاءت زيارته إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن في 20 آذار عام 2013م وهي الزيارة الأولى له بعد انتخابه لولاية رئاسية ثانية، وذلك للتقريب بين وجهات النظر الفلسطينية والإسرائيلية، مؤكدا أن السلام ضروري لمستقبل الشعبين، واعدا أن تتولى إدارته، الإشراف المباشر على المفاوضات للتوصل إلى حل يرضى جميع الأطراف.

ولعل أهم ما ميز الفترة الرئاسية الثانية لباراك اوباما ، هي محاولات وزير خارجيته جون كيري في إيجاد حل للقضية الفلسطينية يتفق عليه الطرفان من خلال زياراته المتكررة للشرق الأوسط ، مما أعطي انطباعا إن إدارة اوباما الثانية عادت لتركز على المنطقة من جديد ، وتأكدت قناعاتها إن الخطر الذي سيؤثر عليها سيكون بدايته من الشرق الأوسط ، وبناء علية تقدم كيري بمبادرة جديدة تهدف إلى تنشيط عملية السلام جاء في بنودها : أن يعترف الفلسطينيين بدولة إسرائيل كدولة يهودية ، وأقامه دوله فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وبقاء المستوطنات الإسرائيلية تحت سيطرة إسرائيل ، واستئجار المستوطنات المتبقية بموجب اتفاق ، وسيطرة إسرائيل على المعابر والأجواء ، وتواجد القوات الأمريكية والفلسطينية والأردنية على الحدود (عياد ، 2013: 66) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبعت هذه الزيارة عدة زيارات لوزير الخارجية الأمريكي (جون كيري) توصل فيها إلى إعلان إسرائيل تجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس المحتلتين ، والحصول في أواسط عام 2013م ، على اتفاق مبدئي بين الفلسطينيين والإسرائيليين للتفاوض في قضايا الوضع النهائي للبدء فيما بعد بمفاوضات السلام ، وتم تحديد فترة تسع أشهر للتفاوض شريطه التوصل إلى مسودة اتفاق بشأن المسائل الرئيسية ، على أن تحوى المسودة على تفاصيل محددة ، تشمل حدود الدولة الفلسطينية مستقبلا ، ونسبة الأراضي التي سيتم تبادلها للتعويض عن المستوطنات اليهودية التي أقيمت في الأراضي المحتلة ، والوضع النهائي للقدس التي يريدها كل من الجانبين عاصمة لدولته .

وفي 19 تموز 2013م ، بدأت في العاصمة الأمريكية واشنطن ، المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ، برعاية أمريكية ، ومن ثم استأنفت هذه المفاوضات في الأردن كشريك للجهود الأمريكية بإشراف المبعوث الأمريكي الخاص ، الذي تم تعيينه من قبل إدارة اوباما لمفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين (مارتن انديك) بعد ثلاث سنوات من توقفها ، وبعد اقل من عام على اختيار المبعوث اصطدمت جهوده برفض الإدارة الإسرائيلية الانسحاب من الضفة الغربية - حدود ما قبل حرب 1967م - مما دعا (انديك) لأن يقدم استقالته ، بعد أن انتهت فتره المفاوضات المقررة دون التوصل إلى حل أو اتفاق (أبو ناصر، 2013: 3) .

وجاءت دعوات إدارة اوباما بداية عام 2014م، بتشجيع الاستمرار بالمفاوضات، في وسط اتهامات الأطراف لبعضهما البعض بعدم الجدية في التوصل إلى حل، فجاء إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي (موشيه يعالون) عام 2014م بأنه لم يكن هناك جدية في المفاوضات من قبل الجانب الفلسطيني مدعيا إن الجانب الإسرائيلي هو الذي قام بتقديم تنازلات، بينما لم يقدم الفلسطينيون أية تنازلات تذكر. الأمر الذي دفع محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية أن يرد بقولة: " استحالة تمديد موعد انتهاء المفاوضات المقرر أواخر نيسان 2014م دون وقف الاستيطان والإفراج عن جميع الأسرى الفلسطينيين القدامى "إلا أن هذه المطالب قوبلت بالرفض الأمر الذي حدا برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس التوجه في شهر تشرين الأول من نفس العام ليحتكم إلى مجلس الأمن طالبا إنهاء الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية، وبذلك انتهت جميع محاولات الحل والاتفاق بين الطرفين (عياد، 2013: 68).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أثبتت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، أن موقف الإستراتيجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية هو موقفاً ثابتاً، لم تتغير فيه السياسة الأمريكية في ضوء تغير الإدارة الأمريكية سواء أكان الحزب الجمهوري هو الحاكم أو الحزب الديمقراطي. لذلك ليس هناك ما يدعو للقول في ظل أي إدارة أمريكية جديدة بأن الولايات المتحدة يمكن أن تغير من سياستها المنحازة للجانب الإسرائيلي وأن تتحمل مسئولياتها الدولية التي يمنحها النظام العربي الرسمي الذي يراهن على دورها في تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية (أبو ناصر ،2013: 4).

مما سبق ، يرى الباحث انه ومهما بذلت الولايات المتحدة من جهود لحل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي ، فأن ذلك بدون شك يصب على الدوام في مصلحه إسرائيل الحليف الأقوى في منطقة الشرق الأوسط ، وبالرغم من المساعي إلى قامت بها إدارة الرئيس باراك اوباما واتخاذها منحى جديد لمحاولة تحريك عملية السلام وسعيها المتواصل لإدارة الصراع بما يخدم مصالحها ، إلا أنها لم تستطع الوصول إلى تسوية عادلة يرضى بها الجانبان لتعنت إسرائيل كالعادة ضد إيه مبادرات أو حلول تقترح ليس لعدم اقتناعها بعملية السلام ، بل إن السبب الحقيقي يكمن في أن إسرائيل لا تريد أن تقدم استحقاقات جادة لعملية السلام وهدفها من ذلك هو منع إقامة أي كيان سياسي فلسطيني غرب نهر الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الموقف من الأزمة السورية

اتسمت العلاقات بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية بالتوتر والاضطراب منذ استقلال سوريا عام 1946م، ولعل موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من سوريا يتلخص باعتبارها الحليف القريب للاتحاد السوفييتي سابقا، وأنها دوله متورطة في تصرفات عدائية للولايات المتحدة ولحلفائها في منطقة الشرق الأوسط، فهي تدعم الإرهاب بدعمها حزب الله اللبناني وحركات المقاومة الفلسطينية وحزب العمال الكردستاني عدا عن سعيها المتواصل لتطوير قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل.

مع بداية الأحداث في سوريا عام 2011م اعتقد باراك اوباما إن هذه الانتفاضة هي حركة ديمقراطية جاءت امتدادا للربيع العربي وهي أشبه ما حدث في تونس ومصر وستطيح في نهاية الأمر بحكم بشار الأسد كما أطاحت بزين الدين العابدين وحسني مبارك، ومع تزايد شن النظام هجمات وحشية مضادة ضد المدنيين في حماة وحمص وحلب اقتنعت إدارة اوباما إن سقوط بشار الأسد أصبح مسألة وقت فقط، وكان الاعتقاد السائد إن بشار محاصر وبهذه الإعمال فانه يصارع الوجود بشكل بائس (هيل، 2016: 3).

إن عدم التدخل العسكري الأمريكي في سوريا ، جاء نتيجة للتجربة الأمريكية في الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق وما آل إليه هذا الغزو من خسائر بشرية ومالية تكبدتها القوات الأميركية ، وبخاصة التي ألحقتها بها المقاومة العراقية والتي زادت في إرهاق الاقتصاد الأمريكي وإنهاكه ، وأثرت سلبا وبشكل مباشر على حياة المواطن الأميركي ، كل هذا ساعد على خلق رأي عام أميركي ضد أي تدخل أو حرب تخوضها الولايات المتحدة خارج أراضيها ، ولعل هذا السبب هو الذي دفع اوباما على احترام آراء الذين يطالبون بتوخي الحذر بالدخول في الأزمة السورية ، فجاءت إستراتيجية اوباما والتي بنيت على عدم تكرار ارتكاب الأخطاء السابقة التي عبر عنها في خطاب له يوم 19 أيار عام 2011م ، قائلا : " لا نملك أن نمنع كل ظلم يرتكبه نظام حكم ضد شعبه ، وقد علمتنا تجارب التدخل في العراق ، كم هو عسير وباهظ ثمن محاولة فرض تغيير النظام بالقوة ، مهما كانت النية من وراء ذلك التدخل " (غريب ، 2016 : 21) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت رؤية الرئيس الأمريكي اوباما للتدخل في ألازمه السورية والتي بدأت بتاريخ 15 آذار 2011م من خلال إستراتيجية خاصة به ، غير الإستراتيجية المتبعة في السياسة الأمريكية ، وتتلخص بعدم التدخل في النزاعات والخوض في حروب برية أو احتلال عسكري للأراضي فجاءت الفوضى في سوريا للتأكيد على إستراتيجية اوباما من عدم التدخل والتورط عسكريا فيها ، لذلك جاءت رؤية أوباما تجاه القضية السورية على خمسة محاور رئيسة ، هي : استخدام النظام للأسلحة الكيماوية ، دعم الجيش الحر، والقضاء على تنظيم " داعش " وإضعاف القوى المعارضة لها في المنطقة والصراع على الطاقة والغاز (أنور ، 2017 : 63) .

أولا: الموقف من استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية.

منذ اندلاع ألازمه السورية أعلن اوباما إن أي محاولة للرئيس السوري في استخدام الأسلحة الكيماوية سيعرضه لعواقب وخيمة ، تتمثل هذه العواقب في ضربة عسكرية أمريكية ، أي إن استخدام السلاح الكيماوي يمثل خط احمر لا يجب الاقتراب منه بأي حال من الأحوال ، إلا إن استخدام النظام السوري للكيماوي في منطقة الغوطة يوم 21 أب 2013م والتي راح ضحيتها (1400) شخص جميعهم من المدنيين ، اعتبر تحدى لكل القرارات الدولية وللولايات المتحدة تحديدا ، فضلا على تقارير جديدة وصلت للبيت الأبيض تؤكد استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية (11) مره في وقت سابق (الجبوري ، 2016 : 48) .

بعد أن تأكد لإدارة اوباما استخدام النظام السوري لغاز السارين في الغوطة الشرقية ، اتخذ اوباما قرارا بتوجيه ضربة عسكرية إلى النظام السوري ، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إنذار قواتها البحرية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط استعدادا لتوجيه ضربه عسكرية لسوريا ، غير أن الجهود الدبلوماسية التي قام بها اوباما ووزير خارجيته جون كيري لبناء تحالف دولي يساعد في تنفيذ الضربة باءت بالفشل نتيجة معارضة روسيا الاتحادية والانقسام الحاد في الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن بين مؤيد ومعارض ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا الانقسام ولد إرباكا بين المجتمع الأمريكي ، ومطالبات عديدة بعدم توجيه الضربة والتدخل في حرب من المؤكد أنها ستضر بمصالحها الوطنية والقومية ، وفي ظل هذه الظروف المعقدة والانقسامات الحادة ، جاء المقترح الروسي للولايات المتحدة أن تسلم سوريا ترسانتها الكيماوية للمجتمع الدولي مقابل تجنب سوريا أي ضربة عسكرية ، هذه المبادرة وافقت عليها الولايات المتحدة وسوريا وبدأ نظام بشار الأسد بتسليم شحنات أسلحته الكيماوية ضمن مراحل تم الاتفاق عليها ، وبذلك تقلصت احتمالات الضربة العسكرية .

ثانيا: الموقف من دعم الجيش الحر.

مع نهاية عام 2011م ، ظهر الجيش الحر- وهو مجموعه من كبار ضباط القوات المسلحة السورية- هدفهم دعم المتظاهرين السوريين وحمايتهم وإسقاط حكومة الأسد ، فجاء دعم الإدارة الأمريكية للجيش الحر في بداية الأمر على شكل إرسال مساعدات طبية وبعض معدات الرؤيا الليلية ، وبعض المعلومات الاستخبارية الأمريكية ، التي كانت ترصد تحركات الجيش السوري ، واقتصر موقف إدارة اوباما بعدم ممانعتها من إرسال دول الجوار أسلحة للجيش الحر شريطة أن لا تقع بين يدي المتشددين ، ويمكن تحديد جملة عوامل ساهمت في تردد الولايات المتحدة في البداية عن دعم الثورة السورية والجيش الحر يمكن اختصارها بما يلي (بوزيدي ،2015: 122) :

- تخوف إدارة اوباما من التوجهات السياسية والأيديولوجية لجزء من قوات المعارضة (الجيش الحر) إذ لا ترغب إدارة اوباما بدعم هذه المجموعات بالسلاح بما يؤدى حسم المعركة لمصلحتها وبالتالي اتخاذ القوات الأمريكية هدفا لهجماتهم، كما حدث عندما سلح الأمريكان المقاتلين الأفغان لطرد القوات السوفيتية، ثم اتخذوا أمريكيا هدفا لهجماتهم.

- تنظر إدارة اوباما إلى امن إسرائيل كأولوية أولى، فتجد في دعم الجيش الحر وما قد يخلفه حسم النزاع لصالحها من فوضى للسلاح وانتشار للجماعات المتشددة وغياب سلطه مركزية قوية قادرة على فرض الأمن، مما يؤدى إلى تداعيات سلبية على المنطقة بشكل عام وعلى امن إسرائيل بشكل خاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جاء موقف إدارة اوباما في البداية، من عدم دعم الجيش الحر لأنها ترغب بإيجاد حل سياسي يبقي على مؤسسات النظام وبنيته الأساسية من دون بشار الأسد، بسبب تأثير التجربة الأمريكية في العراق وما أفرزته من نتائج كارثيه بانهيار الدولة هناك.

أدركت الولايات المتحدة إن التردد تجاه الأزمة السورية لا يصب في مصلحتها، من خلال اعتمادها استراتجيه أكثر دقة تجاه الصراع في سوريا، بعد أن أدركت إن التسوية السياسية هي الحل العملي الوحيد لإنهاء الصراع الدائر في سوريا، ويري الجميع أن الولايات المتحدة اعتمدت إستراتيجية دعم القوات المعارضة المعتدلة فقط، بالقدر اللازم للحث على إجراء مفاوضات قادرة على التوصل لإيقاف أعمال العنف الدائر بين الحكومة والمعارضة (ليستر، 2014: 4).

وفي عام 2013 قرر الرئيس الأمريكي اوباما تغيير موقفة بالتوجه نحو تزويد القوى المعتدلة في المعارضة أسلحة حديثة تشمل الأسلحة الخفيفة وقذائف المورتر، وأسلحه مقاومه الدروع، وإرسال مجموعه من الضباط والخبراء الأمريكان للأردن وتركيا، لتدريب أفراد الجيش الحر بالإضافة إلى تقديم الدعم الاستخباري. ويمكن إرجاع هذا التغيير في الموقف الأمريكي اتجاه دعم الجيش الحر إلى عدة أسباب أهمها (بوزيدي، 2015: 122):

- تغير الوضع الميداني على الأراضي السورية لمصلحة النظام السوري بعد سيطرتها على أجزاء كبيره من المناطق التي احتلها الجيش الحر، نجم عنه ضغوطات سعودية فرنسية مشتركة على إدارة اوباما لمنع انهيار المعارضة -الجيش الحر-في ظل الخلل الذي نشأ في موازين القوى بين المعارضة والنظام.

- الضغط السياسي الذي تعرضت له إدارة اوباما من الجمهوريين وعلى رأسهم السيناتور (جون ماكين) عضو مجلس الشيوخ الأمريكي والمنافس لأوباما في الانتخابات الرئاسية لعام 2008م بدعوتهم لاوباما القيام بشيء يعيد للولايات المتحدة الأمريكية هيبتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: الموقف من القضاء على تنظيم داعش.

جاء ظهور داعش في سوريا بداية الأمر عندما بدأت تقاتل إلى جانب المعارضة ضد النظام السوري، إلا أنها تحولت إلى اقوى قوه فيما بين فصائل المعارضة السورية، ففي عام 2013م قتلت قائد الجيش السوري الحر (أبو تيسير الجبلاوي)، وفرضت سيطرتها على أجزاء كبيره من الأراضي السورية والعراقية لذلك أعلن الخليفة البغدادي بشهر نيسان 2013م قيام الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بعدما كانت تعرف بالدولة الإسلامية في العراق (أمينه،2015: 143).

تضاعفت قوة داعش خلال ولاية الرئيس باراك اوباما الثانية مستغلة الفراغ الأمني في العراق وسوريا، وركزت الإستراتيجية الأمريكية على أمرين في مقاومة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا هما: الأول توجيه ضربات عسكرية خاطفة وسريعة ضد أهداف تابعة للتنظيم في المناطق السورية، الأمر الثاني هو تشكيل تحالف دولي لمحاربة داعش (عسكر، 2017: 6):

- توجيه ضربات عسكرية خاطفة وسريعة للتنظيم. حيث ركزت الولايات المتحدة علي استخدام التدخل العسكري غير المباشر كوسيلة لمحاربة داعش في سوريا والعراق وذلك باستخدام طائرات من غير طيار ، واستخدام طائرات سلاح الجو لتدمير أهداف منتخبة ، لتجنب أحداث أية خسائر بشرية في صفوف الجيش الأمريكي ، وتجنب تورط الولايات المتحدة في حرب عسكرية طويلة الأمد تستنزف مقدراتها العسكرية والاقتصادية ، إما في سوريا فاتبعت إستراتيجية اوباما أسلوب أخر غير الأساليب السابقة من خلال تدريب ميليشيات محلية مؤيدة للولايات المتحدة تقوم بمقاومه داعش ، وإرسال مستشارين عسكريين لقوات لمعارضة السورية الجيش الحر للتصدي لداعش داخل الأراضي السورية .

- تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة ضد داعش. جاءت دعوه الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2015م ، بتشكيل تحالف دولي من 20 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق وسوريا ، وكانت عضوية بعض الدول موجهة لمحاربة التنظيم في سوريا مثل قطر والبحرين ، وبعضها ضد التنظيم في العراق فقط مثل : فرنسا وألمانيا ، وبقية دول التحالف ضد التنظيم في الدولتين واتفقت جميع الدول على المشاركة في هذا التحالف ، بعدم إرسال قوات على الأرض ، والاكتفاء بتسليح المعارضة السورية والجيش العراقي والقيام بضربات جوية ضد التنظيم في الدولتين على حد سواء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا. إضعاف القوى المعارضة.

إن أهم ما دفع اوباما لاتخاذ موقف مضاد للرئيس بشار الأسد ينطلق من رؤيتها التي تذهب ألي أن تضعف القوى المعارضة لنفوذها في منطقة الشرق الأوسط والتي تعارض أيضا وجود إسرائيل وبشدة وهي : (إيران ، العراق ، سوريا ، حزب الله اللبناني ، حركه حماس الفلسطينية) حيث تلعب سوريا دوراً هاما في هذا المحور ، وتعتبر حلقة وصل بين إيران وحزب الله وكما أنها تعتبر المعبر الرئيسي للأسلحة المنقولة من الجانب الإيراني إلي حزب الله ، لذلك استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الانتفاضة السورية للإطاحة بنظام بشار الأسد ، والإتيان بنظام موالي للولايات المتحدة يساعد علي تقليل أهمية محور المقاومة في الشرق الأوسط ، بما يترتب علية زيادة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط .

وبما يخص النفوذ الروسي ، في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في سوريا جاءت رؤية اوباما على اعتبار إن سوريا حليف رئيسي لروسيا في منطقة الشرق الأوسط ، حيث تجمع البلدين علاقات اقتصادية وعسكرية قديمة وقوية ، وتعتبر سوريا من أهم مستوردين السلاح الروسي ، ولروسيا تواجد عسكري كبير في سوريا ، من خلال القواعد العسكرية الروسية علي البحر الأبيض المتوسط في مدينتي طرطوس واللاذقية ، فانتهزت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة الانتفاضة السورية من أجل استنزاف روسيا عسكريا واقتصاديا جراء تدخلها المباشر في الأزمة السورية (عسكر ، 2017) .

أما رؤية اوباما في الحد من النفوذ الإيراني المتزايد في سوريا والمنطقة بشكل عام ، فجاءت من قدرة إيران على زيادة نفوذها في المنطقة بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها ، عقب الاتفاق النووي ، وكذلك الإفراج عن أرصدتها المجمدة ، وتحالفها المستمر مع سوريا ، هذه المخاوف جاءت بالتزامن مع عودة روسيا إلى ألمنطقه وبقوه ، ولاعتبار سوريا حلقة الوصل بين إيران والحركات الشيعية في لبنان والعراق ، جاءت قناعات اوباما بالوقوف ضد نظام بشار الأسد ، لمحاصرة إيران وأضعافها في سبيل تحجيم نفوذها في المنطقة وبالتالي قطع الطريق على حزب الله (أبو راس ، 2016: 4) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: الصراع على الطاقة والغاز.

يأتي موقف إدارة اوباما تجاه ألازمه السورية من خلال الخطط الروسية الساعية لاستعادة موقعها العالمي كأحد أقطاب الطاقة في العالم ولا شك أن اوباما يدرك تماما أن الروس يستطيعون التمكن من إعادة أنفسهم في اروبا واسيا والشرق الأوسط تحديدا بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية. وضمن هذا الموقف الأمريكي تسعى الولايات المتحدة بشتى الطرق والوسائل إلى إعاقة أية قوة تسعى للسيطرة على منابع الطاقة وعلى طرق إمدادها والتحكم بأسعارها مع ألمحافظه على أن تبقى صاحبة الدور العالمي في مجال الطاقة والتحكم بها (العساف، 2003، 24).

بعد هيمنه الولايات المتحدة على منابع النفط العراقي، ومعظم منابع نفط الخليج العربي، جاءت أهمية سوريا كحجر الأساس في الصراع على الغاز الطبيعي وذلك لاعتبارين مهمين هما:

- الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط. تشير نتائج المسوحات الجيولوجية الأمريكية التي جرت في مطلع القرن الحادي والعشرين في حوض البحر الأبيض المتوسط انه يحتوي وفق التقديرات على كميات هائلة من الغاز الطبيعي تقدر بنحو 122 ترليون قدم يتركز معظمه في سوريا ، وهو ما يجعل سوريا تحتل مركز متقدم في منطقة الشرق الأوسط لاحتوائها على الغاز الطبيعي ، هذه الاكتشافات جعلت سوريا محط أطماع جهات خارجية عديدة ترغب في الهيمنة على هذه المصادر ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية اكبر هذه القوى المنافسة وهي تدرك تماما إن بقاء سوريا المتحالفة حاليا مع الروس سيمنعها من امتياز استغلال الغاز الطبيعي في الأراضي السورية ، لذلك جاء موقف إدارة اوباما بالتعاون مع الدول الأوروبية الأخرى من استغلال الأزمة السورية ومحاولة إسقاط نظام بشار الأسد ، وتنصيب نظام أخر حليف يفتح المجال أمام الأمريكان والأوربيين للحصول على الاستثمارات الضخمة في مجال الغاز الطبيعي ، وبالتالي التخلص من الشركات الروسية التي تستحوذ على حق التنقيب عن الغاز واستثماره لصالحها (بوزيدي ، 2015: 129) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الموقع الجيو -سياسي التي تتمتع به سوريا. فموقع سوريا على ضفة البحر المتوسط الشرقية تجعلها بوابة ساحلية للقارة الآسيوية ، فهو يربط بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا ، وهي بذلك تقع على تقاطع خطوط التبادل والتجارة بين هذه القارات ، من هنا كانت إدارة اوباما وبعض إدارات الدول الغربية تسعى للسيطرة على سوريا من أجل مد خطوط الطاقة من الخليج العربي وتحديدا من دولة قطر عبر الأراضي السعودية والأردنية ليلتقي في سوريا بالخط المصري والإسرائيلي ومن ثم لتركيا وينتهي بالدول الأوروبية ، لإنهاء حاجة أوروبا للغاز الروسي من ناحية وإضعاف النفوذ والتمدد الروسي من ناحية أخرى ، إلا أن هذا المشروع اصطدم برفض سوريا لهذا المشروع لأنها ترى فيه تهديا لمصالح الروس وهو ما زاد من إصرار إدارة اوباما من إزاحة نظام بشار الأسد (خضور، 2016: 5) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الموقف من الإرهاب والتطرف الإسلامي

جاءت أحداث 11 أيلول عام2001م، لتشكل مفصلا هاما في تاريخ العلاقات الإسلامية والعربية والدول الغربية، ونتيجة لهذه الأحداث، جاء موقف الولايات الأمريكية بوضع استراتيجية خاصة بها لمكافحة الإرهاب والتطرف، وأرادت لكل دول العالم أن تتبنى هذه الإستراتيجية، بطرح شعار من ليس معنا فهو ضدنا - أي مع الإرهاب- وأخذت بتصنيف دول العالم وبالأخص دول الشرق الأوسط والشرق الأقصى على هذا الأساس. كان أخطر التصنيفات بالنسبة لها بما أسمته بمحور الشر الذي تألف حسب رؤيتها من مجموعه دول هي أفغانستان والعراق وإيران وسوريا وكوريا الشمالية والباكستان.

إن معظم الخطابات السياسية الأمريكية التي جاءت عقب أحداث أيلول مباشرة، تحدثت عن ربط الإرهاب بالإسلام بالإشارة إلى عدة تنظيمات أهمها تنظيم القاعدة كتنظيم إسلامي يهدد الغرب والولايات المتحدة، بالإضافة إلى حزب الله اللبناني، وحركه حماس الفلسطينية التي وصفتهما بجماعات مقاومة إسلامية مسلحة تعمل ضد إسرائيل، حيث تم ضمها إلى قوائم الإرهاب، وسعت لتجميد أرصدتهما المالية في العديد من دول العالم.

إن أحداث أيلول اقتضت إعادة بناء الإستراتيجية الأمريكية ، فأصدرت الولايات المتحدة مجموعه من القوانين تخص مكافحة الإرهاب ، سميت (الوثيقة الإستراتيجية الوطنية لمواجهه الإرهاب) وصدرت عام 2002م ، وتتمحور حول رصد التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والاستخبارية والقانونية الملائمة ، والسعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة وإسقاط انظمه الدول التي تحويها إن لزم الأمر، والسعي لنشر القيم الديمقراطية ضمن المفهوم الأمريكي ، والتي تصب في المصالح الأمريكية فقط ، بالإضافة إلى إنشاء وزارات ودوائر خاصة بالشؤون الأمنية الأمريكية (الشاوش ، 2008 : 234) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعامل الرئيس اوباما مع بداية إدارته تجاه الإرهاب الدولي من خلال مبدأين أساسيين، جاء المبدأ الأول: على معالجة الأخطاء التي قامت بها الإدارة السابقة في عهد (جورج بوش الابن) من أهمها الحرب التي شنتها على العراق، والتي تعتبر خروج عن الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لحربها على الإرهاب. وأما المبدأ الثاني: تمثل في استكمال ما بدأته الولايات المتحدة في الحرب الدولية على الإرهاب وذلك من خلال معالجة الأمر في أفغانستان والمواصلة في تفتيت تنظيم القاعدة وأية تنظيمات إرهابية قد تظهر فيما بعد.

أن أكثر ما يجب أن يسلط الضوء علية في بداية عهد الرئيس اوباما ، هي وثيقة الأمن القومي الأمريكية لعام 2010م ، والتي أتت بها إدارته على أثر أحداث 11 أيلول عام 2001م ، التي كانت بمثابة الزلزال في التاريخ الأمريكي ، فجاءت الوثيقة في شهر أيار من نفس العام ، ردا على فشل إدارة (بوش الابن) في مواجهه التحديات الأمنية الداخلية والخارجية للولايات المتحدة ، وفشلها في إدارة الحرب في أفغانستان والعراق ، كما وان الوثيقة اعتبرت نهاية عصر وبداية عصر أخر ابرز ملامحه الأساسية ، أقامه علاقات جديدة مع العالم وخصوصا العالم الإسلامي والعربي ، فجاء أول ملمح للتغير في شطب اوباما لمصطلحات " الجهاد والتطرف " من الوثيقة في خطوة تعتبر هي الأهم ، لإثبات أن الولايات المتحدة لا تنظر إلى الدول الإسلامية من منظور الإرهاب (وهيب ، 2013، 73) .

ناقشت الوثيقة بشكل عام، الحاجة الفعلية لهزيمة تنظيم القاعدة وأية تنظيمات إرهابية أخرى، وسحب القوات الأميركية من العراق والسعي لمواصلة السلام في الشرق الأوسط ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والبحث عن تحالفات دولية للحرب على الإرهاب، كما إن الوثيقة ركزت على الحاجة إلى تعزيز الأوضاع الاقتصادية للولايات المتحدة في أعقاب الأزمة المالية عام 2008م. ولعل ما كان يريده اوباما من وراء هذه الوثيقة فيما يخص مكافحة الإرهاب تحقيق عدة أهداف أهمها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: السعي لتقوية التحالفات دوليا للقضاء على الإرهاب.

أدرك الرئيس اوباما أهمية التحالفات للولايات المتحدة لأجل تحقيق إستراتيجيتها في القضاء على الإرهاب ، وهو يدرك تماما أنه من الصعب الحصول على حلفاء جدد لأن خطر التهديدات الإرهابية عام 2001م قد أصابهم وحدهم ، لذا جاءت إستراتيجيته محاولة إقناع دول العالم بضرورة التحالفات العالمية لمحاربة الإرهاب لأنة يشكل خطرا مشتركا يمس الجميع ، لا سيما وانه طال العديد من مواطني العالم وفي هذا المجال استجابت لمطالب مساعدة الولايات المتحدة بالتحالف كل من روسيا والصين والهند ومعظم دول الشرق الأوسط (عبد المجيد ، 2016، 54) .

ثانيا: الحرب على الإرهاب.

جاء في الوثيقة انه من أهم أهدافها التأكيد على الوسائل اللازمة لمحاربة الإرهاب ، من خلال توظيف كل القدرات الأمنية الممكنة ، بالتنسيق مع الدول الحليفة في الشرق الأوسط والدول الصديقة بشكل أفضل مما كانت علية ، بتحديد وتعقب الإرهابيين من خلال إنشاء مراكز لتتبع الاتصالات التي تدعو للعنف ، وتعزيز امن الطيران بالتفتيش الدقيق للمسافرين واستخدام التقنيات الالكترونية المتطورة ، وبذل المزيد من الجهود لحل الصراعات والخلافات العالمية وعلى رأسها حل الصراع العربي - الإسرائيلي ، وإتباع إستراتيجية التواصل مع جميع الأديان والثقافات وخصوصا الإسلامية والتأكيد على التواصل مع الجاليات الأجنبية والإسلامية في جميع الدول (عبد المجيد ،2016: 54) .

ثالثا: العمل على تعزيز الأمن الداخلي.

ركزت الوثيقة على تحقيق الأمن الداخلي للولايات المتحدة وعلى مواطنيها، من خلال تقوية القدرات المحلية لمواجهه الإرهاب، وردع الهجمات داخل حدود الدولة وحماية المنشآت الحيوية والموارد الرئيسية فيها، ومواجهه التطرف ضد الولايات المتحدة من خلال تشجيع الجاليات على مواجهة التعصب الديني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: الحد من انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية.

لعل التأكيد على الحد من انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية هو الخشية من أن تقع مثل هذه الأسلحة بيد جماعات إرهابية ومتطرفة، لذا سعت الإدارة الأمريكية للحد من انتشارها، لرؤيتها بأن ذلك يؤدى إلى زيادة الأمن والسلم الدوليين، من خلال تبنى معادلة مع الدول الصديقة تدعو لنزع السلاح النووي مقابل تخلى الدول الأخرى التي تسعى للحصول عليه مع التأكيد على حق جميع دول العالم الحصول على الطاقة النووية السلمية.

أما عن موقف إدارة الرئيس باراك اوباما فيما يخص الحرب على الإرهاب ضمن منطقة الشرق الأوسط ، فاعتبرها جزءا من سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، بالتركيز على تقوية القدرات المحلية لحكومات الدول في المنطقة لمواجهه خطر الإرهاب بدعم قدراتها استخباريا وماليا وامنيا ، والتركيز على مكافحة الاتجاهات الراديكالية والجماعات المسلحة التي تدعم التطرف والإرهاب في المنطقة ، مع حرص اوباما على أن لا تظهر الحرب على الإرهاب وكأنها حرب على الإسلام والمسلمين ، وإظهارها على أنها حرب ضد مجموعات مسلحة صغيره ، لا تمثل بأي حال من الأحوال انتمائها للدين الإسلامي (شبلي ، 2013: 192- 193) .

تحدث الرئيس باراك اوباما يوم 23 أيار عام 2013م ، وأعلن عن أهداف إستراتيجيته الشاملة لمكافحة الإرهاب ووسائلها في ظل ولايته الثانية ، ووعد بتحقيق انجازات في هذا المجال مثل تفكيك الشبكات الإرهابية ، التي تمثل خطرا مباشرا على الولايات المتحدة ، ومنعها من الحصول على موطئ قدم في أي مكان يهدد وجودها ، وركز على الدور الأساسي للولايات المتحدة هو دحر تنظيم القاعدة أولويات الأمن القومي العليا للولايات المتحدة وفي هزيمته ضمان لأمن مواطني الولايات المتحدة ومصالحها ، وفي نفس الخطاب قلل اوباما من شأن بعض الجماعات المحلية المسلحة ، إلا انه دعا إلى مراقبة هذه المجموعات خوفا من تحول تهديداتها من محلية إلى تهديدات عابرة للحدود الوطنية (الشاهر ، 2017 : 137) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي أطار الحرب على الإرهاب وتفكيك الشبكات الإرهابية، فقد أدراك اوباما إن القضاء عليهما لا يمكن أن يكون من خلال إعلان الحرب وإنما القيام بسلسلة من الجهود الهادفة والتي تسعى إلى تفكيك الشبكات الإرهابية التي تهدد الولايات المتحدة ، ولا يخفى على احد في أن ميل اوباما إلى الواقعية في تصور الدور الأمريكي في مواجهه الإرهاب لن تستطيع محو الشر الكامن في صدور البشر والقضاء على كل خطر محتمل بشكل كامل جاء ذلك في قولة " لا استطيع أنا ولا أي رئيس غيري ، أن نعد بإلحاق الهزيمة الكاملة بالإرهاب " (الفرجاني ، 2017 : 137) .

في أواسط عام 2013م ، ظهر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق ، واعتبر امتدادا لتنظيم القاعدة الإرهابي بعد أن تمكن من إعادة صفوفه واستعادة قدراته العسكرية ، فجاء موقف إدارة اوباما مطابقا لاستطلاعات الرأي الأمريكية إلي تدعوا إلى ضرورة مواجهة التنظيم خصوصا بعد حادث مقتل الصحفيان الأمريكيان عام 2014م (جيمس فولي و روبرت ساتلوف) من قبل تنظيم داعش بطريقة أثارت المجتمع الأمريكي ، لذلك قام الرئيس باراك اوباما بوضع إستراتيجية على عجل وكره منه لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي ، إلا أنه رأى في التنظيم تهديد لأمن ومصالح الولايات المتحدة ولمواطنيها ، وبالتالي لا بد من مواجهه هذا الخطر بعد أن امتد من العراق إلى سوريا ليصبح التنظيم تحت مسمى " الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام ". ففي ظل هذا التمدد سعت إدارة اوباما في شهر أب عام 2014م تشكيل تحالف دولي بقياده الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة هذا التنظيم شارك فيه عدد من الدول الأوروبية والعربية، واعتبرت إسهامات الدول العربية المشاركة في التحالف الدولي ذات أهمية بالغة حتى لا يقوم السلفيون والإسلاميون بوصف هذه الحرب على أنها حرب صليبية على العالم الإسلامي التي أعلنها أوباما في 11 أيلول عام 2014م في الذكري الثالثة عشرة لأحداث أيلول عام 2001م (المليجي، 2018: 41).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي مواصلة جهود باراك اوباما في مكافحة الإرهاب ضد داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى عقدت في 17 شباط عام 2015م بواشنطن ندوة تحت عنوان " قمة البيت الأبيض لمواجهه التطرف العنيف " وصل عدد المشاركين إلى (100) مشارك تقريبا من (60) دولة ومنظمه دولية وإقليمية ، وخلصت المناقشات إلى التأكيد على مجموعة من الإستراتيجيات والآليات التي سيتم اعتمادها في التصدي للتطرف العنيف ، منها تحسين الدراسات والبحوث المتعلقة بتحليل دوافع العنف ، وتشجيع المجتمع المدني والحكومات على تبادل الخبرات من خلال الممارسة وورش العمل والدورات التدريبية على الإنترنت ، وخرجت القمة بعدة توصيات أهمها الدعوة إلى تضافر جهود المجتمع الدولي لمواجهه عنف المتطرفين (راشد ، 2013: 42) .

وضمن جهود إدارة باراك اوباما في مكافحه الإرهاب أنشأت وزارة الخارجية الأمريكية في عام 2015م مركز الاتصالات الإستراتيجية ، ضم مجموعه من المتخصصين في مجال الاتصالات ممن يجيدون اللغات العربية والصومالية وغيرها من اللغات لمجابهة المتطرفين على ألانترنت ، وجاء إنشاء مركز المشاركة العالمية لمكافحة الإرهاب في أواسط عام 2017م ، ليحل محل مركز الاتصالات ووفر له مجموعه من الموظفين بالإضافة إلى التمويل اللازم وانتهج في عملة لمكافحة الرسائل المتطرفة ، ودعم وتطوير مراكز إقليمية للرسائل في منطقة الشرق ومناطق أخرى من العالم (الإمارات العربية المتحدة ونيجيريا وماليزيا) التي تهدف أيضا لإرسال رسائل مضادة لتوجيه الشباب بعيدا عن العنف ، ومن مهمات المركز أيضا العمل مع قادة القطاع الخاص ، كقطاعات التكنولوجيا والدعاية ، لاستكشاف طرق مبتكرة لمواجهه تنظيم الدولة الإسلامية وغيرها من التنظيمات الإرهابية ، وتضخيم أصوات مكافحتها دوليا من خلال رجال الدين وأصوات المنشقين عن هذه التنظيمات (أبو رمان ، 2016: 180) .

أشارت وثيقة الأمن القومي الأمريكية لعام 2015م إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخطت مع نهاية عام 2014م مواجهه خطر الإرهاب الرئيسي في أفغانستان والعراق إلى مواجهه مخاطر مجموعات جديدة، كتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وبعض المتشددين والجماعات الإرهابية التي لا ترتقي لأن تشكل تهديدا للولايات المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فجاءت إستراتيجية اوباما من خلال هذه الوثيقة لتعزز أسباب القوة الأمريكية سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، بتقوية الأمن القومي وتحقيق الرفاهية والازدهار للاقتصاد الأمريكي ، والجديد في هذه الإستراتيجية هو تجاهل إيران بعدما وصفتها الولايات المتحدة رسميا إنها وراء الإرهاب وأنها من دواعي القلق وتدهور الأمن في منطقة الشرق الأوسط ، فكانت جميع التقارير في عهد جميع الرؤساء الأمريكيين تنظر إلى إيران على إنها مصدر الخطر، لكن في إستراتيجية 2015م ، لا ترى الولايات المتحدة الأمريكية إن إيران مصدرا للخطر(ميخائيل ، 2016 : 71) .

كما إن الوثيقة الجديدة أوضحت معالم العلاقات الأمريكية مع دول الشرق الأوسط، فأكدت على أنها تسعى للشراكة معها لتجفيف منابع الإرهاب، ووعدت بدعم التحول الديمقراطي في البلاد العربية لاستقرارها، والتقدم الاقتصادي، ومحاولة إدارة الفوضى في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. كما إن الوثيقة شددت في مقدمتها على بحث إدارة اوباما عن شركاء جدد وقوى اقتصادية جديدة غير دولية مع التأكيد على تمسكها بحلفائها التقليدين، فاعتبرت إيران من الشركاء الجدد التي تسعى إدارة اوباما التفاوض والتحالف معها للتوصل إلى اتفاق يسهم في نظرها إلى إدارة الفوضى الشرق أوسطية وخصوصا العربية (عبد المجيد، 2016: 31).

وفي صدد بحث الولايات المتحدة عن حلفاء جدد في العالم، فأن اوباما يدرك جيدا أن التخلي الكامل عن منطقة الشرق الأوسط والدول العربية سيفضى إلى اختلال في التوازنات القائمة، وانفلات في سياسات القوى الإقليمية، بما يهدد استقرار المنطقة بما فيها إسرائيل، ومن ثم المصالح الأمريكية فكان من الضروري أن تبارك الولايات المتحدة الحرب على اليمن لدواع جيو-استراتيجية خوفا من سيطرة أية جماعات والتحكم بأمن الملاحة في باب المندب (راشد، 2013: 44).

وضمن الجهود الدولية المبذولة في مكافحة الإرهاب ومواجهه التنظيمات الإرهابية وافقت جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرارها رقم 291 / 71 تاريخ 15 حزيران 2017م، بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ليساعد الدول الأعضاء في تنفيذ سياسة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفق خمسة دعائم أساسية (المليحى، 2018: 36):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قيادة الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب وتوحيدها ليكون المكتب هو المرجع الرئيس لإعمالها. - تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف ضمن استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لضمان التنفيذ المتوازن.

- تقديم مساعدة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب.

- تحسين الرؤية والدعوة وتعبئة الموارد لجهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

- ضمان أن يتم إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

كما إن المكتب يهدف إلى إقامة علاقات وثيقة مع هيئات مجلس الأمن والدول الأعضاء، ويعزز الشراكات القائمة والجديدة بحضور الاجتماعات المتصلة بمكافحة الإرهاب والتطرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

احتمالات تحول الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي عن منطقة الشرق الأوسط

يتصدر الشرق الأوسط أُولى أولويات الدول العظمى والدول الكبرى ، نظرًا لما يحتويه من خصائص وميزات تختلف عن باقي المناطق ، فهو لا يحتوى ثروات نفطية فحسب ، بل هو بمثابة الجسر بين القارات الثلاثة (أسيا ، أوروبا ، وأفريقيا) لامتلاكه على ممرات بحرية هي الأهم في العالم فضلا عن جغرافيتها وخصائصها التي تفتح شهية الكثير من الدول العابرة للقارات لتصل إلى هذه المنطقة لتحقيق وإنشاء مصالح إستراتيجية تحقق منها مكاسب على المدى البعيد يرى الرئيس الأمريكي باراك اوباما منذ توليه الرئاسة إن الحفاظ على مكانه الولايات المتحدة عالميا في ظل المتغيرات الدولية الحالية ، وصعود قوى دولية جديدة وتنافسها على المكانة والنفوذ ينطلق من خلال تقليل الانخراط الأمريكي في القضايا والخلافات الدولية ، والتقليل من التزامات الولايات المتحدة الخارجية المكلفة ماليا ، والتي جاء على غرارها سحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان ، وعدم الدفع بالجنود الأمريكيين في النزاعات والصراعات الدولية ، إلا في أضيق الحدود ، وهو التوجه الذي أكده اوباما في إستراتيجيته لعامي 2010م و 2015م .

ووفقا لوثيقة إستراتيجية أمريكية مهمة، صدرت من البيت الأبيض في كانون ثاني عام 2012م، جاء فيها أن الرئيس اوباما ينوي الانسحاب التدريجي من منطقة الشرق الأوسط، وأن اهتمامات إدارته ستتجه شرقا نحو آسيا. وذهب كثير من المعنيين لتفسير هذا العمل بأنة سيكون بالتأكيد مقابل تناقص اهتمامها بقضايا الشرق الأوسط، بعد تصميم اوباما سحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان، وتقليل الوجود العسكري حتى في أوروبا الغربية. بالمقابل جاء إعلان إدارة اوباما بالتوقيع على اتفاقيات عديدة لبناء قواعد عسكرية في عدد من الدول المجاورة للصين (مطاوع ،2013: 41).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى بعض المعنيين أن أهمية منطقة الشرق الأوسط قد تضاءلت كمنطقة تخدم المصالح الإستراتيجية القومية الأمريكية، ولم تعد المنطقة بحاجة إلى هذا التواجد الكبير من القوات العسكرية الأمريكية التي كان في مقدمه اهتماماتها تأمين المصادر النفطية وطرق إمداداتها. ويرى المعنيين إن انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة، لا يعنى انسحابا كاملا للولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط، بل إن هذه الرغبة إن وجدت فأنها نتيجة التزامات ومسؤوليات الولايات المتحدة اتجاه دول العالم باعتبارها قوة عظمى تتزعم العالم. من هذا المنطلق يرى البعض أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتمركز في آسيا، لهدف تطويق الشرق الأوسط وبالتالي حمايته من أيه تهديدات خارجية باعتبار ذلك هو تهديد للمصالح لأمريكية في المنطقة (السيد، 2017: 173) ولعل من بين أهم الأسباب التي ولدت مثل هذا الانطباع الذي يؤشر تراجع أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، هي انتهاء الحرب الباردة بين الرأسمالية والاشتراكية، وتدنى أهمية النفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة، وعدم رغبة أمريكا في التورط عسكرياً في المنطقة، وتنامي قوة إسرائيل واستقلاليتها وقدرتها الدفاع عن نفسها:

أولا: انتهاء الحرب الباردة وظهور حرب باردة جديدة ذات بعدا تنافسيا.

كان التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط أبان الحرب الباردة ، يبرر على انه للحد من النفوذ السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط ، ونتيجة لتلاشي هذا النفوذ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي جاء النفوذ الأمريكي كقوة عظمى على حساب النفوذ الروسي عبر شواهد عديدة من ببينها عدم تصعيد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) أية خلافات مع واشنطن بالرغم من إزالة أمريكيا لنظام الرئيس صدام حسين أهم حليف استراتيجي لروسيا في المنطقة ، وإزالة نظام الرئيس الليبي معمر ألقذافي الحليف أيضا لروسيا ، لذلك عمل اوباما على تقليل الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط لعدم وجود منافس له فيها (ميلر ، 2013: 2) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى البعض إن الحرب الباردة لم تنته بعد، لكنها ظهرت بنوع آخر، فهي تحمل بعدا سياسيا لا ايدولوجيا كما كانت في السابق، وان أهم مطالبها اليوم هو البحث عن حلفاء استراتيجيين، مثلما فعلت دول أوروبا الشرقية بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ومحاولة روسيا إعادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة جنوب شرق أسيا خصوصا في منطقة بحر الصين الجنوبي. إذ يمكن القول إن غياب العامل الأيدلوجي المتحكم في العلاقات الروسية-الأمريكية أتاح للولايات المتحدة الأمريكية لان توجه اهتماماتها إلى مناطق أخرى تعتقد إنها مؤثره على الأمن القومي الأمريكي، أو تقتضي أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية حضورا فيها.

ثانيا: تراجع نسبه اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العربي.

إن التغيير الحاصل في الظروف الدولية التي كانت تعتمد عليها أسواق النفط العالمية، سلط الضوء على الثمن الباهظ الذي تدفعه الولايات المتحدة باعتمادها على النفط القادم من الخليج العربي، جعل من إدارة اوباما تكشف عن خطتها للتقليل من نسبة وأهمية النفط المستورد من خلال تطبيق سياسة الطاقة الوطنية الشاملة التي انتهجها هو وإدارته منذ توليه منصبة في أوائل عام 2009م، واشتملت هذه السياسة على ما يلي (شبلي، 2013: 115):

- إنتاج المزيد من النفط في البلاد وتقليل الاعتماد على النفط المستورد من دول الخليج وغيرها، والعمل على تشجيع عمليات التنقيب البحرية للحد من الاعتماد على الواردات الخارجية للنفط.

وجاء تقرير الوكالة الدولية للطاقة في بداية عام 2018م، ليوضح إن الولايات المتحدة آخذه في مساعيها لتطبيق سياسة التراجع في اعتمادها على النفط المستورد. حيث أصبحت تنتج (10) مليون برميل نفط يوميا في عام 2018م، بعد أن كانت تنتج (9,6) مليون برميل يوميا في العام 2015م، و (4,7) مليون برميل فقط في عام 2008م، فيما يتراوح متوسط الاستهلاك اليومي للولايات المتحدة من النفط (5,19) مليون برميل في عام 2015م، و (19,6) مليون برميل في عام 2016م بما نسبته (3,20) من استهلاك العالم للنفط (أبو حجر، 2018).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحث على الابتكارات الحديثة لتوفير احتياط من الغاز الطبيعي والوقود البديل، مع استغلال وجود كميات هائلة من الصخر الزيتي في باطن الأرض، واستخدام البديل الأمثل عن النفط وهو الوقود الحيوي المصنوع من رقائق الخشب.

- التركيز في مجال المواصلات على إنشاء السكك الحديدية واستخدام القطارات السريعة، وصناعه السيارات والشاحنات التي تستخدم كميات قليله من النفط، عندما يحل الغاز الطبيعي والوقود الحيوي مكان النفط.

وتأسيسا على ما سبق، فان إدارة اوباما سعت لإتباع إستراتيجية الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة، وهو ما يعني بالضرورة تراجع أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة باعتبارها مصدرا هاما للطاقة. وبناء علية حرصت الولايات المتحدة على تقليل حجم التواجد العسكري في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي لتأمين مصادر الطاقة وطرق إمداداتها في ظل توافر بدائل محلية للحصول على الطاقة، فهي بذلك لم تعد بحاجه لتامين تدفقات النفط إلى أراضيها بالدرجة نفسها التي كانت عليها في الماضي.

ثالثا: عدم رغبة أمريكا في التورط عسكرياً في أزمات وصراعات المنطقة.

من أسباب تراجع أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، له علاقة بالمشكلات الاقتصادية الداخلية، ذلك بان التكلفة الاقتصادية للتموضع العسكري في منطقة الشرق الأوسط باهظة في الوقت الذي يعاني اقتصاد الولايات المتحدة عجزا خطير في ظل المعاناة التي مرت بها نتيجة أثار الأزمة المالية والاقتصادية في العام 2008م، لذا كان الرأي العام الأمريكي يميل لخفض التكاليف الاقتصادية، وتقليل العجز في الموازنة الأمريكية (تاشبينار، 2015: 92).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: تنامي قوة إسرائيل واستقلاليتها.

أصبحت إسرائيل أكثر قوة واستقلالا من أي وقت مضى فهي في تزايد يوما بعد يوم نتيجة للدعم الأمريكي المتواصل حتى أصبحت الكيان الأقوى والأكثر أمنا في منطقة الشرق الأوسط، حتى أنها أصبحت قادرة على الدفاع عن نفسها في حال تعرضها لخطر وجودي، وأنها قادرة على الدفاع عن نفسها في ظل وجود الدول العربية التي تعاني من عجز بقدراتها العسكرية في ظل التفرقة التي تعيشها، هذا الأمر قلل من أهمية أمن إسرائيل كمبرر للوجود الأمريكي في المنطقة.

وممّا لا شك فيه، وفي ظل صعود بعض القوى الدولية، بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، جاء الاهتمام الأمريكي بالصين، كقوة دولية صاعدة (سياسيا واقتصاديا وعسكريا). واعتبر هذا التغيير من أهم أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا جاءت الاستدارة الأمريكية نحوها وبالتركيز عليها كمنافس محتمل بعد نهاية الحرب الباردة. في محاولة منها لاحتوائها كقوة إقليمية عظمى، حيث تسعى الولايات المتحدة لتطويقها سياسيا واقتصاديا أو مشاركتها اقتصاديا أو الاثنين معا، لذا باتت العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان وغيرها من جيران الصين، تتّخذ أهميتها المتزايدة بدلالة تنامي الدور الصيني وتأثيراته على دول المنطقة (تاشبينار،2015: 94).

وفيما يخص الصين ، فان حرصها جاء من البداية على فتح أبوابها في وجه الولايات المتحدة والغرب لدوافع اقتصادية تطمح فيها من منافسة الاقتصاد الأول في العالم ، وفي المقابل فإن الولايات المتحدة لم تكن أقل حرصا من الانفتاح على الصين باعتبارها دولة نامية ، كما يدعى قادتها ، تشهد تطورا اقتصاديا كبيرا ، إلا أن دوافعها لم تكن اقتصادية بالدرجة الأولى وإنما كانت ذات طبيعة سياسية ، لذلك يمكن تلخيص العلاقات الجديدة بين البلدين بان الصين تهدف إلى تحديث بنيتها الاقتصادية والتكنولوجية ، أما الولايات المتحدة فكانت تحددها اعتبارات سياسية تتمثل في الحد من تنامي النفوذ الصيني في بحر الصين ، الذي يعد من أكثر بحار الدنيا حركه بالبضائع والسفن ، والتي أخذت تتوسع فيه خلال السنوات القليلة الماضية ، وفي هذا المجال اعتبرت العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين هي الأهم في القرن الحادي والعشرين (إبراهيم ،2016: 22) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق ، نجد العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في عهد الرئيس باراك اوباما ، تتراوح بين المنافسة والاحتواء في حين ، والتعاون في حين أخر ، لذا سيتم توضيح النهج الاستراتيجي الذي اتبعته إدارة اوباما تجاه الصين من خلال أمرين هما محاولة احتواء هذه القوه الصاعدة من خلال المحاولات الأمريكية للتحالف مع بعض دول شرق آسيا القريبة من الصين لمحاولة تطويقها سياسيا ، ومن خلال المشاركة الاقتصادية والتعاون معها لغايات تحقيق مصالح مشتركة بينهما ، بمعنى أن هناك منهجان يمكن أن تأخذ بهما الولايات المتحدة في أسلوب تعاملها مع الصين ، يعتمد الأول على إستراتيجية الاحتواء والثاني على خيار المشاركة الاقتصادية :

أولا: إستراتيجية الاحتواء الأمريكي للصين.

عملت إدارة باراك اوباما لتحقيق إستراتيجيتها الجديدة على تقوية التعاون مع حلفائها التاريخيين كاستراليا واليابان ونيوزلندا وتايلاند وكوريا الجنوبية، فضلا عن سعيها إلى بناء شراكات جديدة مع دول أخرى في المنطقة مثل بنغلادش وبروناي والهند وماليزيا وسنغافورة وفيتنام. وهذا العمل يعنى إحكام الطوق الخارجي على القوات البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي ومنعها من التوسع في مجالها العملياتي لتصل للمحيط الهندي، وما يزيد من حده القلق ومظاهر التوتر في بحر الصين الجنوبي الخلافات بين كل من ماليزيا وتايون وفيتنام وبروناي والفلبين مع الصين حول جزر ومناطق بحرية كانت محل تنازع بينهما (عزيزة، 2017: 12).

وفي إطار إستراتيجية الاحتواء للحد من الصعود الصيني، سعت الولايات المتحدة إلى إبعاد بكين قدر الإمكان عن فكرة غزو أحد جيرانها، وامتداد نفوذها في آسيا بشكل عام، حتى لا تصبح قوة إقليمية مهيمنة على هذا الجزء من العالم، من خلال اعتماد أسلوبين الأول، قائم على أسلوب التحالف مع الدول المجاورة للصين من أجل تقييد حركتها والحد من قدرتها على التوسع. أما الأسلوب الثاني فأنه يتمثل بفكرة تشتيت الخصم وإضعافه من خلال قلب أنظمة الحكم الموالية له، أو حتى إثارة القلاقل داخله. فعلى سبيل المثال، سعت الولايات المتحدة للدفع نحو إثارة القلاقل وزعزعه الاستقرار كما حدث في ميانمار الموالية للصين والتي تعرض فيها المسلمون في إقليم راخين وأراكان ذو الأغلبية المسلمة لأباده جماعية على يد البوذيين عام 2012م (إبراهيم، 2016: 32).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستمرارًا لإستراتيجيتها البحرية الجديدة تركز الولايات المتحدة الأمريكية على قوتها البحرية في دعم قدراتها على التدخل ما وراء البحار، من خلال مشاركتها في تدريبات ومناورات بحريه عسكرية مع دول العالم خصوصا في المحيط الهندي والهادئ ، وفي هذا الإطار قامت البحرية الأمريكية في نهاية عام 2015م بزيادة عدد دورياتها البحرية في بحر الصين الجنوبي ، مما يدل على إن الولايات المتحدة تنوى السيطرة على ألتجاره في المحيط الهندي والهادي ، ومن الممكن احتكارها أيضا ، وتسعى الولايات المتحدة من ذلك إلى تقييد الاستخدام الاقتصادي والعسكري للمحيطات ، مما اعتبرته بكين استفزازا خطيرا لها (عزيزه ، 2017: 11) .

وسعيا منها لتحجيم دور الصين وكبح طموحاتها واستكمالا لتنفيذ إستراتيجية الاحتواء الأمريكية سارعت إدارة اوباما لإجراء محادثات مع الهند المجاورة للصين، مستغلة العداء التاريخي بينهما لأجل ضمها إلى قائمة الدول التي تقف مع الولايات المتحدة. وبصرف النظر عن النجاح والفشل في ذلك يري الكثير من المعنيين انه من المستبعد جدا مشاركة الهند في تحالف ضد الصين، فالهند ومنذ إعلان استقلالها لم تنحاز رسميا إلى أي من المعسكرين الشرقي أو الغربي، وانخرطت في جهود حفظ السلام وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وقد تصدرت قيادة الحركة العالمية للدول غير المنحازة، وهو دور ما يزال قائما وليس من السهل تخليها عنه بسهولة (إبراهيم، 2016: 28).

أما على صعيد القوة العسكرية تسعى الصين دوما لتطوير قدراتها العسكرية مستغلة في ذلك ما تتيحه لها قدراتها الاقتصادية والمالية المتعاظمة. حيث يعتبر الجيش الصيني هو اكبر جيوش العالم عددا ، وهو يتكون من خمس وحدات رئيسه هي : القوات البرية والقوات البحرية والقوات الجوية والقوه الصاروخية وقوه الدعم الإستراتيجية ما مجموعه (3,2) مليون جندي ، وفي هذا الصدد تتعدد معايير قياس القوه العسكرية ما بين حجم القوات والإنفاق العسكري ، وحجم القوة ومدى حداثتها وتطويرها ، إلا أن اغلب قياسات القوة الحديثة تذهب إلى أن الصين تحتل احد المرتبتين الثانية أو الثالثة عالميا بالتبادل مع روسيا ، خلف الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يبلغ إنفاقها الدفاعي نحو (150) مليار دولار لعام 2016م ، وهو يمثل ربع الإنفاق الأمريكي والبالغ (573) مليار دولار من العام نفسه (عوني ، 2016 : 108) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق نرى بأن الصين لا تسعى في الوقت الحاضر للعب دور أمنى عالمي، بقدر ما تسعى إلى التطوير والتحديث في برامج التسلح الخاصة بها من اجل بناء قوة ردع جوية وصاروخية وخاصة في مجال القوة البحرية وبناء الحاملات البحرية للطائرات، ليتيح لها الدفاع عن أمنها ومصالحها المباشرة وخاصة في بحر الصين.

ثانيا: الاستراتيجية الأمريكية في المشاركة ألاقتصاديه مع الصين.

تعتبر الصين اليوم من أقوى دول العالم اقتصاديا خاصة منذ بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج عام 1978م، ولا يزال النمو الاقتصادي الصيني مستمرا، إذ يعتبر الكثير من المعنيين إن نمو الاقتصاد الصيني يشكل شبه معجزة اقتصادية عالمية، خصوصا ما حققه اقتصادها في مدة زمنية قصيرة، وفي قدرته على الاستمرار بالارتفاع رغم الأزمات المالية المختلفة التي وقعت خلال العقدين الأخيرين.

مع تسارع عجلة النمو الاقتصادي الصيني في أواسط التسعينيات من القرن الماضي ازدادت الحاجة الصينية للطاقة ، وزاد معها التخوف من أن يفرض عليها حصارا من قبل الولايات المتحدة واليابان بسيطرتهم على طرق النقل البحرية ، فسارعت إلى مد خط أنابيب من وسط أسيا ليصل إلى أراضيها ، وفيما يخص تجارتها التي تمثل (90%) منها عبر البحار لذا تعتبر ثلاثة مضائق بحرية هي إستراتيجية لمصالحها الحيوية (ملقا ، هرمز ، باب المندب) ، كل ذلك دفع الرئيس الصيني (شي جين بينغ) لان يطلق مبادرته عام 2013م " إستراتيجية الحزام والطريق " وهى إعادة إحياء طريق الحرير بشقية البحري والبري الذي يربطها بالعالم أيام عظمة إمبراطوريتها كخطوة اعتبرت التفافا على محاولة الاحتواء الأمريكي للصين (عزيزة ،2017: 14) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت الرؤية الصينية في إحياء المشروع القديم الذي يزيد عمره على ألفي عام " طريق الحرير" لتنتقل فيه من العصر القديم إلى عصر الحداثة والتطور والمشاركة ألاقتصاديه مع دول العالم، لا سيما وان هذا الطريق يمتد من الصين عبر الهند ثم إلى آسيا الوسطى وإلى شواطئ المتوسط، ومن هناك يمتد بحراً إلى أوروبا، أما الطريق البحري كان يمتد عبر المحيط الهندي للبحر الأبيض المتوسط والى اروبا التي كانت تستقبل البضائع الآسيوية الثمينة كالبهارات والخزف والحرير الصيني. ففي عام 2015م أعلنت الحكومة الصينية مبادرة الحزام والطريق ، ووجهت دعوة لدول آسيا والعالم إلى الانضمام للمبادرة ، وقد بلغ عدد المشاركين فيها قرابة سبعين دولة من مختلف القارات وشاركت فيها دول أوروبية كألمانيا وبريطانيا .

جاء انطلاق الحوار الإستراتيجي- الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة في عام 2009م على خلفية التراجع الاقتصادي الكبير للولايات المتحدة نتيجة الأزمة المالية عام 2008م مقابل النمو المتزايد في الاقتصاد الصيني بصورة يرى كثير من رجال المال والأعمال الأمريكيين أنها قد تهدد السيادة الأميركية بهيمنتها على الاقتصاد الدولي التي ترسخت قواعده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وجاءت ركائز النمو الاقتصادي الصيني أكثر ثباتا وأمنا مقارنة باقتصادات الدول الأخرى وبما يضمن قدره اكبر في استمرار النمو الاقتصادي الصيني وبالتالي تعاظم دورها الدولي لا سيما وان إحصاءات صندوق البنك الدولي أشارت إلى ارتفاع احتياطيات الصين من العملات الأجنبية لتحمل لقب الشريك التجاري الأول مع الولايات المتحدة ، ولذلك فقد أصبحت الصين في عقول كثير من الأميركيين بمثابة المنافس الاقتصادي الإستراتيجي الرئيس للولايات المتحدة (حمد ، 2012 :6) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتضحت ركائز النمو الاقتصادي الصيني من خلال تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2016م بالإشارة إلى أمرين هما: نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلى الإجمالي، والذي وصل في الصين نهاية عام 2016م إلى 9,43 % مقارنه ب 17,104% في الولايات المتحدة، و20,229 % في اليابان، وفي عموم دول اليورو7,90%. وثانيا: حجم احتياط النقد الأجنبي لعام 2016 م وفق نفس التقرير، حيث اعتبرت الصين أكبر دول العالم من حيث امتلاكها لاحتياط من النقد الأجنبي يقدر ب 3.051 تريليون دولار أمريكي، تليها اليابان بحجم، 1.243 تريليون دولار، ومن ثم سويسرا بحجم 559.685 مليار دولار، وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة التاسعة عشرة على مستوى العالم بحجم احتياطي يقدر ب 116.148 مليار دولار. وتعزز هذه الاحتياطات النقدية من القدرة المالية للصين على تنفيذ مشروعات تنموية ضخمه على المستوى الدولي والداخلي من خلال إحياء طريق الحرير القديم بشقيه البحري والبري (عوني، 2017: 107).

وبما يخص حجم الناتج المحلي، يشير التقرير الصادر عن صندوق البنك الدولي في نهاية عام 2016م، إن حجم الناتج المحلي للصين في العام 2014م نحو 617,17 تريليون دولار أمريكي تمثل نسبه 16,32% من حجم الناتج العالمي، بينما بلغ الناتج المحلي للولايات المتحدة نحو 417,17 تريليون دولار تمثل 14,16% من الناتج العالمي لنفس العام. ووفقا لتقديرات عام 2015م بلغ حجم الناتج المحلي للصين نحو 814,19 تريليون دولار بنسبة 17,35% من الناتج العالمي، مقابل الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغ نحو 18,036 تريليون دولار 15,79% من الناتج العالمي. أما بالنسبة لعام 2016م، فقد قدر صندوق نقد البنك الدولي إن حجم الناتج المحلي للصين بلغ نحو 21،269 تريليون دولار أمريكي تمثل نسبه 17,9 % من حجم الناتج العالمي، مقابل 561,18 تريليون دولار للاقتصاد الأمريكي تمثل 15,6% من الناتج العالمي (عوني، 2017: 105).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا بدأت تسعى أدارة باراك اوباما لبناء شراكة تعاون مع الصين وزيادة استثماراتها وعلاقاتها التجارية، ويرى بعض المحللين لو لم تفعل الولايات المتحدة لبناء هذه الشراكة في ظل نمو الصين اقتصاديا فان العديد من دول أوروبا ستسعى لاحتلال هذه المكانة مع الصين وإمدادها بما تحتاج إليه، فجاءت هذه الشراكة قائمة على الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة، لتحقيق مصالح مشتركة للبلدين ومواجهة التحديات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرون (إبراهيم، 2016 : 19) .

وفي ضوء ما تقدم من حقائق وأرقام ، يرى الباحث إن الاقتصاد الأمريكي والصيني من اكبر وأسرع الاقتصادات نموا في العالم ، وهو أحد أهم محاور العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وقد أصبحت العلاقات القائمة بينهما على درجه كبيرة من التعاون الاقتصادي لحد الاعتماد المتبادل بينهما،حيث تنظر الولايات المتحدة للصين على أنها الشريك التجاري الأول التي أصبحت تعتمد عليها لا سيما وهى التي تمتلك اكبر حجم احتياط من النقد الأجنبي مع تزايد مطرد في النمو الاقتصادي الصيني وفق الأرقام والحقائق التي سبق ذكرها بالمقابل تعتمد الصين بشكل كبير على الولايات المتحدة من خلال أسواقها المفتوحة للمنتجات الصينية الرخيصة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة الاستنتاجات التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الخاتمة:

في ظل الهيمنة الأمريكية عل العالم من الطبيعي أن تتأثر الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، لما تتمتع به من حساسية عالية للتغيرات الدولية، فهي ارتبطت بعلاقة تأثير متبادل مع النظام الدولي بعد دخول حقبه العولمة المتصاعدة، فالتوازنات التي شهدها العالم لا بد وان تؤثر في توازنات المنطقة وبالعكس، وخصوصا مع غياب أحد أقطاب التوازن العالمي الذي كان يشكل أحد البدائل أمام دول منطقة الشرق الأوسط للتخلص من الهيمنة الغربية.

لقد حاول باراك اوباما في ظل الهيمنة الأمريكية على العالم رسم استراتيجية جديدة للنهوض بالدور الأمريكي اتجاه العالم ومنطقة الشرق الأوسط تحديدا منذ أن تقلد منصبة عقب سنوات عاصفة من حكم إدارة بوش الابن والتي تركت الولايات المتحدة على حافة انهيار مالي كان من الممكن أن يفقدها دورها في الهيمنة العالمية، إلا إنها زادت من حالة عدم الثقة والعداء العالمي والشعوب والمجتمعات الإسلامية والعربية للولايات المتحدة الأمريكية.

ومع مجيء إدارة الرئيس اوباما تم التركيز على مبدأ التوجه إلى الداخل الأمريكي، وبناء على هذا المبدأ السياسي توجهت إدارته للضغط من أجل تقليص ميزانية الدفاع الأميركية بالانسحاب من المناطق الساخنة في العالم، وتشجيع الدول للقيام بمهمة تحقيق أمنها والدفاع عن قيمها السياسية وسيادتها دونما تدخل مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي تخفيض المشاركة الفعلية للقوات الأميركية في النزاعات الدولية إلى أقصى الحدود توفيرا للأرواح والمال.

يمكن القول إن السنوات الأولى من ولاية الرئيس باراك اوباما جاءت لمواجهه التحديات الداخلية والخارجية التي خلفتها إدارة (بوش الابن) والتي تمثل تهديدا لأمن الولايات المتحدة الأمريكي وعلى رأسها العراق وأفغانستان والحد من الإرهاب، وتحسين صوره الولايات المتحدة لدى العالم وتحديدا الدول الإسلامية والعربية بمحاولة الخوض في إيجاد حل نهائي للصراع العربي -الإسرائيلي، وعدم ربط الإرهاب بالإسلام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويجب القول أن إدارة أوباما اعتمدت في إستراتيجيتها الجديدة أسلوب الحوار والدبلوماسية في تعاملها مع دول الشرق الأوسط على الحروب ، على النقيض من معظم الإدارات السابقة التي اعتمدت استخدام القوة ، وكان اوباما حريصا على عدم التدخل المباشر في قضايا المنطقة لإدراكه أن هذه القضايا هي قضايا عربية يقع العبء الأكبر في حلها على العرب أنفسهم ، وان المبالغة الأمريكية في التدخل لإيجاد الحلول لها هو غير واقعي وقد لا يجدي كثيرا مثلما لو تدخلت الحكومات والمجتمعات العربية نفسها لإيجاد حلول مناسبة لها ، وان يختصر الدور الأمريكي على الرعاية لهذه الجهود وان يكون محفزا ومساندا لتلك التوجهات وفي هذا الإطار يرى اوباما إن التهديد الحقيقي للدول العربية والخليجية ليس إسرائيل ولا إيران وإنما الأوضاع الداخلية والمشكلات الذاتية التي تهدد استقرارها ، ما لم يتم التعامل معها والتصدي لها .

وفي الختام، إن أهم المفاهيم التي يجب لمسها في رؤية أوباما بشكل عام تكمن في أنه أمسك عن طرح رؤية إستراتيجية أمريكية خارجية توسعية اتجاه الشرق الأوسط، وفضّل الالتزام والأخذ بالاعتبارات الواقعية للظروف المتغيرة في العالم، من خلال مبدئه الذي عرف " بمبدأ اوباما " الذي فسره هو بنفسه بأنة قيادة أمريكية تعترف بنهضة دول مثل الصين والهند والبرازيل، أي أنه أقرّ بأن أمريكا بدأت تدرك أبعاد حدودها من حيث الموارد والقدرات للدول الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الاستنتاجات:

في ضوء الإجابة عن أسئلة الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل التحالفات الدولية، لن تستغني ولا بأي شكل من الأشكال عن منطقة الشرق الأوسط، ليس فقط من اجل النفط الخليجي، وإنما الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط المسيطر، الأمر الذي يدفع الأمريكان للتمسك به وبقوة.

- سعت أدارة اوباما إلى اتخاذ منحى جديد في تاريخ الإدارات الأمريكية إلا إنها لم تستطع التغيير الجذري نتيجة للفكر الاستراتيجي الأمريكي الذي تتحكم فيه ثوابت يصعب الحياد عنها.

- لم تكن إدارة اوباما مضطرة على ما يبدو إلى إنهاء تواجدها العسكري واستبداله بإقامة ترتيبات أمنية وبشرية إلا لهدف التقليل من الكلفة الباهظة المترتبة على ذلك التواجد في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

- لا يبدوا إن توجه الإدارات الأمريكية المتعاقبة تسعى لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس حل عادل يرضى الطرفين لكنها سعت لإدارة الصراع وفق ما يخدم مصالحها. وعليه، لم تمثل إدارة الرئيس اوباما استثناء لهذا التوجه لتفرض إرادتها بهدف الوصول إلى حلول سلمية لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي نتيجة للتعنت الإسرائيلي في إيقاف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وهذا يدل على مدى سيطرة اللوبي الصهيوني على الإدارات الأمريكية.

- التباين الواضح في وعود الرئيس اوباما والأفعال التي قطعها على نفسه، إلا إن انجازاته على الصعيد العملي لم تؤتي بنتائج تتوافق مع ما بدء به نهجه حيال إسرائيل والعرب بما فيهم الفلسطينيون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: التوصيات:

- صياغة إستراتيجية عربية للتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية وفق تصورات المصلحة الوطنية للدول العربية وذلك عبر تكثيف جهود التعاون والتنسيق في المنظمات الدولية والإقليمية.

- تعزيز العلاقات العربية -العربية لتفويت الفرصة على الغرب من التدخل في الشؤون الداخلية لها وبالتالي العدوان عليها بشكل فردي.

- دعوة الدول العربية أن تبني استراتيجياتها وتحالفاتها دون الاعتماد على الدور الأمريكي وفقا لظروفها، ومصالحها، واحتياجاتها، والمخاطر والتحديات القائمة والمحتملة.

- تعزيز التضامن العربي، وحل الخلافات العربية-العربية في إطار الجامعة العربية والانطلاق من قاعدة العلاقات الثنائية وتوسيعها من خلال التركيز على الآليات الاقتصادية والاجتماعية في بداية الأمر.

- تعزيز دور المجتمع المدني في الوطن العربي، وتعزيز ثقافة الديمقراطية وقبول الرأي الأخر.

- تفعيل العلاقات العربية مع الدول العظمى، كروسيا والصين لمنع انفراد الولايات المتحدة وسيطرتها على السياسة الدولية والهيمنة على العالم ومنطقة الشرق الأوسط تحديدا.

- السعي لدى المنظمات الدولية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

- التركيز على المبادرة العربية في حل القضية الفلسطينية واستثمار التأييد الدولي في هذا الشأن.

- سعي الدول العربية مجتمعة للقضاء على الإرهاب والجماعات الإرهابية والتي تنال من سمعه الإسلام والمسلمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المعاجم

- معجم اللغة العربية (1970). المعجم الكبير، ج1، القاهرة.

ثانيا: الكتب العربية

- أبو رمان ، محمد سليمان وآخرون (2016). وسائل منع مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الغرب، ط1، عمان: مؤسسه فريد ريش ايبرت.

- ألأعظمي ، وليد حمدي (1992). العلاقات السعودية الأمريكية وامن الخليج، ط 1، بغداد: دار الحكمة.

- الإمام، معين (2009). جرأه الأمل-باراك اوباما (مترجم)، ط 2، الرياض: مكتبة الكعيبان للنشر.

- اندريه، بوفر (1968). مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة.

- البر زنجي، دانا على صالح (2009). السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية، ط1، بغداد: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.

- التميمي، عبد الملك خلف (2011). التبشير في منطقة الخليج العربي، ط1، الكويت: دار الشباب للنشر والتوزيع.

- جتكر، فاضل (2006). أمريكيا المختطفة: اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان.

- الحديثي، نزار (1982). العلاقات العربية – الفارسية، دراسة تاريخية، ط 1، بغداد: دار واسط للدراسات والنشر.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- حسين، محمد عبد (2012). تاريخ الشرق الأوسط الجديد والقديم في موازين العرب واليهود والقوى العظمى دراسة تاريخية تحليلية نقدية، ط1، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

- الراهب، انس (2017). السياسة الدولية في الشرق الأوسط مئة عام من الاحتلال، ط1، بيروت: دار الفارابي.

- الزبيدي، كريم مطر حمزة (2012). سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، ط1، عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع.

- الشاهر، إسماعيل شاهر وآخرون (2017). الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم اوباما وترامب، ط1، دمشق: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

- الشاوش، خليفة عبد السلام خليفة (2008). الإرهاب والعلاقات العربية الغربية، ط1، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.

- شبلي، سعد شاكر (2013). الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- شلبي، السيد أمين (2012). باراك اوباما من الأمل إلى الواقع-متابعات في السياسة الدولية 2008-2010، ط 1، القاهرة: دار العلا للكتب.

- عبد المجيد، وحيد (2009). نهاية الليبرالية باراك اوباما ... وروح أميركا، مصر: الهيئة العامة للكتاب.

- العلي، مروان سالم (2018). مكانة الإقليمية الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، ط1، عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

- عواد، عامر هاشم (2010). دور مؤسسه الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب العالمية الثانية، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عياد، خالد حماد (2013). أمريكيا وعملية السلام في الشرق الأوسط " 1973-2013 "، ط1، عمان: دار الناشرون للتوزيع.

- الفرجاني، فوزية (2017). مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط " 2013- 2016 " دراسة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة ، ط1، برلين : المركز الديمقراطي العربي للنشر .

- فهمي، عبد القادر محمد (2011). المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط 2، عمان: دار مجدلاوي للنشر.

- قاسم، جمال زكريا (1968). دولة البو سعيد في عمان وشرق أفريقيا، ط1، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

- الكعكي، يحي احمد (2003). الشرق الأوسط وصراع العولمة، ط 1، لبنان: دار النهضة العربية.

- ليستر، تشارلز (2014). ألازمه المستمرة تحليل المشهد العسكري في سوريا، ط1، الدوحة: ترجمه مركز بروكنجز للأبحاث.

- مردان، باهر (2014). الإستراتيجية الأمريكية: الأهداف والوسائل والمؤسسات، ط 1، بغداد، دار بغداد للنشر.

- المشاقبة، أمين وآخرون (2012). التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ط 1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- منصور، محمد (1978). اتفاق كامب ديفيد وأخطاره-عرض وثائقي، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- مهنا، محمد نصر (2002). العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، ط1، منشأه المعارف: مصر.

- نافعة، حسن (1986). مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، ط1، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية.

- نعمان، عصام (2007). أميركا والإسلام والسلاح النووي، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع وللنشر.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ثالثا: الرسائل الجامعية

- أمينة، قاسم أسماء (2015). التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة، دراسة ماجستير غير منشوره، الجزائر: جامعه الجيلالي.

- بوزيدي، عبد الرزاق (2015). التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة ألازمه السورية 2011-2014، دراسة ماجستير غير منشوره، الجزائر: جامعه محمد خضير.

- حمودة، يوسف (2017). السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية خلال عهدة الرئيس اوباما، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعه محمد بوضياف.

- الرحاحلة، احمد سليمان سالم (2014). الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط.

- عواد، كمال ضاحي (2016). العلاقات الأمريكية العراقية 2003-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

رابعا: الدوريات

- أبو ختله، صلاح مصلح (2015). سياسة الرئيس اوباما تجاه القضية الفلسطينية، مجله جامعه القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد: 36.

- أبو ناصر، عدنان (2013). الإدارة الأمريكية الجديدة والقضية الفلسطينية، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد: 135.

- احمد، سيد احمد (2016). قضايا الشرق الأوسط في سباق الانتخابات الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد: 205، مركز الأهرام: القاهرة.

- أمين، سرمد عبد الستار (2011). الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا-إعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد :49، بغداد: جامعه بغداد.

- أنور، نورا فخري (2017). الإستراتيجية الأمريكية في سوريا هل تهدف للقضاء على داعش، مجلة السياسة الدولية، العدد: 206، مركز الأهرام: القاهرة.

- ألبياتي، سوسن (2016). حلف بغداد، مجلة الحوار المتمدن، بغداد، العدد: 5253.

- تاشبينار، عمر(2015). الاستدارة الأمريكية من الشرق الأوسط نحو منطقة أسيا-الباسيفيك، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد: 103.

- التميمي، تميم حسن الحاج محمد (2006). تحديات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول، بغداد: مجلة مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد: 4.

- الجبوري، معتز عبد القادر محمد (2016). التفاعلات الدولية إزاء ألازمه السورية، مجلة جيل للدراسات السياسة والعلاقات الدولية، بغداد، العدد: 5.

- حسين، السيد حسين (2012). معاهدة السلام المصرية -الإسرائيلية عام 1979م وأثرها على دور مصر الإقليمي، مجلة دراسات تاريخية، العدد: 118.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- حشود، نور الدين (2013). الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد للهيمنة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد: 9، جامعة قاصدي: الجزائر.

- خضيرات، عمر (2016) العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية: 2002-2012م، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد: 4 ب، عمان: جامعة آل البيت.

- خليل، نايس مصطفى (1997). الرئاسة كمؤسسه لصنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد: 127، مركز الأهرام: القاهرة.

- راشد، راشد (2013). لا سياسة اوباما في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد: 201، مركز الأهرام: القاهرة.

- الربيعي، كوثر عباس (2014). العلاقات الأمريكية التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي، مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية، بغداد، العدد: 320.

- سالم، احمد علي (2009). السياسة الخارجية لاوباما بين المثالية والواقعية، مجلة السياسة الدولية، العدد: 178، مركز الأهرام: القاهرة.

- السيد، سمية متولي (2017). تقييم السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء استراتيجية التوجه نحو أسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد: 208، مركز الأهرام: القاهرة.

- عبدا لله، حارث قحطان (2010). الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط -مرحله ما بعد أحداث 11 سبتمبر، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد :6، جامعه تكريت: بغداد.

- العساف، سوسن إسماعيل (2003). الحرب في السلوك الخارجي الأمريكي وأثره على النظام الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد :44.

- العلاف، إبراهيم خليل (2006). العراق والولايات المتحدة دراسات في التاريخ والسياسة والتعليم، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد: 67.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- علي، صفاء عبد الوهاب (2017). أوباما والشرق الأوسط نهاية العصر الأمريكي، مجلة شؤون عربية، العدد :171، الأمانة العامة لجامعه الدول العربية: القاهرة.

- عواد، عامر هاشم (2010). دور العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد: 33.

- عوني، مالك (2017). السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية، مجلة السياسة الدولية، العدد: 207، مركز الأهرام: القاهرة.

- غريب، قصي (2016). السياسة الأمريكية اتجاه الثورة السورية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، فلسطين، العدد: 22.

- غيث، مي عبد الرحمن (2009). أمريكيا وكوريا الشمالية. أي مستقبل للعلاقة ؟، مجلة السياسة الدولية، العدد: 178، مركز الأهرام: القاهرة.

- الكيلاني، هيثم (1988). الإستراتيجية الأمريكية في الجزيرة العربية – مكانه إسرائيل ودورها الثابت، مجلة شؤون فلسطينية، العدد: 185.

- لعريض، سالم (2014). مراكز البحوث الأمريكية أو مصانع صنع القرار، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 4395.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- مطاوع، محمد (2013). أولويات متجددة: توجهات إدارة اوباما الثانية إزاء الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد: 193، مركز الأهرام: القاهرة.

- منذر، سليمان (2006). دولة الأمن القومي وصناعة القرار السياسي، مجلة المستقبل القومي، بيروت، العدد: 325.

- ونوس، ناصر (2010). سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط في حقبة اوباما هل هي نقطة تحول، مجلة المستقبل العربي، العدد: 373.

- وهيب، حسين حافظ (2013). إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد: 46، مركز الأهرام: القاهرة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

خامسا: المصادر الاجنبية.

-Chomsky, Noam (2009). US policy toward the Middle East under obama is it turning appoint, Arab future magazine, no (373) Beirut .

-Bensahel, L, Byman (2004). The Future - Security Environment in the Middle East: Conflict, Stability, and Political Change, Prepared for the United States Air Force, Approved for Public Release, Distribution Unlimited, RAND Project AIR FORCE .

-Berger, Samuel, R (2015). Key elements of astrategy for the united states in the middle east, Washington Institute .

-Terry, Janice, j (2006). U S Foreign policy in the middle east, arab scientific publishers inc,Beirut

www.manaraa.com

سادسا: المواقع الالكترونية.

- إبراهيم، إيمان عبدالله عبد الخالق (2016). اثر العلاقات الصينية -الأمريكية على النظام الدولي، على الموقع الالكتروني : https : // www .democraticac. de - أبو حجر، احمد (2018). زيادة إنتاج أمريكيا من النفط الصخري يهدد بنسف جهود أوبك، على الموقع الالكتروني : https: //www.youm7. com/story/2018/3/12

- أبو راس، عبد الجبار(2016). سياسة اوباما في الشرق الأوسط زادت من نفوذ إيران في المنطقة، على الوقع الالكتروني: https://www.aa.com.tr/ar

- احمدي، احمد احمدي إبراهيم (2016). الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط دراسة حالة غزو العراق-ثورات الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي على الموقع الالكتروني:

https : // www Democraticac.de

- أسامة، محمد (2017). التدخل الصيني في الشرق الأوسط لا مفر منة، على الموقع الالكتروني: https://www midan.aljazeera.net

- ايزنشتات ، مايكل (2012). علاقة المنفعة: لماذا يعد التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل مفيداً لأمريكا، على الموقع الالكتروني:https://www.washingtoninstitute. Org

- بنهام ، راغدة (2008). اوباما ... واختبار الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني: https :// www. .Aawsat. com/details

- التونسي، عبدالله (2002). دور أمريكيا في نشأه الكيان الصهيوني، على الموقع الالكتروني: https://www. paldf.net - جرجس ، فواز (2013) . أسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولياته الثانية ، على الموقع الالكتروني : https: // www. Studies. Aljazeera. net

- الحسيني، عبد الرحمن (2017). دور الصين في الشرق الأوسط بعد الهيمنة الأميركية على الموقع الالكتروني : https: //www.google.jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحمد، جواد (2010). أمريكيا وإسرائيل تحالف استراتيجيي وأزمات تكتيكية، على الموقع الالكتروني : https :www.mesc.com.jo/OurVision/2009/10.htm

- حمد، محمود (2012) . العلاقات الأميركية- الصينية وجولات الحوار الإستراتيجي ، على الموقع الالكتروني : https ://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/

- خضور، احمد (2016) . سوريا في قلب العالم ! أهمية جيو- سياسية واقتصادية في المعادلة الدولية ، على الموقع الالكتروني : https: /www. katehon.com/ar/articlhe

- الزين ، حافظ (2016). إسرائيل: ذخر استراتيجي للولايات المتحدة، مؤسسة واشنطن لسياسات الشرق الأوسط: على الموقع الالكتروني:

hpp://www. facebook .com/Arab Strategy/post

- صلاح ، خالد (2017). حجم الأعمال التجارية بين الصين والدول العربية، على الموقع الالكتروني: https://www.youm7.com/story

- الضعيان، عبدا لله (2012). العلاقات الأمريكية الإيرانية، على الموقع الالكتروني: https :www. albayan . co. uk / fileslib / articleimage s / takrir

- عبد المجيد، مروة محمد عبد الحميد (2016). التغيير والاستمرار في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية، على الموقع الالكتروني: https // www . democraticac.de

- عزيزة، طارق (2017). إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، على الموقع الالكتروني https:// www.harmoon.org :

- عسكر، عبد الرحمن محمد (2017). التغيير في الإستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا ما بين اوباما وترامب، على الموقع الالكتروني https: // www. efsregypt.or :

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- عطية، فتحية (2016). الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني: httpp : // www. sasapost . com/opinion/America –strategy

- العمري، راشد (2015). الاحتلال الإيراني لسوريا، على الموقع الالكتروني: www.orient-https //:news.net/ar/news

- عودة، نبيل (2017). الطريق الوعر: سياسة أوباما وبوش اتجاه " البرنامج النووي الإيراني ، على الموقع الالكتروني : //:www.nusuh.org https

- مرسي، ياسمين عادل (2016). أثر الدور الإقليمي المصري على التوجه الأمريكي لمصر بين الاستمرارية والتغيير 2009-2016، على الموقع الالكتروني:

. https:// www democraticac. de

- المليجي، عفاف محمد إسماعيل (2018). إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإرهاب: دراسة حالة داعش في عهد أوباما " 2008- 2016 "، على الموقع الالكتروني :

https://www. democraticac.de

- ميخائيل، شيري ميخائيل يونان (2016). أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ، على الموقع : https: // www. democraticac.de

- ميلر (2013). أسباب انسحاب أمريكيا من الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني : https://www.maganin.com

- هل ، كريستوفر (2016) . خطأ اوباما الحقيقي في سوريا ، على الموقع الالكتروني : www. aljazeera. net/knowledgegate/opinions/2016/9/1

- وهيم ، طالب محمد (1982). التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج، على الموقع الالكتروني: https:// www.scribd.com

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com